تكلفة التطرف والإرهاب

«مصر في ثلاثة عقود»

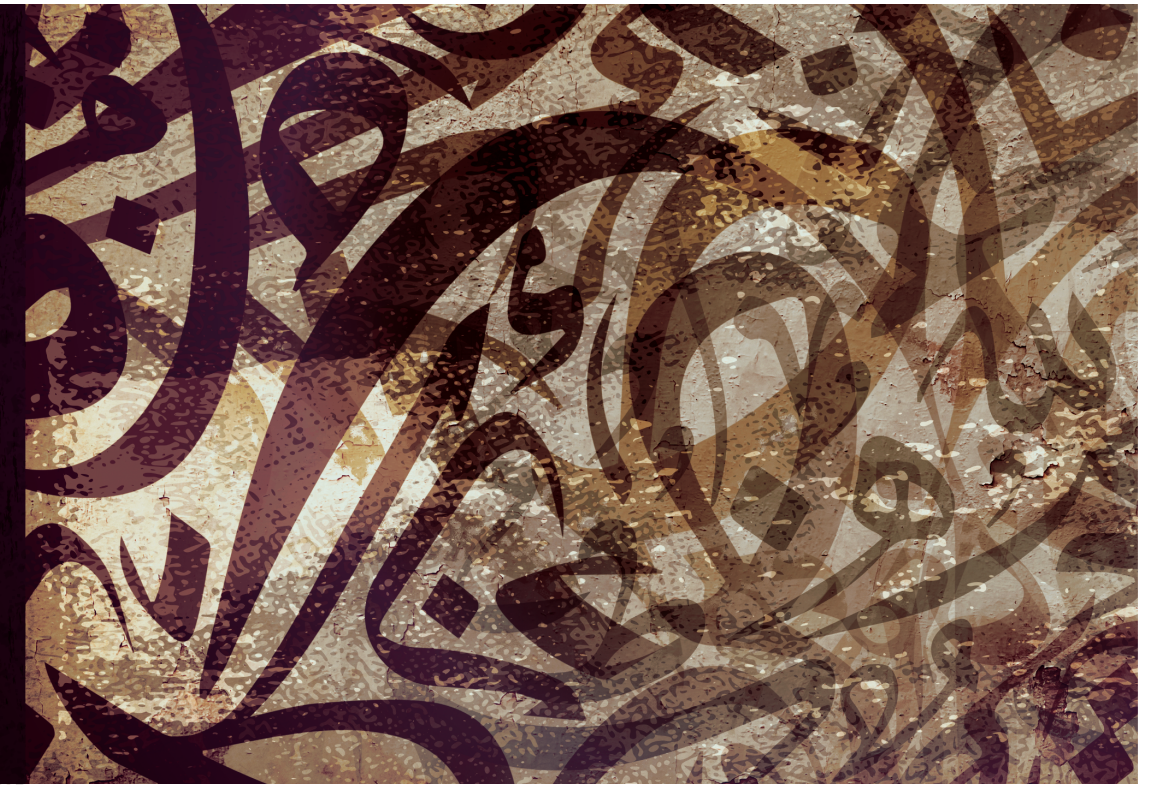

ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
INTERNATIONAL

جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي
Ministry of Social Solidarity

تحرير د/ جمال عبد الجواد

تم تنفيذ هذا البحث بدعم من
وزارة التضامن الإجتماعي

واستغرق ذلك ثمانية عشر شهرًا. شارك في تنفيذ البحث نخبة من الباحثين، وتولت لجنة من كبار الخبراء تقييم العمل، واقتراح الإضافات والتعديلات الضرورية عليه، حتى وصل إلى شكله الحالي.

تحرير د/ جمال عبد الجواد

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
رقم الإيداع: 2023/5139
الترقيم الدولي: 978-977-86525-6-7
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

المحتويات

المقدمة	**4**
أولا: أهمية البحث وأهدافه	**8**
ثانيا: السردية الحاكمة (رؤية بديلة)	**10**
ثالثا: مفاهيم أساسية	**16**
1. الطبيعة المركبة للإرهاب ودورة حياته	16
2. الأبعاد المتعددة لقياس تكلفة الإرهاب	20
3. التهميش الاجتماعي والفقر متعدد الأبعاد	21
رابعا: المضامين والنتائج	**23**
1. تطور الإرهاب في مصر بين (1990-2020)	24
2. التكلفة السياسية للإرهاب والتطرف	30
3. التكلفة الاجتماعية للإرهاب والتطرف	39
4. قوى الدفع والجذب.. آليات إنتاج الإرهاب	60
خامسا: خبرات من العالم الإسلامي	**102**
1. خبرة نيجيريا مع الإرهاب	103
2. خبرة باكستان مع الإرهاب	115
سادسا: سياسات وتوصيات	**133**
1. الإصلاح الديني للخطاب والمؤسسات	135
2. الإصلاح الثقافي وتشارك الدولة والمجتمع	141
3. التشبيك المعرفي بين الدولة ومراكز الفكر	144
4. فتح المجال العام وتعميق تمثيلية النظام السياسي	145
5. التنمية الاحتوائية: تطوير مبادرة حياة كريمة	145
6. تطوير السياسات الاقتصادية والمؤسسية	149
7. تكثيف الاستثمار في رأس المال البشري	153
سابعا: خاتمة.. نحو حوار بين الباحثين وصناع السياسات	**155**
ثامنا: قائمة المصادر	**159**

المقدمة

يشرفني جدًّا أن أقدم هذا البحث المهم **(تكلفة التطرف والإرهاب "مصر في ثلاثة عقود")**، الذي دعمته وزارة التضامن الاجتماعي، ونفذته بالشراكة مع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

بدأت فكرة هذا البحث بتوجيه من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكومة، بضرورة إجراء بحث وطني متكامل يرصد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تكبدها المجتمع المصري بفعل موجات التطرف والإرهاب التي مرت على مصر في العقود الثلاثة الأخيرة. وقد أوصى سيادته بأن تُنشر نتائج البحث بشكل جماهيري وإعلامي، من أجل أن يساهم هذا البحث في تثقيف المواطن / المواطنة المصرية بالثمن الفادح للتطرف والإرهاب على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأن يساهم أيضًا في تنمية وعي المواطنين بتصورات وأساليب المواجهة الفكرية والمادية للتطرف والإرهاب بكافة أشكاله.

هدف هذا البحث إلى تناول قضايا التطرف والإرهاب الذي عانت منه مصر منذ عقود طويلة، في إطار رؤية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية شاملة، تبحث في الأسباب والجذور وتمتد لتقديم استراتيجيات لمواجهة التطرف والإرهاب، في إطار شراكة فاعلة بين كافة المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومما لا شك فيه، أن المكتبة الدولية والعربية والمصرية تزدحم بآلاف الكتب والأبحاث المهمة والتأسيسية حول قضايا التطرف والإرهاب، إلا أن هذا البحث قد تميز بعدة أمور، أهمها:

- **تناول قضايا التطرف والإرهاب من منظور شامل ومتعدد الأبعاد "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية..."؛ على اعتبار أن الإرهاب المادي يبدأ بالعنف الفكري والتشدد،** ثم يتمدد في جميع مفاصل ومؤسسات الدولة والمجتمع. وإذا كان البحث قد رصد التكاليف الاقتصادية الباهظة التي تكبدتها الدولة المصرية من جراء الإرهاب المادي، فقد أثبت في الوقت نفسه أن التكلفة السياسية والاجتماعية كانت أكثر فداحة وأعمق تأثيرًا في تعطيل تطور الدولة الوطنية الحديثة، وفي تهديد التماسك والسلم الاجتماعي والوطني.
- **اعتماد المنهج العلمي وأدوات البحث الاجتماعي في رصد العلاقة بين الفقر "متعدد الأبعاد" والتهميش الاجتماعي من جهة،** والتطرف والإرهاب من جهة أخرى. وذلك من خلال تحليل البيانات القومية ذات الصلة، والأبحاث الميدانية التي أُجريت في عدد من المحافظات المصرية التي عانت من التطرف والأحداث الإرهابية. وقد أثبت البحث أن الفقر بأبعاده المختلفة، والتهميش الاجتماعي، يوفران بيئة حاضنة للتطرف والإرهاب، وهما ما يُعرفان في أدبيات هيئة الأمم المتحدة بقوى الدفع "pushing factors"، إلا أن الفقر والتمهيش الاجتماعي وحدهما لا يُنتجان التطرف والإرهاب، فهناك قوى جذب "pulling factors" تتمثل في البنية الفكرية والأيديولوجية الدينية المتشددة والتكفيرية لجماعات الإسلام السياسي التي انتشرت في المناطق الفقيرة في العقود الثلاثة الماضية، وكذلك الظروف الديموغرافية لكل منطقة وتاريخها، والظروف النفسية والعائلية للأشخاص المرشحين للانخراط في جماعات التطرف والإرهاب. وتلعب عوامل الجذب دورًا تعبويًّا في ضم الأفراد الذين يعانون من الفقر والتهميش إلى جماعات التطرف والإرهاب.
- **أكد البحث على أن قيم الدولة الحديثة والمواطنة واحترام التنوع،** تُعد القاعدة الأساسية التي تنطلق منها المواجهة الفكرية الضرورية "دون موارية أو مهادنة" لأفكار التشدد والتعصب، التي تسعى لإقامة دولة "دينية متشددة بديلة" للدولة الوطنية الحديثة، والتي نشأت على أكتاف وتضحيات المصريين جميعًا في السنوات المائتين الماضية.
- **الاهتمام بالإعاقات التي شكلها التطرف والإرهاب للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية،** والمتعلقة بتغلغل الأفكار والممارسات المتطرفة في بعض قطاعاته، لتعبئة المجتمعات المحلية لتكون حاضنة للتطرف والتشدد الديني والاجتماعي. وتمثل هذه القضية أهمية قصوى بالنسبة لوزارة التضامن الاجتماعي المنوط بها تشجيع وتحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية للعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية والثقافية والمدنية للمجتمع المصري، وفي بناء شراكة فاعلة مع الحكومة والقطاع الخاص، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- **وضع استراتيجيات شاملة لمواجهة التطرف والإرهاب على أساس علمي موثق،** وكذلك البناء على المبادرات التنموية الرئاسية والحكومية الراهنة، مثل: مبادرة حياة كريمة، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وذلك من أجل بناء نموذج للمواجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، وتعظيم الفائدة والاستمرارية في اقتلاع جذور التطرف والإرهاب من بلدنا.

ويمثل الجزء الخاص في البحث، والمتعلق بسياسات مواجهة التطرف والإرهاب، خارطة طريق متكاملة للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإنتاج رؤى وسياسات وآليات تكون محلًّا للتوافق بين الدولة والمجتمع المدني، وتقديم معالجات هيكلية للمحفزات الدافعة والجاذبة للتطرف والإرهاب. وذلك في إطار استدامة جهود مكافحة التطرف والإرهاب، عبر تكريس نموذج قيمي وثقافي يُجذر المواطنة والاعتدال واحترام التنوع، ونموذج تنموي احتوائي ينشر الفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية بين كافة المواطنين.

وتشكل نتائج هذا البحث أهمية قصوى بالنسبة لوزارة التضامن الاجتماعي؛ حيث تقوم الوزارة حاليًّا بدمج كافة قيم المواطنة وحقوق الإنسان في برامج الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وبرامج دعم الجمعيات الأهلية، وبرامج المتطوعين ومكلفات الخدمة العامة. كما تسعى الوزارة لتعميق الشراكة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية، من أجل مواجهة كافة أشكال التطرف والإرهاب الديني والاجتماعي.

وفي هذا السياق، فإنني أثمن الجهد المتميز لكافة **أعضاء المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** برئاسة د. **خالد عكاشة،** لإنجاز هذا البحث، والهيئة العلمية المعتبرة للبحث برئاسة د. **جمال عبد الجواد،** وعضوية كل من أ. **سمير مرقص** وأ. **عبد الفتاح الجبالي** ود. **هويدا عدلي** وأ. **فؤاد السعيد** ود. **خالد حنفي.**

كما يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة الفنية لتقييم ومراجعة البحث، والتي ضمت أهم العقول المصرية في مجال دراسات التطرف والإرهاب، وهم: أ.د. **عبد المنعم سعيد** (عضو مجلس الشيوخ ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام الأسبق – أمين سر اللجنة)، وأ.د. **مفيد شهاب** (أستاذ القانون الدولي، ووزير المجالس النيابية الأسبق)، وأ.د. **علي الدين هلال** (أستاذ العلوم السياسية، ووزير الشباب والرياضة الأسبق)، وأ.د. **مصطفى**

الفقي (المفكر السياسي، ورئيس مكتبة الإسكندرية السابق)، وأ.د. **أحمد زايد** (أستاذ الاجتماع السياسي، ورئيس مكتبة الإسكندرية)، وأ.د. **سميحة فوزي** (أستاذة الاقتصاد، ووزيرة التجارة والصناعة الأسبق).

وفي النهاية، فإنني أعتبر هذا البحث إضافة فكرية واستراتيجية مهمة في طريق سعي مصر الدؤوب لاقتلاع جذور التطرف والإرهاب، وبناء أركان الجمهورية الجديدة القائمة على قواعد وقيم المواطنة والتنمية المستدامة.

ولا يسعني إلا أن أهدي هذا البحث وكل جهوده الرامية إلى مواجهة التطرف والإرهاب، إلى شهداء مصر الأبرار من الجيش والشرطة والمدنيين، الذين سالت دماؤهم الذكية لتسقي أشجار الحياة والحرية والكرامة في هذا الوطن.

وزيرة التضامن الاجتماعي

د. نيفين القباج

أولاً

أهمية البحث وأهدافه

عانت مصر من الإرهاب منذ عدة عقود، مثلها في ذلك مثل الكثير من الدول الإسلامية، التي لا يكاد يكون أي منها قد سلم من خطر الإرهاب. فعلى مدى عقود تعرضت مصر إلى إرهاب يستهدف تدمير الدولة بسلطاتها ومؤسساتها، والمجتمع بمكوناته وحركية مواطنيه المدنية والسياسية، ومقدراته القيمية والمادية المتنوعة. الأمر الذي مثل تهديدًا وجوديًّا لمصر، خاصة مع بلوغه ذروة نشاطه المادي/ العنفي في عامي 2014 و2015، ووضع مصر في قائمة الدول الأكثر تعرضًا للإرهاب. وبوصول الإرهاب إلى ذروة نشاطه اتخذت الدولة قرارًا تاريخيًا باعتبار الإرهاب تهديدًا لأمنها القومي، ومن ثم اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة والحاسمة لمواجهته.

هناك الكثير من النشر والمعالجات الصحفية في مصر والبلاد الإسلامية حول الإرهاب، لكن لا يوجد في بلادنا سوى القليل من الدراسات الجادة المعمقة حول هذه الظاهرة شديدة الخطورة. ومع أن المسلمين هم أكبر الخاسرين من الإرهاب، فإن أغلب الدراسات الجادة عن الظاهرة الإرهابية تأتي من باحثين غربيين. وعلى قدر القيمة العلمية المهمة لكثير من هذه الدراسات، فإنها عادة ما تقوم على افتراضات ورؤى غربية، ومن ثم فإنها تسهم في ترويج السردية والرواية الغربية حول الإرهاب والمجتمع والدولة والدين والسياسة والثقافة في المجتمعات الإسلامية، بما قد ينطوي عليه ذلك من سوء فهم وظلم شديد لبلادنا.

في هذا الإطار، يهدف هذا البحث إلى قياس تكلفة الإرهاب على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، ثم البحث في آليات وديناميات انتاجه، فضلا عن اقتراح سياسات للسيطرة عليه والحد منه، وذلك انطلاقا من فهم عميق لظروف مجتمعاتنا، ومن ثم يقدم هذا البحث سردية ورواية تختلف عن السردية الغربية، إذ يسعى لتقديم سرديتنا بطريقة يمكن استخدامها في التواصل مع المفكرين والباحثين وصناع القرار من خلفيات مختلفة، وذلك من أجل فتح حوار عقلاني وعلمي حول الظاهرة الإرهابية، بدلًا من نزوع البعض لإطلاق الأحكام وتوجيه الاتهامات وإلقاء المحاضرات بناءً على فرضيات متحيزة.

ثانيا

السردية الحاكمة (رؤية بديلة)

تقوم السردية الغربية حول الإرهاب في بلادنا على فرضية مؤداها أن الإرهاب هو المحصلة الناتجة عن أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية سائدة في بلادنا، وأنه لا بد من معالجة هذه الأوضاع إن كان لنا أن نهزم الإرهاب. تتسم السردية الغربية بالبساطة، فهي تفترض علاقة سببية بسيطة بين نقص الإصلاح في بلادنا من ناحية، والإرهاب من ناحية أخرى، بحيث إن تأخر الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمثل السبب في الإرهاب.

الشكل رقم 1

السردية التبسيطية للإرهاب

راجت هذه الفرضية على نطاق واسع في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ونظرًا لأن إرهاب الحادي عشر من سبتمبر هو إرهاب دولي عابر للحدود، أسقط آلاف الضحايا في الولايات المتحدة، فقد تبنت الحكومة الأمريكية برنامج عمل يقوم على محاربة الإرهاب من ناحية، وتسريع الإصلاح في البلاد المنتجة للإرهابيين من ناحية أخرى. وصلت هذه السياسة إلى ذروتها بالاحتلال الأمريكي لأفغانستان وبعدها العراق، وقيادة عملية إصلاح وتغيير عميق في البلدين بهدف خلق بيئة سياسية واجتماعية وثقافية غير مواتية لنمو الإرهاب، ومحاولة توظيف السياسة الأمريكية في هذين البلدين للضغط من أجل الإصلاح في بلاد المنطقة الأخرى.

لقد أصبح واضحًا الآن أن هذه السياسة لم تحقق أي نجاح، وأن الأوضاع بعدها ليست أفضل منها قبلها، بما يعزز القول بأن المشكلة في هذه الرؤية هي أنها تتعامل مع الفعل الإرهابي كحدث منفصل عن مقدماته، وعن البنية التحتية العميقة التي تفرز الإرهابيين. فخلف الاعتداء الإرهابي المسلح توجد بنية فكرية وأيديولوجية عميقة، وتوجد شبكات من العلاقات والارتباطات والتنظيمات، والتي قد لا تتورط هي في حد ذاتها في الفعل الإرهابي، ولكنها توفر بنية تحتية ضرورية لا يمكن للفعل الإرهابي أن يحدث بدونها.

التصور التبسيطي لمشكلة الإرهاب يختزل الأمر في عامل واحد هو الإرادة السياسية، ووفقًا لهذا التصور فإن غياب إرادة الإصلاح هو المشكلة، وإنه ما إن تتوافر إرادة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فسيتم تحقيق الإصلاح، ومن ثم القضاء على أسباب الإرهاب، وبالتالي اختفاء الإرهاب؛ ولهذا تصور الأمريكيون أن احتلالهم أفغانستان والعراق، وتوليهم أمر السلطة هناك هو الطريق للإصلاح واجتثاث الإرهاب، والنتيجة المعروفة هي أنه لا الإصلاح قد تحقق ولا الإرهاب قد تم القضاء عليه في البلدين، بما يؤكد أن القضية أعمق وأعقد بكثير من هذه الرؤية التبسيطية.

توجد مشكلتان رئيسيتان مع هذه الرؤية. المشكلة الأولى هي استنادها إلى نزعة إرادية قوية، تنسب للإرادة السياسية قدرة غير محدودة على التغيير والفعل، وكأن الإرادة السياسية تتحرك في فراغ، وليست في بيئة فيها قوى اجتماعية وسياسية، لها رؤى وتصورات ومصالح. المشكلة الثانية هي تجاهل الآلية الحقيقية التي تنتج الإرهاب. فالشرط الضروري لحدوث الجريمة الإرهابية هو وجود أيديولوجيات وقيم وثقافة وأفكار تبرر الإرهاب، وتضفي الشرعية عليه. فالتفاوت الاجتماعي والاستبداد والتهميش والفساد موجودون في مجتمعات كثيرة، وتقوم القوى الاجتماعية والسياسية بالتعامل مع هذه التحديات بأساليب متعددة، إصلاحية وثورية، ليس من بينها الإرهاب، إلا إذا توافرت إيديولوحيات وقيم وثقافة تزين الإرهاب وتصوره ردا مشروعا على التحديات الاجتماعية. فأياً كانت أوجه النقص في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومدى حاجة هذا الواقع للإصلاح، فإن أوجه النقص هذه لا تنتج الإرهاب في غياب الأفكار والأيديولوجيات والقيم التي تجعل الإرهاب يبدو في نظر البعض عملًا أخلاقياً وشرعياً. فالبلاد الأكثر تضررًا من خطر الإرهاب ليست الأسوأ بين البلاد النامية في مجالات الاقتصاد والمجتمع والسياسة والحقوق والنزاهة، ولكنها البلاد التي توجد فيها بنية فكرية وثقافية وأيديولوجية مواتية تسمح بالقفز من مستوى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى مستوى الفعل الإرهابي، وهذا هو الشرط الضروري للإرهاب.

الشيوع الذي تتمتع به الأفكار والقيم المواتية للإرهاب في مصر وفي الجوار الإقليمي الذي تنتمي إليه يزيد من حدة المخاطر الأمنية التي تواجه بلادنا، بكل ما يترتب على ذلك من تبعات. فالإرهاب يجعل للأمن أولوية متقدمة، ويفرض تخصيص جزء أكبر من الموارد لتلبية الاحتياجات الأمنية، ويفرض منح صلاحيات وسلطات أوسع نطاقًا للقائمين على الأمن لتمكينهم من أداء مهامهم بنجاح، كما يجعل من الأمن والنظرة الأمنية جزءًا لا يتجزأ من طريقة النظر للأمور العامة وإدارتها. إذًا، فتحدي الإرهاب كما عرفته بلادنا يتسبب في تشويه عميق في منهجيتنا في إدارة الشؤون العامة، وفي العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع، وهو أمر له تكلفة بالغة أكثر من مجرد حصر الأرواح والممتلكات والأموال التي يتسبب الإرهاب في إهدارها.

الأكثر من هذا هو أن نفس البنية الفكرية والقيمية والأيديولوجية التي تبرر الإرهاب وتشجع عليه، تسهم أيضًا في تعطيل الإصلاح. فالأفكار المساندة للإرهاب هي جزء من بنيان فكري وقيمي عميق الجذور يتسم بالجمود والتشدد والمبالغة في التمسك بالتقاليد والقيم المحافظة ورفض التغيير والشك في الآخر. وبينما يعوق وجود هذه الأفكار الجهود الإصلاحية، فإن التساهل معها يؤدي إلى تجذيرها وتعميقها وتمكينها بشكل يحرم المجتمع من فرص التقدم. التحدي هو أن الأفكار المتشددة المحافظة متغلغلة في المجتمع، بما يجعلها قادرة على كسب مزيد من الأرض كلما وجدت الفرصة سانحة لذلك، والمعضلة هي أن التصدي الجدي لهذه الأفكار يواجه بمقاومة، ويمكن له أن يثير في المجتمع اضطرابات وانقسامات، ويثير ردود فعل إرهابية عنيفة؛ في حين التعايش والتسامح معها يؤدي إلى تعميقها وتوسيع نطاق انتشارها.

تُبين خبرة مجتمعاتنا أن الفعل الإرهابي والأساس الفكري الذي يقوم عليه يجب أن يتم التعامل معهما في حزمة واحدة. فلا إرهاب بغير أساس فكري يبرره، وما دام الأساس الفكري للإرهاب قد توافر، فإن خطر الإرهاب يظل قائمًا، حتى لو عم الأمن والهدوء لبعض الوقت، وهو ما جرى توضيحه في الشكل رقم 2.

الشكل رقم 2

التطرف والإرهاب يعطلان الإصلاح

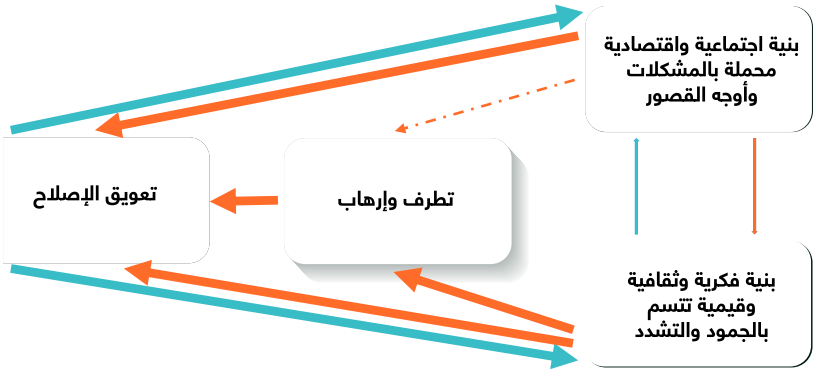

وتقوم الرؤية البديلة للإرهاب على أن الواقع الموضوعي ينطوي على عوامل تتسبب في تشجيع الإرهاب، كما تتسبب في تعويق الإصلاح أيضًا. تعبر هذه العوامل عن نفسها في أفكار وقيم وأيديولوجيات توفر أساسًا فكرياً يبرر الإرهاب، ويشجع عليه، ويحد من قدرة المجتمع على مقاومته، وتجد البنية الفكرية المساندة للإرهاب جذورها في منظومة أفكار شديدة الجمود والمحافظة. نقص الإصلاح في هذا التصور هو المحصلة والنتيجة، وليس هو السبب في الظاهرة الإرهابية. الإرهاب، وفقًا لهذا التصور، ليس محصلة للإصلاح المنقوص والعيوب الموجودة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه يحتل قلب علاقات التفاعل الاجتماعي والسياسي، إذ يتوسط المسافة بين الأسباب الاجتماعية والفكرية من ناحية، والإصلاح المعوق من ناحية أخرى.

مجتمعاتنا وفقًا لهذا التصور تقف محشورة بين أبنية اجتماعية وثقافية تحتاج إلى إصلاح، فيما هذه الأبنية نفسها تعوق جهود الإصلاح وتقاومه بأدوات وأشكال مختلفة تشمل المقاومة السلبية ونزع الشرعية الأيديولوجية والأخلاقية عن الإصلاح، واستغلال الثغرات وفترات الاسترخاء النسبي والانفتاح السياسي لتحقيق قدر أكبر من ترسيخ قيم التشدد والتطرف. ووفقًا لهذه الرؤية فإن الإرهاب يمثل أقصى أساليب مقاومة الإصلاح من جانب القوى والبنى والقيم التقليدية المحافظة.

التطرف والإرهاب وفقًا لهذه الرؤية هما نتيجة لنقص الإصلاح، لكن فقط بمعنى نسبي وجزئي. بالتأكيد يظل هناك مسؤولية للحكومات أولًا في مواجهة الإرهاب، وثانيًا في مكافحة العوامل التي تسهله، والقيم التي يستند إليها. والتحدي الذي يواجه حكوماتنا هو أن تكلفة وتبعات الأخطاء التي يمكن للحكومات الوقوع فيها في الكثير من البلاد تكون مضاعفة في بلادنا بسبب العوامل الثقافية والأيديولوجية والقيمية التي تسهل حدوث رد الفعل الإرهابي. فإذا كانت الثقافة السائدة تنطوي على مقولات وقيم يمكن لها في حد ذاتها أن تكون سببًا مباشرًا للإرهاب، فإن التقصير والأخطاء التي تقع فيها الحكومات تعمق من المشكلة وتزيد من خطر الإرهاب.

الأكثر من هذا هو أن القيم والأيديولوجيات المتشددة لا تمارس أثرها فقط كرد فعل ضد جهود الإصلاح، ولكنها هي نفسها صاحبة مشروع ولديها طموح للاستيلاء على السلطة سعيًا لصياغة المجتمع وفقًا لتصوراتها المتناقضة مع قيم الحرية والحقوق والفردية ومساواة المرأة وحقوق الأقليات. التساهل مع هذه الأفكار والأيديولوجيات يهدد بضياع فرصة مجتمعاتنا في إحداث إصلاح عميق يعزز الكرامة والحقوق والحرية. أما التحدي الحقيقي الذي يواجه مجتمعاتنا فيتمثل في أنه في حين أن من الضروري إصلاح الواقع الاجتماعي والثقافي الذي لا يكف عن تغذية التطرف والإرهاب، فإنه يجب الاقتراب من مسألة الإصلاح بحرص كافٍ تجنبًا لاستفزاز البنى والثقافة المحافظة بطريقة تثير رد فعل وترتب عواقب وخيمة.

الحقيقة في مجتمعاتنا أكثر تعقيدًا مما يتم تقديمه في الدوائر الأكاديمية والإعلامية العالمية، ويهدف هذا المشروع إلى تقديم صورة أدق عن الواقع في بلادنا، وعن مخاطر التطرف والإرهاب، وأثرهما في تعويق جهود الإصلاح في بلادنا. والسردية البديلة التي نتبناها في هذا البحث تقوم على أن الإرهاب هو سبب وليس فقط نتيجة، بمعنى أن تعثر مجتمعاتنا وتأخرها في الأخذ بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو نتيجة للإرهاب وليس فقط سببًا له. ففهمنا للإرهاب في هذا البحث لا يقتصر فقط على الهجمات العنيفة التي تقوم بها جماعات مسلحة، وإنما يشمل أيضًا منظومة الجماعات المتشددة، والأيديولوجيات والقيم المتعصبة، والقيم المتطرفة في ميولها المحافظة والتي تمثل قاعدة قبول تضفي الشرعية على الفعل الإرهابي.

ثالثا

مفاهيم أساسية

يستند مفهومنا للإرهاب والتطرف والتكلفة المرتبة عليهما إلى عدد من المفاهيم الأساسية، نلخصها فيما يلي

الطبيعة المركبة للإرهاب ودورة حياته

الإرهاب هو ظاهرة مركبة ذات بعدين متشابكين، هما: البعد المادي والبعد الفكري. البُعد مادي يسعى إلى التخريب والتدمير، أما البُعد فكري يوفر مناخًا من الترهيب والتخويف. لقد ركزت الدراسات المعنية بالإرهاب – لفترة – على الإرهاب المادي وأثره المباشر على البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول ومجتمعاتها.

وقليلها انتبه لأهمية الإرهاب الفكري/المعنوي (الناعم إن جاز الوصف) الذي يعمل طول الوقت وبصورة منظمة على خلق حالة شعورية جمعية بالترهيب والخوف والقلق وعدم الأمان يتولد عنها الإيذاء النفسي والإحجام الذي لا يقل إيلامًا وضررًا عمّا ينجم عن الإرهاب المادي. أو بلغة أخرى تعمد التخريب/التدمير وإشاعة الترهيب/التخويف لتحقيق أهداف خاصة جداً، ما ينتج عنه عدم استقرار سياسي.

لقد ولد الإرهاب الناعم في مجتمعنا منذ الربع الأول من القرن العشرين، وقد مهد الطريق للإرهاب الصلب وتمم أهداف ممارسيه في الانحراف عن الدولة الحديثة بقيمها المرجعية التي لم تكن في خصومة مع الدين قط. هناك على الجانب الآخر الفعل الإرهابي، وهو عمل تقوم به فئة قليلة تسعى إلى الإيذاء والإقصاء للتيار الرئيسي للمجتمع وتنحرف به عن المرجعية القيمية التي ارتضتها الأغلبية قسرًا من خلال العنف، في نفس الوقت الذي تخلق فيه حالة دائمة من الترهيب والتخويف والقلق باسم المطلق الذي تختطفه من خلال التشكيك والتكفير والتجهيل، فتكون النتيجة ارتهان غالبية المواطنين وتكبيل المؤسسات وتعطيل المجال العام السياسي والمدني.

أول المفاهيم التي تنطلق منها الدراسة هو أن "العنف يبدأ فكرًا"، فالإرهاب العُنفي/المادي (الصلب) لم يكن ليجد له حضورًا وتجددًا ما لم تكن هناك منظومة تبرره، وتموله، وتنظمه، وتدعمه. تعمل هذه المنظومة على حصار الدولة ومؤسساتها والمجتمع وكياناته وحركيته المدنية والسياسية، من خلال التشكيك في شرعية الدولة الوطنية الحديثة وقيمها ومجتمعها ونضالات مواطنيها وإنجازاتهم على مدى أكثر من قرنين من الزمن.

الإرهاب والتطرف حالة متواصلة فيما وراء حياة أي تنظيم إرهابي معين. فبينما يكون لكل تنظيم إرهابي دورة حياة تمر بمراحل الميلاد، والنمو، والتحولات/التحورات، والزوال، فإن مركب الإرهاب/التطرف يتواصل في أشكال تنظيمية جديدة، وأبنية فكرية وتنظيمية تعكس السياق المجتمعي والتاريخي المتغير. وتكشف أطروحة دورة حياة الإرهاب عن أن هناك منظومة متعددة العناصر لابد من توفرها تمكن الجماعات الإرهابية من أن تمارس عملياتها. وتتكون هذه المنظومة من أربعة عناصر كما يلي:

1. الأيديولوجية الإرهابية، (التبرير).
2. المال اللازم، (التمويل).
3. التمدد في مؤسسات الدولة وكيانات المجتمع المدني، (التنظيم).
4. التعبئة القاعدية، (الدعم/ المدد المجتمعي).

وتتيح هذه المقاربة تتبع الحالة الإرهابية ببعديها الناعم والصلب، وكيف تتوزع الأدوار بينهما، كذلك الكشف عن الاستراتيجية الإرهابية ذات الطبيعة الازدرائية "Derogatory"، والإيذائية والعُنفية حيال الغالبية من المواطنين، والتي لا تلقي بالًا للصالح/الخير العام، حيث تكرس كل طاقتها القتالية/المجاهدة "Combatant"، نحو الدولة الوطنية الحديثة وقيمها التأسيسية، والمجتمع بكل ألوان طيفه المواطنية على السواء من أجل إقامة مجتمع موازٍ ودولة بديلة.

ويستند الإرهاب إلى تكوين شبكات تتولى اصطياد المجتمع والدولة وشلهما بأساليب الترهيب، فالإرهاب الفكري (الناعم) هو الإرهاب الذي يمارس "جميع صيغ الإكراه" غير المادية حتى تحكم السيطرة على الدولة ومؤسساتها والمجتمع ومواطنيه. ويعمل من خلال عناصر منظومته الأربعة: الأيديولوجية، والمال، والتمدد، والتعبئة؛ على إحداث حالة من "الرعب المُشل" للدولة والمجتمع ينتج عنها:

1. الهيمنة على الدولة ومؤسساتها وأجهزتها.
2. إضفاء المقدس على المجال العام ليصير مجالًا لحركة المتماثلين لا المختلفين.
3. إعاقة حركة المواطنة.
4. تعطيل/تعليق العملية الديمقراطية.

فمن خلال:

- الأيديولوجية؛ يتم نشر قيم مرجعية بديلة لقيم الدولة الحديثة.
- والمال؛ حيث تتشكل كيانات تمويلية، لا تمول الإرهاب الصلب فقط، وإنما تمول كل ما من شأنه أن يؤسس لدولة الإرهاب.
- والتمدد؛ الانتشار بغرض غرس خلايا نائمة/دائمة في مؤسسات/أجهزة الدولة وكيانات المجتمع المتنوعة، تنشر الخوف المشل في ثنايا الدولة والمجتمع وتنهض في الوقت المناسب للسيطرة على مفاصل كل منهما.
- والتعبئة؛ لكسب قاعدة اجتماعية داعمة غالبًا ما تكون مختطفة وخائفة أو مأسورة بدرجة أو أخرى.

وهكذا يعمل الإرهاب الناعم بفعل دينامية عناصره: الفكرية، والمالية، والحركية، والتعبوية التي تنشط بشكل عنكبوتي ينسج خيوطه حول الدولة والمجتمع بهدف إعطاب الدولة الحديثة وإيقاف حيوية المجتمع. لذا يعد الإرهاب الناعم، وشبكته العنكبوتية، أكثر خطورة من الإرهاب الصلب لأنه يعمل طول الوقت على "الحفر عميقًا لإدخال الخوف" وإضعاف مناعة الوطن لتيسير هدم بُنى الفكر والإبداع والاقتصاد والتاريخ والعمران وبالطبع السياسة التي تأسست وقامت ونهضت تحت سقف الدولة الوطنية وإبطال العقد الاجتماعي. وبمعونة الإرهاب الصلب في توقيتات محسوبة بعناية، يتم دفع المجتمع إلى حالة صراعية، ومن ثم إسقاط الدولة الوطنية الحديثة.

في إطار هذا المفهوم للإرهاب ودورة حياته، بات ضرورياً أن تستكمل الجهود الأمنية الرامية لتفكيك جماعات/تنظيمات الإرهاب العُنفي بتفكيك البنية التحتية للإرهاب الناعم (الفكرية، والمالية، والحركية، والتعبوية)، ذلك لأن ضررها لا يقل فداحة عن الإرهاب الصلب، خاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية عمومًا وبالمجال العام: السياسي والمدني، خصوصًا.

الأبعاد المتعددة لتكلفة الإرهاب

تنطوي تكلفة الإرهاب على أبعاد متداخلة ومتعددة، لا يتيسر قياسها في مرات كثيرة. فتكلفة الإرهاب تتضمن الوقوف على جميع الحوادث الإرهابية، بما في ذلك عدد الحوادث التفجيرية، وعمليات احتجاز الرهائن، والاغتيالات، وأعداد القتلى من بين مؤشرات أخرى. كما أن هنالك التكلفة الاقتصادية للإرهاب والتي تشمل تكاليف مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ حيث عادة ما تتسبب الهجمات الإرهابية في أضرار كبرى بالممتلكات وخسائر وإصابات بشرية. بيد أن معظم التكاليف المرتبطة بالإرهاب تنطوي على تكاليف غير مباشرة يصعب قياسها، وإن تعين تضمينها في التحليل. فالألم والمعاناة وقيمة الأرواح البشرية المفقودة أيضًا عند النظر في تكلفة الإرهاب.

تمتد آثار الإرهاب إلى ما وراء الحدود الوطنية للبلد الذي يحدث فيه الإرهاب. فآثار الإرهاب تطال التجارة بين الدول، فتداعيات الإرهاب طويلة الأمد تؤدي إلى انخفاض التجارة الخارجية لخمس سنوات بعد وقوع حدث إرهابي جسيم. وتؤثر الأنشطة الإرهابية سلبًا على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ترفع تكلفة الاستثمار، وتقلل ثقة المستثمرين الأجانب.

ويعد استهداف السياح وإطلاق النار عليهم واختطافهم من الاستراتيجيات الجذابة للإرهابيين الذين يسعون إلى تقويض سمعة الحكومة والدولة، وإلحاق أضرار اقتصادية كسبيل لتحقيق أهدافهم السياسية. ويمكن قياس ذلك بإجمالي عدد السياح الذين يزورون دولة ما، ومدى تأثر عائدات السياحة وصناعتها، وتكلفة المتطلبات الأمنية اللازمة لتأمين السياح، وخسائر الفنادق، وغير ذلك.

كذلك يؤثر الإرهاب في العمالة والفقر والتكلفة البشرية والبنية التحتية والبطالة والنزوح. وتنعكس تلك الآثار في متغيرات الاقتصاد الكلي وبعض قطاعاته بجانب سلوك المستهلك والمنتج، والسياسة العامة، وغير ذلك. وتتضمن تكلفة الإرهاب الأموال المخصصة لجهود مكافحة الإرهاب، وهي أنشطة من شأنها أن تزيد النفقات المباشرة دون أن تضيف إلى الإنتاجية؛ حيث تكون الحكومات والشركات مضطرة لتخصيص المزيد من الإنفاق لحماية الأرواح والممتلكات بدلًا من الاستثمار في الإنتاج والبحث والتسويق.

وغالبًا ما تكون التكاليف غير المباشرة للإرهاب هي تكلفة نفسية، وبالتالي يصعب قياسها

كمياً، لا سيما أنها تتطلب تقدير طبيعة التأثير على المجتمع والأفراد على المدى الطويل. ولذا، غالبًا ما تقدر التكاليف غير المباشرة بأقل من قيمتها الحقيقية باستخدام طرق حسابية مباشرة بسيطة، لأن التكاليف ليس لها سعر محدد في السوق، على عكس التكاليف المباشرة.

إلى جانب التكلفة الاقتصادية والنفسية للإرهاب، لا يمكن إغفال التكلفة السياسية التي تتكبدها الحكومات الوطنية على خلفية تعرضها لحوادث إرهابية تجبرها على تشديد الإجراءات الأمنية بما قد يتسبب يثير استياء بعض فئات الشعب. قد يترتب أيضا على الإرهاب تكاليف مجتمعية أوسع كتلك التي تتعلق بالرضا عن الحياة. وهو ما يعني أن النظر في الخسائر الاقتصادية، من حيث التوظيف والاستثمار وما إلى ذلك، لا يغطي كافة تكاليف الإرهاب، مما يستوجب النظر في مؤشرات أكثر شمولية، مثل الرضا عن الحياة، التي تقيس تأثير الإرهاب على رفاه الأفراد وسلوكهم.

التهميش الاجتماعي

يعد التهميش الاجتماعي أحد العوامل التي توفر بيئة مسهلة للغضب والحرمان، ومن ثم تحفيز الإرهاب. ويعني هذا التهميش استبعاد مجموعات من البشر من الاستفادة من المنافع والموارد الموجودة في المجتمع سواء بقصد أو غير قصد، ونتاجًا لعوامل متنوعة قد تكون تاريخية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية. والنتيجة استبعاد هذه المجموعات من النفاذ للموارد والمشاركة بصفة عامة. مفهوم التهميش الاجتماعي أكثر اتساعًا من مفهوم الفقر، حيث يشير إلى عدم كفاية الحقوق في التعليم والصحة والسكن والنفاذ إلى الخدمات الأساسية. وبالطبع الفقر أحد الأبعاد الأساسية في التعريف، حيث إن أحد أسباب عدم التمتع بهذه الحقوق هو الفقر المادي من ناحية، كما أن حالة الخدمات الأساسية تسهم بشكل أساسي في ازدياد عبء الفقر، حيث لا يستطيع الفقراء الاعتماد على هذه الخدمات في إشباع احتياجاتهم ذات الصلة بها نتيجة عدم الإتاحة أو تردي الجودة. ويترتب على ذلك الحرمان شعورًا بالتمييز والتفرقة. ومما لا شك فيه أن هذا الحرمان يتعمق عبر مجموعة من العوامل النفسية، خاصة في حالة المقارنة بأوضاع جماعات أكثر يسرًا أو طبقات أعلى.

ويتجاوز التهميش الاجتماعي الحرمان المادي، ويمتد ليضم الحرمان المرتبط بالأبعاد الاجتماعية. فالاستبعاد مفهوم أكثر ثراءً

واتساعًا من الفقر، فهو يتعامل مع نقص النفاذ للأراضي والائتمان والحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والعمالية. كما أنه في حالة توافر تراكيب اجتماعية إثنية أو دينية أو قبلية تعزز هذا الاستبعاد، فإن النتيجة المتوقعة أن الجماعات المستبعدة تقوم بإعادة تعريف نفسها وتعزيز انفصالها وكيفية مواجهة واقع الاستبعاد. وقد يرتبط الاستبعاد بالجغرافيا في بعض الأحيان، مما يبعد هذه الجماعات عن قلب المجتمع الأم، ما يعنيه ذلك من الاغتراب وضعف الانتماء. للتهميش الاجتماعي، إذا، أبعادا يمكن تركيزها في أربعة أبعاد هي:

- فقر الدخل والحرمان المادي.
- الاستبعاد من سوق العمل.
- الاستبعاد من الخدمات الأساسية.
- الاستبعاد من العلاقات الاجتماعية، وبالتحديد العزلة الاجتماعية وعدم المشاركة في أي أنشطة في المجال العام.

ويعد الاستبعاد الاجتماعي بيئة حاضنة لكل أشكال الحرمان، ومن ثم الشعور بالعزلة والاغتراب، وهي بيئة تتوافر فيها العوامل المهيئة للتطرف والإرهاب. وأثبتت دراسة تجريبية أن الاستبعاد الاجتماعي يمهد الطريق إلى التطرف Radicalization خاصة إذا كان الفرد الذي يعاني من هذا الاستبعاد يعاني من فقدان المعنى والقيمة وكذلك من الشعور بالرفض. في الغالب الفرد الذي يتسم نفسياً بذلك، يتحرك للبحث عن دعم ومساندة تقدم له المعنى وتشعره بالقبول ومن ثم الانتماء. العلاقة بالطبع ليست سببية بين الاستبعاد والتطرف، ولكنها ممكنة في حالة الأفراد الذين يعانون من الرفض في بيئاتهم مما يعمق لديهم مشاعر الغضب والإحباط، ويجعلهم أكثر انجذابًا لمن يوفر لهم حماية ومعنى. وتكمن مفارقة التطرف والإرهاب هي أنه بينما يتكون هو ذاته نتيجة للتهميش والاستبعاد، فإن التطرف والإرهاب يتسببان في مزيد من التهميش والاستبعاد، كما يتسببان في تمزيق النسيج الاجتماعي وتعريضه للمزيد من مخاطر التشقق والضعف. يظهر هذا بشكل خاص بين الفئات التي يستهدفها المتطرفون بخطابهم وعدوانهم، خاصة النساء والأقباط.

رابعا

مضامين ونتائج البحث

في هذا القسم يجري استخدام المنهج والمفاهيم التي تم تطويرها في القسم السابق لدراسة الخبرة المصرية مع التطرف والإرهاب. يتضمن ذلك استعراض تطور الظاهرة الإرهابية والمراحل التي مرت بها، والتكلفة التي حملتها للمجتمع المصري. وبينما يحمل تعبير التكلفة عادة مضامين اقتصادية ومادية، فإن هذا البحث لا يقتصر على هذا النوع من التكلفة على أهميته الشديدة، لكنه يوسع زاوية النظر ليركز على التكلفة غير المادية للتطرف والإرهاب، واللذين تسببا في تعويق النمو السياسي والثقافي والاجتماعي والقيمي للمجتمع المصري، والذي ساهم بدوره في إبطاء التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري.

تطور الإرهاب في مصر بين (1990-2020)

عرف الإرهاب المدفوع بالأيديولوجية الإسلامية طريقه إلى مصر منذ أربعينيات القرن العشرين، وشهد موجة صعود كبرى خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، عندما تم اغتيال رئيس الجمهورية في إطار محاولة للاستيلاء على الحكم. ومنذ عقد التسعينيات دخل الإرهاب في مرحلة جديدة ما زالت مستمرة بعد ثلاثين عامًا. ومرت خريطة العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد خلال العقود الثلاثة (1990 – 2020) العديد من التطورات، سواء من حيث طبيعة المستهدف وتكتيكات العمليات الإرهابية وبنية التنظيمات المنفذة للعمليات الإرهابية.

في عقد التسعينيات تصدر تنظيم "الجماعة الإسلامية" الجماعات الإرهابية الفاعلة في الداخل المصري، فكان التنظيم الأكثر تأثيرًا وتنفيذًا للعمليات الإرهابية خلال هذا العقد. وكان للعمليات الإرهابية خلال عقد التسعينيات بعض السمات والخصائص، ومنها التركيز على السياح بشكل كبير، حيث تم افتتاح الجرائم الإرهابية في هذا العقد باستهداف فوج سياحي في 4 نوفمبر 1990، وفي نهاية العقد تم استهداف السياح بالأقصر، في الهجوم المعروف بمذبحة الأقصر 1997. شهد هذا العقد أيضًا التركيز على استهداف قيادات سياسية، كما حدث بمقتل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب "النواب" أكتوبر 1990، ومحاولة استهداف الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، بالإضافة لاستهداف كتاب ومفكرين، كما حدث بمقتل الكاتب فرج فودة. وقد اتسمت العمليات الإرهابية في فترة التسعينيات بارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين، وبشكل خاص استهداف المدنيين الأقباط المصريين، وتركز العمليات الإرهابية التي وقعت في التسعينيات بمحافظات "الصعيد".

مع نهاية عقد التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، توقفت العمليات الإرهابية في مصر حتى منتصف عام 2004، لمدة أربع سنوات، حيث لم تشهد البلاد أي عملية إرهابية، لكن مع نهاية عام (2004)، تعرضت البلاد لموجة جديدة من العمليات الإرهابية، بدأت بالعملية الإرهابية بمدينة طابا أكتوبر 2004، والتي نفذها تنظيم له ارتباطات مع تنظيمات عابرة للحدود، كما ظهرت شبه جزيرة سيناء كمسرح

جديد لهجمات الإرهاب، بعد ظهور تنظيم التوحيد والجهاد المرتبط تنظيميا بتنظيم القاعدة في أفغانستان.

ومع انطلاق ثورات "الربيع العربي"، بدأت العمليات الإرهابية في مصر تأخذ مسارًا مختلفًا عمّا كانت عليه خلال عقدي التسعينيات والألفية؛ حيث انتشرت التنظيمات الإرهابية في العمق المصري ما بين تنظيمات تطرف عنيف تقليدية (داعش والقاعدة نموذجًا) وتنظيمات تطرف عنيف غير تقليدية – جديدة – (حسم ولواء الثورة نموذجًا). فخلال السنوات العشرة الماضية شهدت الدولة المصرية تناميًا في عدد العمليات الإرهابية، والتي أخذت مسارات وأشكالًا مختلفة عمّا كانت عليه قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ من حيث طبيعة المُستهدف، وتكتيكات واستراتيجيات التنظيمات الإرهابية، حيث انعكس ضعف البيئة الأمنية لمكافحة الإرهاب، والناتج عن الاضطرابات التي رافقت ثورة 25 يناير، على نشاط التنظيمات الإرهابية، بالإضافة لانهيار العديد من دول الجوار الإقليمي، ما ساعد على انتشار التنظيمات الإرهابية وسهولة تحرك وانتقال العديد من عناصرها من الخارج إلى الداخل المصري.

أما في الفترة ما بين 2013-2020، فثمة العديد من التغيرات التي طرأت على الأوضاع الأمنية في مصر من حيث مستوى وحدة التهديدات الخاصة بنشاط جماعات التطرف العنيف، وتنامي انضمام العناصر المتطرفة لتلك الجماعات، وبسبب ظهور تنظيمات إرهابية جديدة، وحدوث تحول نوعي في تبعية وعلاقات بعض التنظيمات الفاعلة في الداخل المصري مع تنظيمات متطرفة عنيفة عابرة للحدود.

وفي هذه الفترة أيضا تنوعت التنظيمات الإرهابية ما بين تنظيمات إرهابية في الداخل المصري مثل (أجناد مصر، لواء الثورة، حسم، العقاب الثوري، داعش الوادي)، بالإضافة للعديد من الخلايا الإرهابية، وفي نفس الوقت أعلن تنظيم "أنصار بيت المقدس" فك الارتباط التنظيمي والفكري مع تنظيم "القاعدة" بزعامة "أيمن الظواهري"، وأعلن البيعة لتنظيم "داعش" بزعامة "أبو بكر البغدادي"، وأطلق التنظيم على نفسه اسم "ولاية سيناء" بديلا لـ "بيت المقدس"، ليُصبح بذلك جزءًا من تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق.

ويأتي تنظيم "ولاية سيناء" في مقدمة التنظيمات الإرهابية النشطة والفاعلة في هذه المرحلة، حيث يتمركز في منطقة شمال سيناء، ويمتلك مجموعة من العناصر الإرهابية ذات القدرات التدريبية والقتالية العالية، وتُنسب إليه أكبر العمليات الإرهابية التي شُنت في مواجهة قوات الأمن والمدنيين في مرحلة ما بعد ثورة الثلاثين من يونيو.

وقد توسعت قائمة الاستهداف الإرهابي خلال هذه المرحلة لتشمل بشكل خاص استهداف قوات الجيش والشرطة المصرية، وكان عام 2015 هو الأكثر خطورة في هذا المجال، ففي شهر يوليو من ذلك العام شهدت سيناء واحدة من أكبر العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم "ولاية سيناء" ضد قوات الأمن المصرية من حيث النقاط المُستهدفة، وتنوع الأسلحة، حينما شن 300 عنصر إرهابي ثلاث عمليات انتحارية استهدفت 15 موقعًا، أسفرت عن 17 شهيدًا من القوات الأمنية المصرية، وحوالي 100 قتيل من العناصر الإرهابية.

لم يكن الهدف من تلك العملية إسقاط ضحايا من قوات الأمن، بقدر ما كان بمثابة محاولة لفرض السيطرة على مناطق الشيخ زويد ورفح وقرى العريش، ورفع أعلام التنظيم على المباني الحكومية ومن ثم إعلان "ولاية إسلامية" بسيناء. أي بمعنى أدق كانت محاولة من تنظيم "ولاية سيناء" لتكرار ما حدث في الموصل والرقة ودير الزور من قبل التنظيم "الأم" داعش، وهي المحاولة التي باءت بالفشل، ومثلت نقطة تحول هامة في استراتيجية مكافحة الإرهاب بسيناء من قبل الدولة المصرية.

في هذه المرحلة أيضا، كانت دور العبادة للأقباط هدفًا رئيسياً لهجمات الإرهاب، ومن أشهر الهجمات التي قام بها الإرهابيون في هذه المرحلة استهداف الكنيسة البطرسية في ديسمبر عام 2016، وكان استهداف المدنيين جزءًا رئيسياً من استراتيجية تنظيم داعش سيناء بهدف ترهيب المواطنين السيناويين الرافضين لتواجد التنظيم على الأراضي السيناوية، وقد راح المئات من المدنيين ضحايا وشهداء لإرهاب داعش سيناء، منهم 35 شيخ قبيلة، بحُجة تعاونهم مع أجهزة الأمن المصرية. أيضًا فقد استهدف داعش سيناء المواطنين المدنيين من الأقباط، ففي شهري يناير وفبراير من عام 2017 أعلن تنظيم داعش سيناء عن قتل سبعة مواطنين سيناويين مسحيين، في إطار ما يمكن اعتباره سعي التنظيم لتفريغ مدينة العريش من المواطنين الأقباط.

كذلك، استهدف داعش المدنيين من الطرق الصوفية، فقام التنظيم الإرهابي بقتل الشيخ "سليمان أبو حراز" تحت حُجة أنه مرتد لاتباعه طريقة صوفية. وتم استهداف مسجد الروضة في بئر العبد في نوفمبر 2017، والذي أسفر عن سقوط ما يقرب من 305 ضحية والعشرات من المصابين بدعوى أن المسجد يتبع بدعًا صوفية. كما استهدف داعش كبار رجال الدولة، مثلما حدث في ديسمبر 2017، عندما حاولت عناصر إرهابية اغتيال وزيري الدفاع والداخلية عبر محاولة استهداف الطائرة الهليكوبتر التي أقلتهما أثناء هبوطها في مطار العريش.

أما من حيث النطاق الجغرافي الذي شملته هجمات الإرهاب في هذه المرحلة، فقد شمل مجمل محافظات الجمهورية، وبتركيز كبير في محافظات شمال سيناء والقاهرة الكبرى؛ وشهدت محافظات (مطروح والغربية والدقهلية) عمليات إرهابية لأول مرة في تاريخ رصد العمليات الإرهابية في مصر.

وقد تنوعت الأسلحة والأساليب التي استخدمها الإرهابيون في هذه المرحلة بدرجة أكبر من أي فترة سابقة، وشملت أسلحة خفيفة ومتوسطة، بالإضافة إلى صواريخ أرض أرض وأرض جو، وعبوات ناسفة، وسيارات مفخخة. وظهر استخدام أسلحة القنص، لقنص أفراد وشخصيات سياسية ومدنية باستخدام أسلحة القنص المتطورة.

وقد شارك في تنفيذ الاعتداءات الإرهابية في هذه المرحلة مجموعة كبيرة من التنظيمات، ذات خلفيات متنوعة. فكان هناك تنظيمات مرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل بيت المقدس، والمرابطون، وجند الله، وتنظيمات تابعة لداعش، مثل ولاية سيناء، كما كان هناك تنظيمات محلية، وهي التنظيمات الإرهابية التي خرجت من عباءة جماعة الإخوان، مثل تنظيمات حسم، ولواء الثورة، والعقاب الثوري، بالإضافة لبعض الجماعات الإرهابية الأخرى مثل كتائب حلوان.

ويعد الجيل الأحدث من الإرهابيين وتنظيماتهم هو الأكثر خطورة، وهو يتسم في تنظيمه وطريقة عمله بدرجة عالية من اللامركزية الجغرافية، ولديه قدرات متطورة، وقد يتصرف أحيانًا كما لو كان جيشًا جيد التنظيم، ولديه أجهزة استخباراتية، وأسلحة متطورة، بالإضافة إلى امتلاكه الكفاءات في مختلف التخصصات. وللموجة الحالية من الإرهابيين أهداف أوسع نطاقًا، تعكس الطموحات المتزايدة للإرهابيين،

فنجدهم يسعون لتأسيس دولة إسلامية، تديرها حكومة ولها جهاز إداري، وهو ما فعله داعش في العراق وسوريا، وتحاول الفروع التابعة للتنظيم تكراره في بلاد أخرى.

خلاصة القول إن انتشار الإرهاب في مصر ليس أمرًا غريبًا في ظل البيئة الإقليمية الحاضنة للإرهاب، وانتشار التنظيمات الإرهابية والمسلحة بدول المنطقة. فهذا الوضع الإقليمي ساعد على انتشار العمليات الإرهابية بمصر وتنوع أهدافها وتكتيكاتها، وهو ما يحتاج إلى استراتيجيات وآليات وتكتيكات متطورة وغير تقليدية من قبل الدولة المصرية لمواجهة تلك التنظيمات الإرهابية غير التقليدية، التي تعتمد على حرب العصابات بفكر قتالي عالٍ، وتمتلك أدوات اتصال حديثة، وشبكات تواصل مع العديد من التنظيمات الإرهابية الإقليمية.

الشكل رقم 3

تطور العمليات الإرهابية في مصر من 1990 إلى 2019.

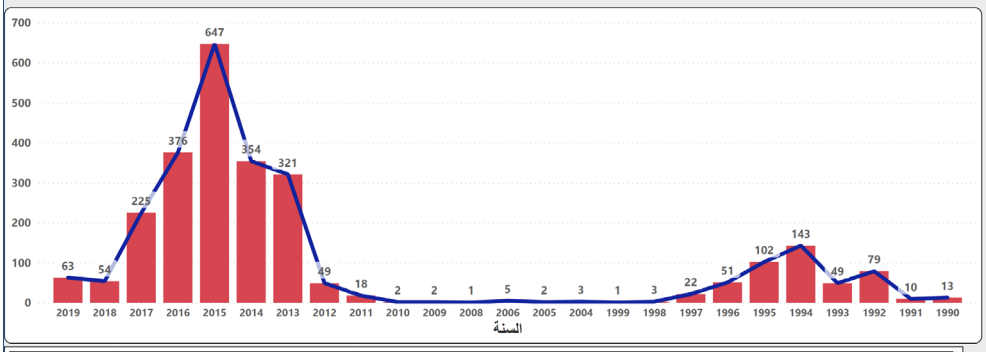

الفترة الزمنية	عدد العمليات الإرهابية	النسبة من الإجمالي
من 2011 إلي 2019 3	2107	81%
من 1990 إلي 2000 1	473	18%
من 2001 إلى 2010 2	15	1%
	2595	**100%**

الشكل رقم 4

الانتشار الجغرافي وإجمالي أعداد العمليات الإرهابية في مصر من 1990 إلى 2019 .

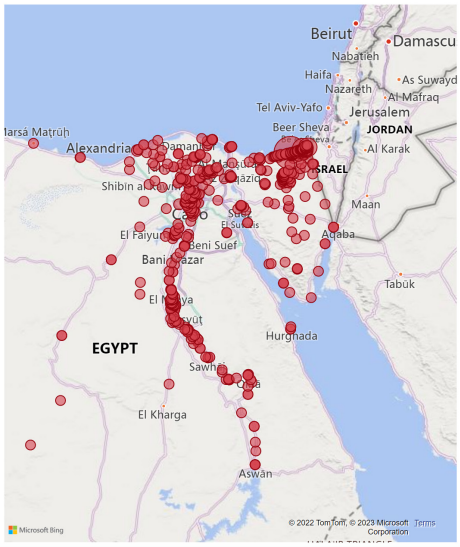

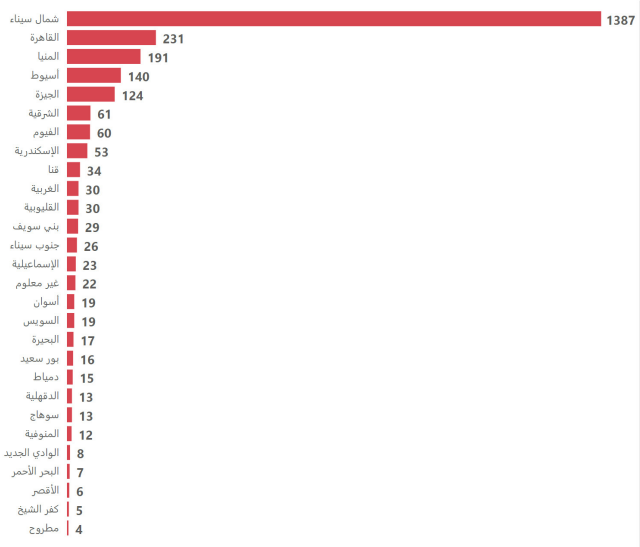

الشكل رقم 5

واقع العمليات الإرهابية في المناطق الجغرافية خلال فترات زمنية مختلفة

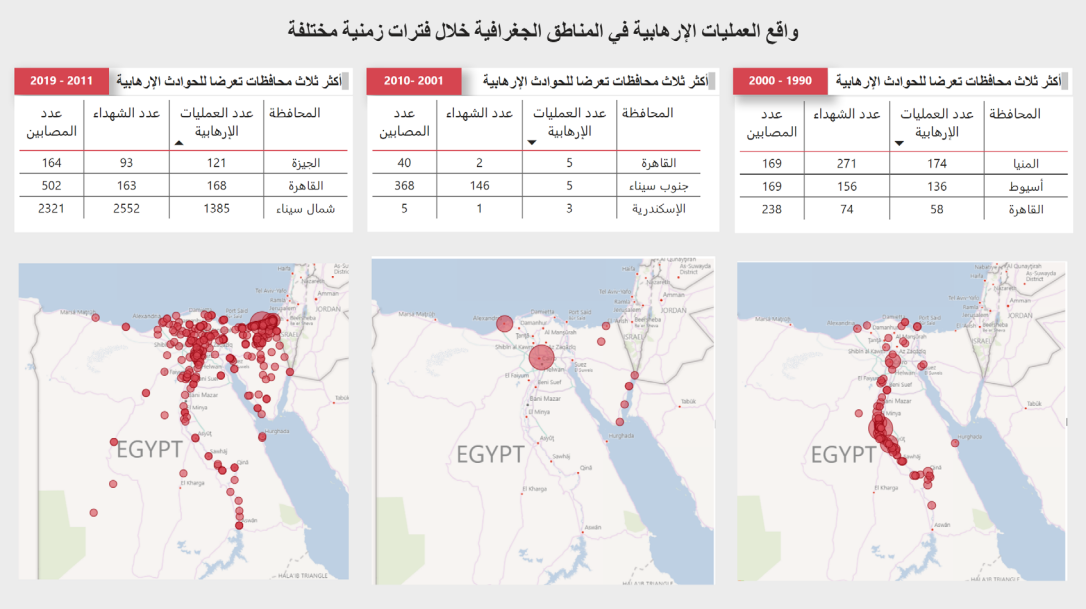

التكلفة السياسية للإرهاب والتطرف

ظهر التطرف والإرهاب في مصر منذ فترة مبكرة خلال عملية تشكل الجماعة الوطنية والمجتمع السياسي المصري. فإذا كانت ثورة 1919 هي إعلان ميلاد الجماعة الوطنية المصرية الساعية لبناء دولة وطنية ديمقراطية حديثة، فقبل انقضاء عقد واحد على ذلك الحدث الكبير حدث أول انشقاق أيديولوجي رافض لقيم الوطنية والحداثة، وبعدها أخذت جماعات التطرف تنخر في أسس الدولة الوطنية، ووصلت إلى حد الخروج العنيف وإشهار السلاح محاوِلةً إسقاط الدولة، فكانت المجابهة مع التطرف والإرهاب، والتركيز على الدفاع عن مشروع الدولة الوطنية، هماً دائمًا لازم الدولة الوطنية المصرية منذ فترة مبكرة بعد تأسيسها، وإن كان هذا التهديد قد وصل إلى مستوى شديد الخطورة خلال العقود الثلاثة الممتدة من بداية تسعينيات القرن العشرين.

لمصر تجربة سياسية ثرية، إذ كان التطور السياسي فيها يتقدم بخطى حثيثة تعد بتطور سريع في اتجاه دولة وطنية ديمقراطية حديثة، يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق المواطنة، دون تمييز على أساس الدين أو العرق، وكانت المرأة تحقق مكاسب سريعة، فخرجت إلى مجالات التعليم والعمل والحياة العامة. كان كل هذا يحدث منطلقًا من فلسفة إصلاحية أصيلة، مرتبطة بالجذور الثقافية ومنفتحة على أفق الحداثة غير المحدود.

لقد عطل التطرف والإرهاب هذه المسيرة. والنظر إلى التحديات التي تواجه التطور السياسي في مصر في مطلع القرن الحادي والعشرين يبين حجم التكلفة السياسية التي دفعها المجتمع لأسباب أهمها التطرف والإرهاب. وتمثلت التكلفة السياسية التي فرض التطرف على المجتمع المصري في أربعة مجالات هي: تقويض الطبيعة المدنية للمجال العام، وتقسيم المجتمع السياسي عبر إنشاء مجتمع وسلطة موازية، ونشر ثقافة مناقضة لقيم الدولة الحديثة، وإضعاف الحياة السياسية والحزبية.

أ) تقويض الطبيعة المدنية للمجال العام

قامت جماعات التطرف بتقويض الطبيعة المدنية للمجال العام عبر اختراق المجتمع السياسي، حيث قطعت شوطًا طويلًا في اتجاه إعادة تأسيسه على أساس من قيم وأفكار مستمدة من المقدس الديني، الأمر الذي أدى إلى إقصاء كل مَن لا يشارك هذه الرؤية، فتحول المجال العام: السياسي والمدني، إلى ساحة لعمل القوة الإرهابية والإقصائية، فيما تم تهميش من يخالفهم الرأي، فلم يعد المجال العام مساحة لحركة المواطنين متنوعي الرؤى والتوجهات، وإنما أصبح مجالًا للتابعين المتماثلين.

وكما يبين عالم الاجتماع الألماني هابرماس، فإن جوهر الإرهاب "لا يقوم على التخلص الجسدي من الآخر المُختلف، بل على اجتثاث الاختلاف الموجود بين

الناس". أي اجتثاث فرديتهم ومواطنيتهم و"مقدرتهم على التصرف بحرية واستقلال". فالإرهاب يطلق خطابًا لا يعترف بالآخر ويكفره ويجهل السياق الذي يعيش فيه هذا الآخر، وينطلق من بناء مجتمع أقلوي موازٍ، ويعمل في مرحلة تالية على تكفير مجتمع الأغلبية – التيار الرئيسي – الذي انفصل عنه، وفي مرحلة أخيرة يقوم بتجهيله استعدادًا لتقويض الدولة كلها وإحلالها بدولة الإرهاب.

وعادة ما يجري إضفاء المقدس على المجال العام عبر تكتيكات تستفيد من القيم الثقافية المحافظة الأصيلة الموجودة في المجتمع، بعد أن يتم اختطافها، وادعاء شرعية الانفراد بتمثيلها، وذلك عبر المراحل والأساليب الآتية:

- إطلاق خطاب يتضمن أفكارًا إقصائية (بالتكفير والتجهيل)،
- والترويج لخطاب التكفير والتجهيل عبر إعلام سجالي،
- والتطبيق القسري للقوانين العُرفية بدلًا من القوانين الشرعية،
- وبالأخير إحلال قيم بديلة لقيم الدولة الحديثة.

والمحصلة هي أن المجال العام الذي من المفترض أن يكون فضاءً مفتوحًا لممارسة العملية الديمقراطية – من خلال تواصل سليم وسلمي – بين كل ألوان الطيف المجتمعي على قواعد: الاحترام، والاعتراف، والتقدير، والتفاهم وفق مبدأ المواطنة الذي يعني: العدالة للجميع والمساواة بين المختلفين: طبقياً، ودينياً، ومذهبياً، وجنسياً، وجيلياً، وعرقياً، ولغوياً، وجهوياً، ولونياً، وطبقياً، ومكانةً؛ يجري تعطيل هذا الفضاء العام المفتوح بفعل الإذكاء الممتد للترهيب، ما يصب في صالح مشروع الدولة الإرهابية على حساب الدولة الوطنية الحديثة بتيارها الرئيسي الذي يضم مختلف المواطنين.

ب) تقسيم المجتمع السياسي وبناء مجتمع مواز

إن الهدف الأهم لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في العام 1928 هو بناء مجتمع موازٍ. وبالرغم من أنها نشأت كجماعة دينية ذات أهداف تربوية واجتماعية فإن هدفها وخياراتها وحركتها لم تكن بعيدة عن السياسة قط. فبالعودة لمبادئ الجماعة سوف نجد أن مبدأ "تغيير العرف العام" يأتي في طليعة ما تصبو إليه. وعليه، ذهبت الجماعة في اتجاه اختصام الحركة الوطنية والدستورية. وهو ما انعكس على سبيل المثال لا الحصر في نصوص وردت في كتابات مُنظري الجماعات المتطرفة، ومن ذلك "إن يومًا تصدق فيه عزيمتنا، فنقول: الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، لهو اليوم السعيد، ولن نقول كما قالوا من قبل: الموت الزؤام أو الاستقلال التام... لأن هذه قيلت في الشارع فكان معقولًا أن تنطفئ في الشارع أيضًا، لكن تلك صعدت في المسجد ولن تنطفئ إلا في الجنة إن شاء الله تعالى". كما ذهبت الجماعة إلى قراءة التاريخ قراءة تتناقض مع الإجماع الوطني، فنجد حسن البنا يقول عن ثورة 1919 إنها: "عقوبة إلهية".

وأخذ أعضاء جماعة الإخوان دعوات المرشد وأفكاره مأخذ الجد من أجل بناء المجتمع الموازي، النقيض ليس فقط للمجتمع القائم، وإنما للدولة الحديثة والحركة والوطنية. ولم يمر وقت طويل، فبعد أحد عشر عامًا من تأسيس الجماعة، وتحديدًا في مؤتمرها العام الخامس الذي عُقد في يناير من سنة 1939، قررت الجماعة أن تنحاز في العمل السياسي "إلى القصر (الملك). فلما كان الارتباط بالوفد يعني الذوبان في تنظيم سياسي يُعبر عن الحركة الوطنية المصرية والانضواء تحت قيادة شعبية تتمتع بشرعية تاريخية مستمدة من ثورة 1919، والتسليم بالنظام البرلماني... فإن قيادة الإخوان فضلت الارتباط بالقصر ما دام هذا الارتباط المزدوج يوفر لها الحماية ويضمن لها مزاولة نشاطها "دون أية مواجهة مع الحركة الوطنية".

وعلى هذه الأرضية انطلقت نزعتان: أولًا: تجهيل المجتمع/الدولة من خلال كتابات "سيد قطب" وتابعيه في الخمسينيات والستينيات، وثانيًا: تكفير المجتمع/الدولة على أيدي سلسلة الجماعات والتنظيمات التي خرجت من عباءة "سيد قطب"، بداية من مطلع السبعينيات وحتى اليوم، من أجل إقامة الدولة البديلة.

الشكل رقم 6

منظومة الجماعات المتطرفة لبناء المجتمع الموازي

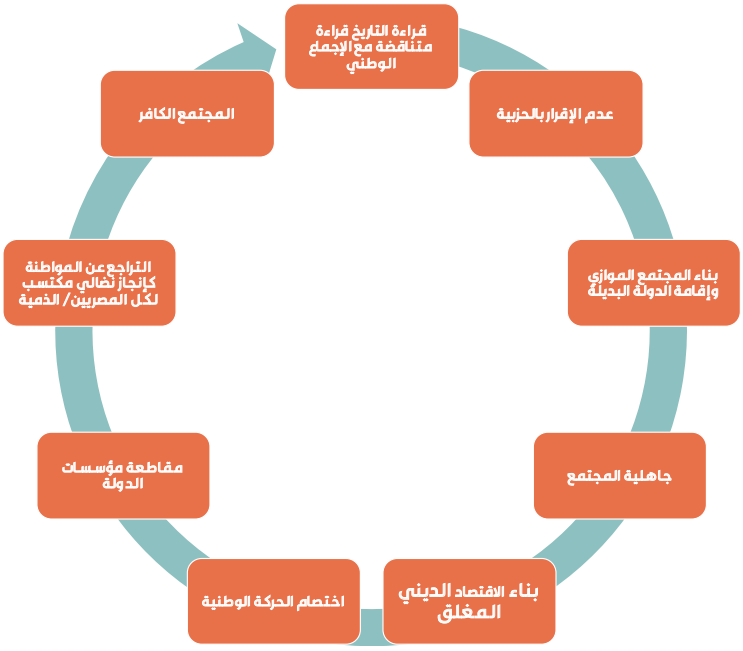

ج) نشر قيم مناقضة للدولة الوطنية

سعت جماعة الإخوان إلى نشر قيم مناقضة لقيم الدولة الوطنية الحديثة، وهي تتشكل من أربع قيم مانعة كما يلي

1. الانقطاع عن غير المتماثلين، والانقطاع عن المجتمع وقيمه والسياق الدولتي (نسبة إلى دولة). (الاعتزال عن المجتمع).
2. احتكار الحقيقة بديلًا عن الحوار، والشراكة، والتواصل المجتمعي مع الآخرين، ودعم الممارسة الديمقراطية والمدنية وقواعدها السلمية.
3. الإكراه؛ حيث يمثل اللجوء للقسر والإكراه المعنوي والمادي أحد مبادئ الفكر والحركة لدى التيارات المتطرفة، سواء ضد الفئات الضعيفة والمستهدفة، أو ضد جهاز الدولة.
4. إقامة سلطة الغلبة بديلًا عن دولة المواطنة.

ولهذه المنظومة القيمية مصادرها؛ حيث إن هناك مَن يستجلبها من بطون كتب قديمة وتاريخ قديم ويُعيد إنتاجها دومًا على مستويين، الأول: لفئة "مختارة" بعناية تلعب دور "حراس" هذه المنظومة، كذلك على تنفيذ ما تأتمر بها وفق منظومة الفكر العنفية دون نقاش، مستغلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، والحرمان وانعدام الفرص، والقدرة على التعبير والتنظيم، ومن هؤلاء تتكون وتتشكل جماعات العنف. أما في المستوى الثاني، فيتم طرح، ونثر، وبذر عناصر هذه المنظومة عبر وسائل التواصل الحديثة المتنوعة بكثافة كبيرة؛ بحيث يسود مضمون هذه المنظومة الفكرية. ومع مرور الوقت تختفي أو تتراجع الأفكار الوطنية المعتدلة محل الإجماع الوطني بفعل النضال المشترك بين كل المصريين دون تمييز، أو يتم افتعال عراك حول شرعيتها بفعل التشكيك الدائم فيها وفي مصادرها، سرعان ما يتحول إلى "سجال مدمر"؛ بحضور العنف المادي الأسود، انتصارًا لثقافة نفي الآخر على حساب الحياة المشتركة، وتدمير الجسور بين المصريين، وهدم كل ما هو تعددي لحساب كل ما هو أحادي.

وتؤدي هذه الثقافة المجتمعية المانعة إلى إنتاج أثار سلبية خطيرة، أهمها: عزلتنا عن تاريخنا ونضالنا التاريخي المشترك، وعن عمق الخبرة المصرية وإدراك مركبها الحضاري الذي لا تستقيم فاعليته دون حضور عناصره المتنوعة دون النظر للأوزان النسبية، وإلى عزلتنا عن إسلام ومسيحية الخبرة المصرية، وعن فقهنا/لاهوتنا الذي يتميز بسقف الاجتهاد العالي، والوسطي، والمعتدل، وإلى عزلتنا عن العصر ومستجداته والمساهمة الفاعلة فيه، وحرمان المجتمع من القدرة على التحديث ومواكبة الحداثة والإبداع.

الشكل رقم 7

الثقافة المانعة لقيم الدولة الوطنية والمواطنة والحداثة

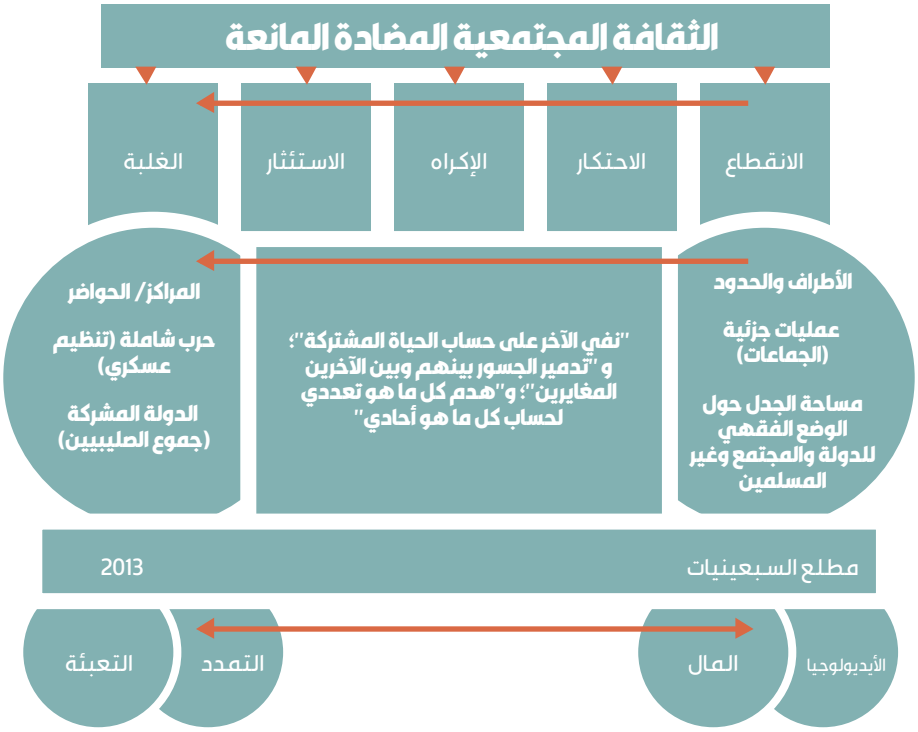

د) إضعاف الحياة السياسية والحزبية

أسهم ظهور جماعة الإخوان عام 1928 في بروز أول وأخطر انشقاق أيديولوجي ساهم في تقويض الجماعة الوطنية، وفي إضعاف التعبير السياسي عنها، والمتمثل بشكل خاص في الأحزاب السياسية؛ فقبل الإنشقاق الإخواني عن الجماعة الوطنية كانت الأحزاب السياسية تمثل تيارات وآراء ومصالح اجتماعية مختلفة، لكنها كانت جميعًا تنطلق من نفس الأرضية الأيديولوجية، المتمثلة في الوطنية والتحديث الاجتماعي والسياسي، وتأسيس نظام سياسي يقوم على مبادئ الحكم الدستوري والديمقراطية والمسؤولية والمحاسبية. اختلفت الأحزاب السياسية في معدلات الإصلاح والتغيير، وفي أولويات العمل الوطني، ولكنها لم تختلف في فلسفة الحكم وطبيعة الوجهة التي يجب للمجتمع والدولة التحرك في اتجاهها، الأمر الذي كان يحفظ للمجتمع السياسي تماسكه رغم العثرات والأزمات الدستورية المتكررة.

وظهرت حركات الرفض الاجتماعي والسياسي اليسارية واليمينية بسبب الأزمات الاجتماعية والسياسية، وكان الإخوان هم أكثر هذه الحركات خطورة بسبب الشكوك التي روجوا لها في مواجهة أيديولوجيا الدولة الوطنية الحديثة وأطرها التنظيمية ومبادئها السياسية، وكذلك في الأحزاب السياسية التي تُعد الأداة الأهم لقيام نظام سياسي حديث فعال وتمثيلي، وهو ما أسهم في التحليل الأخير في التحول الكبير الذي شهدته البلاد مع ثورة 23 يوليو، عندما تم إلغاء الأحزاب السياسية، والأخذ بنظام الحزب السياسي الواحد طوال العقد والنصف التاليين.

لقد أدركت النخب المصرية منذ منتصف السبعينيات أهمية العودة لنظام التعددية الحزبية كأساس لقيام الدولة الحديثة، لكن كان هناك دائمًا التخوف من قيام الإخوان بالاستفادة من بيئة التعددية الحزبية للتلاعب بالأحزاب، واختراقها للاقتراب من هدفها النهائي المتمثل في الاستيلاء على السلطة، وفرض نموذجها للمجتمع والدولة على البلاد. لذا كانت البلاد تتقدم خطوة في اتجاه التعددية الحزبية، وتتراجع أخرى. الأمر الذي أدى إلى احتجاز تطور النظام الحزبي، وإصابته بأعراض شوهته، وفرغته من بعض مضامينه الرئيسية.

ولم تكن هذه التشوهات والسلبيات فقط نتيجة للمهارة الإخوانية في التلاعب بالقوى السياسية والأحزاب، وإنما أيضًا بسبب أخطاء وقعت فيها أطراف سياسية عدة؛ ففي سبيل تحقيق مكاسب سياسية تكتيكية قصيرة المدى أفسحت قوى سياسية المجال للإخوان، متصورة أنهم مجرد أداة سيتم استخدامها، ثم التخلص منها بعد استنفاد أغراضها. غير أن النظر إلى الأمور من وجهة نظر المدى الاستراتيجي البعيد يُبين أن العكس هو الذي حدث، وأن الإخوان نجحوا في التلاعب بهذه القوى، بطريقة منحت الإخوان نفوذًا أكبر، فيما تم إضعاف البنية السياسية والأحزاب المدنية.

الخطأ الأول في هذا المجال وقع فيه الرئيس السادات في منتصف السبعينيات، عندما قرر إفساح المجال لتنظيم الإخوان لإعادة تشكيل نفسه، ولإعادة إصدار الكتب والصحف الإخوانية، والتمتع بحرية حركة واسعة النطاق في الجامعات والتجمعات السكانية. كان الرئيس السادات يواجه ضغوطًا من جماعات يسارية، وبدلًا من إحداث إصلاحات اجتماعية وسياسية تعالج أسباب الخلل، وبدلًا من تعزيز الدولة والحزب الحاكم تنظيمياً وأيديولوجياً، لجأ الرئيس السادات إلى الحل السهل المتمثل في توظيف الإخوان لمواجهة اليسار.

ونجح الإخوان في تحقيق المهمة التي أُوكلت إليهم، فبينما كانت الدولة تحاصر اليسار بإجراءات أمنية وقانونية، كان الإخوان يحاصرونه أيديولوجياً عبر نشر قيم الإخوان، المتعارضة ليس فقط مع الأفكار اليسارية، ولكن أيضًا – وهذا هو الأهم – مع كل حداثة سياسية، ومع مفهوم وبنية الدولة الوطنية نفسها.

بعد الرئيس السادات جاء الدور على أحزاب سياسية معارضة، حاول كل منها توظيف التنظيم الإخواني لصالحه من أجل مكاسب سياسية تكتيكية، تتمثل في عدد إضافي من المقاعد يتم الفوز بها في انتخابات نيابية. حدث هذا من جانب حزب الوفد في عام 1984، عندما أفسح الوفد للإخوان مكانًا على قوائم مرشحيه، وحدث ثانية من جانب حزب العمل في الانتخابات البرلمانية التالية عام 1987، عندما أفسح الحزب مكانًا لمرشحي الإخوان على قوائمه.

وتعد تجربة حزب العمل مع الإخوان شديدة الدلالة؛ فقد انتهى الأمر بفقدان الحزب لهويته الأيديولوجية والتنظيمية التي وصلت إليه من ميراث الزعيم الاشتراكي

الوطني أحمد حسين، وتحول الحزب إلى تنظيم ملحق بالإخوان، بدلًا من أن يُبقي الإخوان في موقع الحليف الصغير التابع. لقد خلفت هذه الخبرة مخاوف كبيرة إزاء مصير النظام السياسي كله حال تواصل هذا العبث والتلاعب، وتحول الأمر إلى ورطة كبيرة؛ فمواصلة التعددية وفتح المجال السياسي يسهم في تمدد النفوذ الإخواني، فيما التضييق على الأحزاب وحرية العمل السياسي يطعن في شرعية النظام السياسي وهويته السياسية. وهي الورطة التي استفاد منها الإخوان وتنظيمات التطرف، ووظفوها لصالحهم في كل الأحوال، وهو الوضع الذي انتهى بنا إلى ثورة 25 يناير، وما تبعها من سيطرة إخوانية على الحياة الحزبية ومؤسسات التمثيل السياسي والحكم إلى أن سقط حكم الإخوان في ثورة 2013.

التكلفة الاجتماعية للتطرف والإرهاب

تركزت التكلفة الاجتماعية للتطرف والإرهاب في مصر في تهديد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي عبر استهداف الأقباط، كمكون وطني ظلت ارتباطاته متصلة بالنسيج العام للدولة والمجتمع؛ إذ سعت تيارات التطرف والإرهاب، على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلى نشر خطابات وسلوكيات تنطوي على احتقار الأقباط وتهميشهم ووصمهم بصور دونية تنطوي على التبعية، واستحقاق الحماية، وضيف الوطن والموالي للأجنبي والتابع للدولة، نتاجًا لتأويلات دينية وتاريخية تجاوزتها العلاقات الاجتماعية في الدولة الحديثة القائمة على المواطنة والمساواة. وأنتج ذلك بدوره كلفة أخرى مضافة تتعلق بتآكل رأس المال الاجتماعي للأمة المصرية؛ إذ تسود حالة من الانعزال، ونقص التفاعلات المجتمعية.

في هذا الإطار، يمكن فحص مدى تأثيرات موجات الإرهاب المتتالية في مصر على: أولًا: إضعاف التماسك الاجتماعي، وثانيًا: نشر خطابات تحقير الآخر الديني، وثالثًا: إضعاف التفاعلات الاجتماعية بين المواطنين أصحاب الانتماءات الدينية المختلفة. وتم الاستدلال على أبعاد التكلفة الاجتماعية بدراسة ميدانية في محافظتي المنيا وقنا في صعيد مصر، حيث برزت التوترات في العلاقات بين المسلمين والأقباط نتاجًا لانتشار التطرف والإرهاب. رابعًا: الكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها المجتمع المدني نتاجًا لاختراق تيارات التطرف

والإرهاب للعمل الخيري، كأحد أوجه رأس المال الاجتماعي؛ إذ تعرض للتديين والتقسيم والتسييس.

أ) تهديد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي

بسبب الأهمية الشديدة لهذا البعد المتعلق بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، قام فريق البحث بتنفيذ دراسة ميدانية في عدة قرى بصعيد مصر، بهدف التعرف بشكل مباشر على العوامل التي تساعد على إثارة التوتر الطائفي وإضعاف التماسك الاجتماعي، وعلى أثر التوتر الطائفي على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين المواطنين أصحاب الانتماءات الدينية المختلفة، والدور الذي تمارسه التيارات المتطرفة المتشددة في الإضرار بالنسيج الوطني ورأس المال الاجتماعي للأمة المصرية.

وأُجريت هذه الدراسة في محافظتين: المنيا وقنا، فالمنيا من أكثر المحافظات معاناة من الأحداث الطائفية، فيما يقل تواتر وحدة هذه الحوادث في محافظة قنا. اتسمت القرى المختارة للدراسة بعدد من المؤشرات الدالة على تغلغل التطرف فيها؛ فقد شهد أغلبها حوادث طائفية، كما يظهر فيها حرص زائد على الرموز الدينية في العمارة والملابس، بما لا يشير إلى تدين بقدر ما يشير إلى إعلاء للهوية الدينية على حساب بقية العناصر المكونة للهوية الوطنية. من ناحية أخرى، فإن هذا الاستقطاب الماثل على مستوى العلامات الدينية، يتجسد في وجود جمعيات أهلية ذات طابع ديني، أقرب إلى طابع طائفي مغلق.

لقد تم تطبيق هذه الدراسة في تسع قرى تتسم بالتوازن من حيث توزع عدد السكان بين خلفيات دينية مختلفة: ستة منها في محافظة المنيا، والثلاثة الأخرى في قنا. أجريت الدراسة في محافظة المنيا في قرى: دفش التابعة لسمالوط، ومنبال التابعة لمطاي، والبرشا التابعة لملوي، وشارونة وجزيرة شارونة التابعة لمغاغة، وصفط اللبن التابعة للمنيا، فيما تمثلت قرى محافظة قنا في: قريتي حجازة وجراجوس التابعتين لقوص، وقرية النواهض التابعة لأبي تشت.

بينت الدراسة الميدانية حجم التغيرات الاجتماعية العميقة التي تحدث في الريف المصري، والتي يجب دراستها ومتابعتها بشكل أكثر دقة ودورية، بما قد

تخلقه من ظروف مواتية لانتشار التطرف، ولما قد يكون لها من أثر على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ومن أبرزها ما يلي:

- **تغيرات اقتصادية:** حدثت عدة تحولات مرت بها قرى الدراسة؛ إذ يبدو أن القرية في الصعيد، وقرى الدراسة على وجه التحديد، قد انتقلت من مرحلة هيمنة النشاط الزراعي، ووجود محدود للأنشطة التجارية والحرفية، إلى مرحلة جديدة يضعف فيها مردود النشاط الزراعي، وزيادة أهمية الأنشطة التجارية والحرفية.

- **تغيرات تعليمية:** رافق التوسع العمراني والتحول من مجتمع زراعي إلى آخر يعتمد على أنشطة اقتصادية مختلفة، تغييرٌ في المستوى التعليمي؛ حيث انتقلت غالب هذه القرى من قرى لا يسكنها سوى قلة من المتعلمين إلى قرى يرتفع فيها عدد المتعلمين، أكثرهم الحاصلون على تعليم متوسط، يليهم المتعلمون تعليمًا جامعياً، وهو ما يسّر نوعًا ما قدرة الجماعات المتطرفة إلى النفاذ لعقول الشباب في هذه القرى، بسبب نجاحها في اختراق المؤسسات التعليمية خلال العقود الماضية.

- **هجرات خارجية:** تشهد قرى الدراسة حركة هجرة ملحوظة في اتجاهين؛ فهناك هجرة باتجاه الدول الغربية عمومًا، وأكثريتها من الأقباط، ونحو الدول العربية في الخليج، وغالبية المهاجرين في هذا الاتجاه هم من المسلمين.

ب) الخطاب المتطرف: احتقار وتهميش الآخر الديني

تروج الجماعات المتطرفة في أدبياتها خطابًا مناقضًا لخطاب الوطنية المصرية القائم على أساس المساواة بين مكونات الجماعة الوطنية، بما في ذلك من إهدار لمبدأ المواطنة، ووضع الأقباط في درجة أدنى. يقوم الخطاب المتطرف بتقديم الأقباط في صورة الغرباء، عبر إلحاقهم قسرًا بأتباع الديانة المسيحية خارج الوطن. بالإضافة إلى ذلك يوجد في الخطاب المتطرف صورة رمزية طاغية، وهي صورة حربية للغزو والقتال، بما فيها من عداوة، ومنتصر ومهزوم، وغازٍ ومغزو، وأرض هي موضوع الصراع، وعادة ما يتم دمج الآخر الديني في هذه الصورة، بما في ذلك من تصويره في صورة العدو الذي يجب هزيمته.

على الجانب الآخر، فإن نظام المخيلة المتشدد عندما يحاول تفسير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن في بلاد العرب والمسلمين، فإنه يلجأ إلى منظور ديني ضيق، يرى في المسلم ضحية للآخر الغازي الذي يسعى لتدميره. يفعل ذلك مسلحًا بنظرية مؤامرة كبرى ضد الإسلام. وهكذا، فإن نظام المخيلة المتشدد يضع القبطي في حيز الآخر المختلف دينياً، وليس ابن الوطن. ومن ثم فإن العلاقة معه تشبه المعركة مع الأجنبي الغازي.

على مستوى آخر، يصور الإسلاميون الأقباط في صورة أتباع للدولة. وبحسب إشارة أوردها جيل كيبل، فإن حركة الإسلاميين ترى أن "تهاجم الأقباط هو أن تهاجم الدولة"، ويبرر كيبل ذلك بأن أحداث الفتنة الطائفية – ويقصد الأحداث التي جرت في عقد السبعينيات – كانت بديلًا لعجز الإرهابيين عن ضرب الدولة مباشرة. هذه الإشارة الصغيرة تؤكد من ناحية الصورة الذهنية عن الأقباط كأتباع للدولة التي تتولى حمايتهم، ومن ناحية أخرى تمثل دليلًا على أن عمليات العنف الطائفي هي الوجه الآخر للإرهاب الموجه مباشرة لمؤسسات الدولة. بالتالي، يقوم الخطاب المتشدد على تقديم القبطي في صورة أساسية هي صورة الذمي، ضيف الوطن، الموالي للأجنبي، الذي لا يستحق سوى حماية مشروطة، الأدنى مرتبة، التابع للدولة. هذه الصور المتتابعة مترابطة معًا ولا يمكن بحال الفصل بينها.

وقد بينت الدراسة الميدانية السابق الإشارة لها أن هذه الصورة الشائعة التي يرسمها الخطاب المتطرف عرفت طريقها إلى الوعي الشعبي، الذي يضيف إليها أو يخصم منها حسب طبيعة السياق؛ فعلى مستوى الميداني هناك

امتداد للصور الرمزية السابقة، ويضاف إليها صور أخرى بحسب طبيعة الظاهرة المدروسة. وتتمثل هذه الصور في المقولات التالية:

1. **صورة القبطي المستضعف.** وفي هذه الصورة يبدو الأقباط غير قادرين على الفعل؛ فهم إن تعرضوا لأي فعل اعتداء، لا يستطيعوا الرد والقيام بأي فعل مضاد لأخذ حقوقهم. ويتردد على ألسنة بعض المبحوثين هذه الصورة.

2. **صورة القبطي الأغنى والمسيطر على الاقتصاد.** وهي الصورة الأوضح في بعض القرى؛ حيث يرى بعض المسلمين أن الأقباط يسيطرون على اقتصاد بلدتهم. وترتبط هذه الصورة بصورة أخرى، وهي "صورة القبطي التابع للدولة".

3. **صورة القبطي التابع للدولة.** وهذه الصورة يروج لها الإسلاميون بوجه خاص، ويتردد صداها في بعض القرى المدروسة، وعبر عنها بعض المبحوثين.

4. **صورة القبطي الذمي.** وهي الصورة النقيضة لمبدأ المواطنة، التي تفرض على القبطي مكانة المواطن من الدرجة الثانية.

على الجانب الآخر يوجد في الوعي السائد لدى كثير من الأقباط نوع من الصورة المضادة. فهناك **صورة القبطي ابن البلد في مواجهة المسلم المحتل،** والواقع أن صورة ابن البلد هي موضوع سجال أحيانًا على مستوى القرية الواحدة، وهو ما

يتضح في محاولات التأريخ الشفاهي لتطور القرية؛ فمن جهة، يرى بعض الأقباط أن قراهم نشأت من عائلاتهم، وجاء الفلاحون المسلمون إليها فيما بعد، فيما يمكن اعتباره رجع صدى، أو تطبيقًا محلياً لاختلاف السرديات بشأن دخول العرب والمسلمين إلى مصر.

ج) الانعزال ونقص التفاعلات الاجتماعية

يعتمد المتطرفون في تصويرهم للقبطي كمواطن درجة ثانية على مفهوم "الذمي"، وما يستتبعه من تبعات وممارسات. كان هذا المفهوم قد اختفى تمامًا من مصر مع البدء في بناء الجماعة الوطنية الحديثة قبل أكثر من مائتي عام، وعندما تم إصدار الإصلاحات المسماة بالتنظيمات، والتي ساوت بين الناس على أساس الدين. مع هذا فقد استجلب الإسلاميون مفاهيم كانت ملائمة لزمنها من بطون الكتب، أو استوردوا هذه المفاهيم من مجتمعات قريبة ما زالت تكافح لبناء الجماعة والدولة الوطنية. في هذا الخصوص، يؤكد الشيخ يوسف القرضاوي على ضرورة جمع الجزية من الأقباط، و"ليسمها الأقباط ما يريدونه"، فيما ينتقد ياسر البرهامي الاتجاه الإسلامي المستنير الذي يقول بسقوط الجزية بمشاركة الأقباط في الجيش، معتبرًا أن الامتناع عن ذلك يجعل من أصحابه "طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة، يجب قتالها".

بناءً على ما سبق، فإنه على المسلم – بحسب تعليمات المتطرفين – الالتزام بالسلوكيات التالية في تعامله مع القبطي، وهي:

- ألا يبدأ بالسلام عليه، ذلك لأن "الابتداء بالسلام فيه تكريم للكافر".
- ألا يتيح له طريقًا يمر منه، "فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه. بمعنى أن المسلم لا يتنحى ويمشي بجانب الطريق ويترك الكافر في وسطه، إنما المسلم هو العزيز".
- تحريم مصادقته، وهو ما أكدت عليه فتوى لابن باز: "ليس الكافر، يهودياً أو نصرانيّ أو وثنياً أو مجوسياً أو شيوعياً أو غيرهم، ليس أخًا للمسلم، ولا يجوز اتخاذه صاحبًا وصديقًا، لكن إذا أكل معكم بعض الأحيان من

غير أن تتخذوه صاحبًا ولا صديقًا وإنما يصادف أن يأكل معكم، أو في وليمة عامة، أما اتخاذه صاحبًا وصديقًا وجليسًا وأكيلًا فلا يجوز؛ لأن الله قطع بيننا وبينهم الموالاة والمحبة".

هكذا، يبني الخطاب المتشدد أسوارًا بين المسلم والقبطي، أسوارًا يصعب اجتيازها لبناء علاقة إنسانية طبيعية. ميدانياً، يبدو أن هناك تأثيرًا واضحًا لهذه الأفكار، تنعكس في شكل انعزال اجتماعي على أسس طائفية، وافتقاد للتفاعلات والعمل والمشترك اليومي؛ إذ لوحظ انتشار أكثر لهذه الممارسات بين الأجيال الأحدث سناً، بما يؤكد ضرورة العمل الجاد المتواصل لحماية الجماعة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وقد بين البحث الميداني الذي أجريناه في عدد من القرى المختلطة، وجود ثلاث فئات حسب قوة التفاعلات الاجتماعية العابرة للانتماء الديني، على النحو التالي:

1. **قرى تزيد فيها مستويات التفاعل الاجتماعي بين المسلمين والأقباط،** وبشكل خاص بين أجيال ما قبل الألفية، وهي القرى التي تزداد فيها قوة الخبرات العملية المشتركة والتلقين الاجتماعي لقيم التسامح والاختلاف عبر الأجيال، كما توجد فيها شراكات ومصالح اقتصادية مشتركة. الملاحظ أن أنماط التفاعل الاجتماعي الموروثة ذات الطابع الاندماجي تتعرض لضغوط كبيرة لأسباب متعددة. أولها: ضعف وتيرة العلاقات اليومية المباشرة بعد تراجع أهمية الزراعة واتساع سبل العمران وامتداد أنشطة العمل والهجرة. ثانيها: الهوة بين الأجيال التي تدفع بعض الشباب لانتهاج سلوكيات غير معتادة ومستجدة في التفاعلات اليومية تتعارض مع ما استقر في وجدان الآباء. وثالثها: طبيعة الحياة الاجتماعية الحالية مع المستحدثات التقنية الرقمية التي فرضت علاقات ذات طابع عصبوي مغلق.

2. **قرى ذات مستويات محدودة من التفاعلات،** يوجد في هذه القرى تفاعلات لكنها محدودة، ومنضبطة في حدود بعينها. لا يوجد في هذا القرى عزلة بين المسلمين والأقباط على المستوى المكاني، ويحدث تزاور،

وتحرص عليه الأسر والعائلات الكبيرة، وقد يشارك فيه رجال الدين من الطرفين. ومن الملاحظ في هذه القرى أن التفاعلات اليومية المباشرة تحدث بشكل أكبر في القطاعات الأفقر من القرية. على الجانب الآخر، يلاحظ محدودية التعاون ذي الطبيعة الاقتصادية والشراكات التجارية، ووجود ميل لتجنبها، خاصة بعد تغير نمط العلاقات مع اتساع شبكة العمران وتراجع علاقات العمل التقليدية، وهو ما ترك أثره في درجة التفاعل اليومي.

3. **قرى تندر فيها التفاعلات،** وهي قرى عادة ما يزداد فيها نفوذ التيارات المتطرفة. تتسم التفاعلات في الحياة الاجتماعية في هذه القرى بالندرة، ويتجلى ذلك في ممارسات مثل عزوف أقباط عن إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية؛ حيث تتجه أسر قبطية كثيرة لتعليم أطفالها في حضانات ومدارس قبطية خاصة، بعيدًا عن التعليم الحكومي، كما تتجه الأسر المسلمة لتعليم أطفالها في المعاهد الأزهرية. على هذا النحو، ينشأ استقطاب ملحوظ داخل عديد من قرى الدراسة، ما بين مدارس خاصة للأقباط في مقابل معاهد أزهرية للمسلمين. وفيما يتصل بأندية الشباب، فإن دورها محدود، ويقتصر على توفير أماكن للعب، وإجراء عدد من اللقاءات والندوات التوعوية، ولكن لا يوجد دليل على أنها تركت أثرًا في وعي الشباب. يصل الانعزال ونقص التفاعلات في هذه القرى إلى نوع من الانعزال المكاني؛ حيث يميل المسلمون والأقباط إلى السكنى في أحياء منفصلة في نفس القرية، بما يتيح لأفراد كل جماعة المبالغة في إظهار رموزه الخاصة بطريقة تزيد كثيرًا عمّا يحدث عادة في القرى المعروفة بالاختلاط السكاني.

يوضح ما سبق عمق واتساع التكلفة الاجتماعية المترتبة على انتشار التطرف؛ والذي استفاد من تغيرات حادثة في البيئات الاجتماعية والاقتصادية.

د) إضعاف المجتمع المدني

تنطوي تكلفة موجات الإرهاب والتطرف على المجتمع المدني على شقين تكلفة مباشرة، وتكلفة غير مباشرة. التكلفة المباشرة تشير إلى الخسائر المباشرة التي تعرضت لها الجمعيات الأهلية بسبب موجة الإرهاب التي شهدتها مصر، وتختلف تلك الخسائر المباشرة بين الجمعيات الأهلية المسيحية والإسلامية، وإن كان يمكن القول إن كلاً من المجموعتين قد تكبدت خسائر مباشرة بسبب موجات الإرهاب المتعاقبة، وإن كان ذلك بشكل مختلف لكل منها.

فعلى مستوى الجمعيات الأهلية الإسلامية، استغلت بعض الجماعات الإرهابية مقرات بعض الجمعيات الخيرية الدينية لنشر أفكارها المتطرفة وتجنيد أعضاء جدد، مثلما حدث مع فروع عدة للجمعية الشرعية في أماكن مختلفة. وقد تصاعد هذا الأمر بعد ثورة يناير 2011؛ وتعرضت الجمعية الشرعية، وجمعيات إسلامية أخرى، إلى أزمة في أعقاب الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين في يوليو 2013؛ حيث تم تجميد أرصدة عدد من فروع الجمعيات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين وأنشطتها.

الشكل رقم 8

تطور عدد الجمعيات التي تم حلها خلال الفترة 1990 - 2021

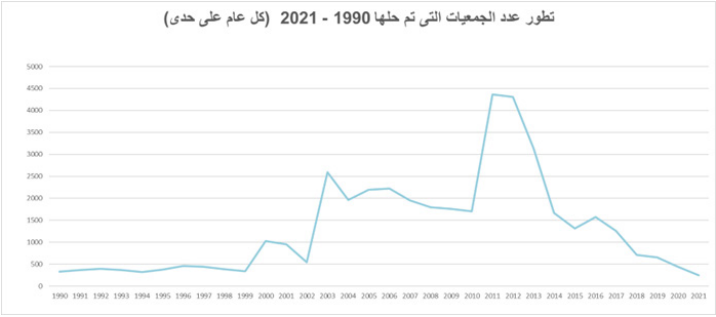

(مصدر: بيانات وزارة التضامن الاجتماعي)

من جانبها دفعت المؤسسات الدينية المسيحية، بشقيها الديني والأهلي ثمنًا مباشرًا لموجة الإرهاب؛ فخلال الصراع الدامي بين الدولة المصرية و"الجماعة الإسلامية" في الفترة من 1990 وحتى 1998، استهدفت الجماعة وأنصارها الأقباط وشنت هجمات طالت الأقباط وممتلكاتهم باعتبارها نقطة ضعف للضغط على النظام المصري. وقد أعاقت تلك الأجواء المتوترة عمل الجمعيات الأهلية المسيحية، خاصة تلك العاملة في صعيد مصر.

كما دفعت المؤسسات المسيحية ثمنًا مباشرًا لموجة العنف التي أعقبت الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين في صيف 2013. ففي أعقاب فض اعتصام أنصار جماعة الإخوان المسلمين في أغسطس 2013، تعرض العديد من المنشآت المسيحية إلى التدمير والحرق. وقد سجلت الجهات القضائية، من واقع التحقيقات في أحداث العنف التالية لإجراءات فض اعتصامي أنصار جماعة الإخوان بميداني رابعة والنهضة، تنفيذ مجموعات من الإسلاميين 66 عملية إرهابية ضد المنشآت القبطية، نجحوا خلالها في حرق كنائس ومبانٍ خدمية ومدارس ومكتبات، ونهب منازل المسيحيين في محافظات صعيد مصر. وكانت محافظة المنيا صاحبة النصيب الأكبر من الهجمات التي استهدفت المنشآت والممتلكات القبطية. وشملت تلك الأعمال في محافظة المنيا حرق دير العذراء الأثري، وكنيسة مارجرجس.

أما **التكلفة غير المباشرة** التي تحملها المجتمع المدني بسبب موجة الإرهاب فتشمل تطورين سلبيين مرتبطين: الأول هو إضفاء المقدس على المجال العام وتقسيمه على أسس دينية، والثاني هو الإضرار بالإطار القانوني الذي حكم المجتمع المدني وأعاق تطوره.

ففيما يتعلق بإضفاء المقدس على المجال العام، فقد أتيحت الفرصة لجماعات متشددة ومتطرفة متنوعة لشغل المجال العام والترويج لأفكارها فيه، وذلك في مقابل امتناعها عن انتقاد النظام. استفاد من هذه السياسة الجماعات السلفية غير السياسية، وجماعة الإخوان المسلمون، التي شاركت في الانتخابات البرلمانية وانتخابات النقابات بشكل شبه منتظم، وأخترقت المجتمع المدني من خلال تأسيس الجمعيات الأهلية المرتبطة بهم. إلا أن تلك الاستراتيجية التي اعتمدها

النظام في مواجهة التنظيمات الإرهابية كان لها آثار سلبية عميقة على المجتمع المصري؛ فالتأكيد الرسمي على "إسلامية" الدولة، ونشاط التنظيمات الإسلامية على مستوى المجتمع المدني والسياسي، عمّقا من المناخ الطائفي داخل المجتمع المصري، وقد انعكس هذا الأمر على عمل الجمعيات الأهلية الدينية، إسلامية ومسيحية، فصار هناك انقسام واضح بين تلك الجمعيات ومناطق عملها ومن يحق لهم الاستفادة من خدماتها.

لقد شهد نشاط الجمعيات الأهلية الدينية تناميًا ملحوظًا خلال تلك السنوات. فبينما كانت جمعيات تنمية المجتمع هي الأكثر حضورًا خلال ستينيات القرن الماضي، فإن المرحلة التالية شهدت توسعًا مستمراً في إنشاء الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية. فبينما بلغت نسبة الجمعيات الدينية الإسلامية 17% إلى إجمالي عدد الجمعيات الأهلية على مستوى الجمهورية في الستينيات، فإن تلك النسبة قد ارتفعت خلال عهد أنور السادات حتى وصلت إلى 31%، واستمرت في الزيادة خلال الثمانينيات لتصل إلى نحو 34%. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الجمعيات الدينية الإسلامية لإجمالي العدد الكلي للجمعيات عام 1991، 21% في القاهرة، و31% في الإسكندرية، بينما وصلت تلك النسبة إلى 51% في محافظة المنيا.

مع تزايد المد الديني، بالإضافة إلى تراجع دور الدولة الرعوي والتنموي، اتجهت الكنيسة هي الأخرى إلى لعب دور نشط في مجال النشاط الاجتماعي والتنموي، بدءًا من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وانتهاءً بأنشطة التدريب المهني والقروض الصغيرة ومشروعات التنمية الريفية والحضرية. وهكذا دخلت المؤسسة الكنسية بثقلها إلى مجال العمل الأهلي، والذي كان متروكًا قبل ذلك للجمعيات الأهلية المسيحية. وقد كان لتأسيس الأسقفية العامة للخدمات الاجتماعية بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية في عام 1962 لخدمة الفقراء والمجتمعات المحرومة، علامة فارقة في هذا الاتجاه. وهو الأمر الذي صب في نفس اتجاه تطييف المجتمع المدني والمجال العام، وتحويله إلى مجال لتنافس المقدسات.

على جانب آخر، ثمة تكلفة غير مباشرة أخرى تمثلت في مجموعة من القوانين والإجراءات التي أعاقت عمل مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة قانون الطوارئ

الذي اعتمدته الدولة المصرية منذ اغتيال السادات في أكتوبر 1981 وطوال عهد مبارك. وبينما جاء هذا القانون بالأساس لمواجهة خطر التنظيمات الإرهابية، فإن إجراءاته قد طالت أيضًا المجتمع المدني، والذي بات عليه أن يعمل طبقًا لقوانين استثنائية، ممّا أعاق فرص نشاطه ونموه.

التكلفة الاقتصادية للإرهاب والتطرف

ثمة انعكاس مباشر لهجمات الإرهاب على إهدار موارد الدولة البشرية والمادية، كما تعرقل خطط النمو والتنمية التي تتبعها الدولة نتيجة إعادة توجيه الموارد الاقتصادية لسد الاحتياجات الأمنية المتزايدة، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع معدلات النمو والتشغيل. تؤثر هجمات الإرهاب أيضا بشكل غير مباشر على النمو والتنمية الاقتصادية من خلال التأثير التتابعي/ المضاعف للإرهاب **multiplier effect**؛ إذ يمتد تأثير العمليات الإرهابية على معظم القطاعات بالدولة، فيتأثر قطاع الصحة مع زيادة عدد القتلى والضحايا والمصابين، وكذلك قطاع البنية التحتية نتيجة تدمير المنشآت والبنية التحتية.

يؤثر الإرهاب أيضا على موارد الدولة من النقد الأجنبي، من خلال التأثير على قطاعات الاستثمار والتجارة الخارجية والسياحة؛ إذ تفقد البيئة الاستثمارية جاذبيتها للاستثمار، ويهرب رأس المال، ويتناقص الإنتاج، ويمكن لكل تلك التداعيات أن تتسبب في نقص الصادرات. في ضوء ذلك، فإن فهم مسار النمو الاقتصادي في مصر لا يمكن أن يكتمل بغير إدخال التطرف والإرهاب كعامل رئيسي أثر في قرارات الإنفاق والاستثمار والمالية العامة طوال العقود المنقضية.

تكلفة الإرهاب في قطاع السياحة

تعرضت مصر لأزمات عدة محلية ودولية عطلت مسيرة نموها، وقد نتج جانب كبير من هذه الأزمات عن أحداث إرهابية. فعلى سبيل المثال، يمكن تقدير الخسائر المالية التي تحمّلها القطاع السياحي –حكومة ومستثمرين– في مصر خلال الفترة منذ ثورة 25 يناير 2011 -التي شهدت الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأعمال العنف الإرهابية- حتى بداية التحسن في 2018/2019، مرورًا بحادث إسقاط الطائرة الروسية عام 2015، كالتالي:

- خسائر الدخل السياحي بالنقد الأجنبي، بإجمالي ما يقرب من 64 مليار دولار أمريكي، تمثل الفارق بين الإيرادات المخططة وقدرها 113 مليار دولار أمريكي، وبين ما تم احتسابه من البنك المركزي كإيرادات سياحية فعلية، ومقدارها 49 مليار دولار أمريكي.
- التكاليف المباشرة للحفاظ على القطاع، متمثلة في عمليات الإحلال والتجديد للمنشآت السياحية، التي تحملها القطاع الخاص بمساندة الدولة بقيمة تقارب 3 مليارات دولار أمريكي.
- تكلفة أجور العمالة المباشرة التي تحملها القطاع الخاص في ظروف انخفاض مستويات التشغيل، والمقدرة بحوالي 72 مليار دولار أمريكي، وذلك لدفع أجور 2 مليون عامل مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية، بمتوسط الأجر الشهري والمزايا المقدر بـ 500 دولار أمريكي/ شهر، لمدة 6 سنوات، على اعتبار أن نسب الإشغال في الفنادق تراوحت في المتوسط بين 40-50% خلال هذه الفترة.
- تكلفة أجور العمالة غير المباشرة حوالي 36 مليار دولار أمريكي، وذلك لتشغيل العمالة الموسمية المدربة، والتي حاول القطاع عدم الاستغناء عنها في بعض الوقت، خاصة في الإجازات للمصريين (السياحة المحلية)، وهم حوالي 1 مليون عامل بمتوسط أجر 500 دولار أمريكي/ شهر، في 12 شهر، خلال 6 سنوات.

- تكلفة الحملات التسويقية والترويجية الإضافية، والاشتراك في المحافل والمعارض السياحية الدولية، وإعادة تصميم برامج تحفيز الطيران لتتوافق مع مستجدات الفترة بهدف تحسين الصورة الذهنية لمصر، واستقرار وأمن المقاصد السياحية المصرية، وترحيب مصر المستمر بالاستثمارات الأجنبية في مجال السياحة، وقد بلغت تكلفة هذه الحملات والبرامج ما يقرب من 5 مليارات دولار أمريكي.

- إيرادات غير مباشرة كانت ستؤول إلى قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة، بقيمة حوالي 25 مليار دولار أمريكي، تمثل الفرق بين الإيرادات التي كان يمكن تحصيلها في المتاحف والمناطق الأثرية ووسائل النقل، خاصة النقل الجوي الداخلي والسكك الحديدية وغيرها؛ حيث إن التكلفة الفعلية لتلك المناطق أو القطاعات ظلت ثابتة أثناء الأزمة بسبب مواصلتها العمل رغم تراجع عدد الزائرين.

- تكلفة الخزانة العامة للدولة من تحصيل ضرائب ورسوم على النشاط السياحي، وكانت تصل سنوياً إلى ما يقرب من 4 مليارات جنيه مصري، وضرائب القيمة المضافة (ضريبة المبيعات آنذاك) وكانت تصل إلى ما يقرب من 2 مليار جنيه مصري، وكذلك بالنسبة للضرائب على الدخل من السياحة فكانت تصل إلى 1.5 مليار جنيه مصري. ويكون إجمالي الحصيلة حوالي 45 مليار جنيه مصري. إذا اعتبرنا أنها استطاعت أن تحصل فقط 40% فقط منها، أي حوالي 18 مليار جنيه مصري، تكون الخسارة حوالي 27 مليار مصري، أي ما يعادل حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي.

- **وبشكل عام، يتضح أن إجمالي التكاليف التي تحملتها الدولة والقطاع الخاص كخسائر في قطاع السياحة خلال الفترة 2001 – 2018 تُقدر بما يقرب من 207.5 مليار دولار أمريكي.**

أثر الاضطرابات والإرهاب على معدلات النمو الاقتصادي

يؤدي مجمل التداعيات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب إلى التأثير السلبي على معدلات النمو الاقتصادي، ومع الأخذ في الاعتبار وجود عوامل أخرى، بخلاف العمليات الإرهابية، تؤثر على معدلات النمو، يوضح الشكل البياني التالي مؤشرًا مبدئياً لاتجاه العلاقة بين العمليات الإرهابية ومعدل النمو الاقتصادي، والذي يوضح تراجعًا حاداً لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترات الفورة في الهجمات الإرهابية، في أواخر عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، وهجمة الإرهاب في الأقصر 1997، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2002 على أثر العمليات الإرهابية الخارجية، ثم تراجع مرة أخرى خلال عامي 2010 و2011 نتيجة ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي مع أحداث ثورة يناير وما ترتب عليها من انفلات أمني، وتراجع النمو مرة أخرى في الفترة 2015 - 2017، والتي شهدت تزايد كبير جدا في عدد العمليات الإرهابية، والتي بلغت ذروتها عام 2015، مما أجبر الدولة المصرية لإعلان الحرب على الإرهاب.

الشكل رقم 9

أثر الارهاب والاضطرابات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

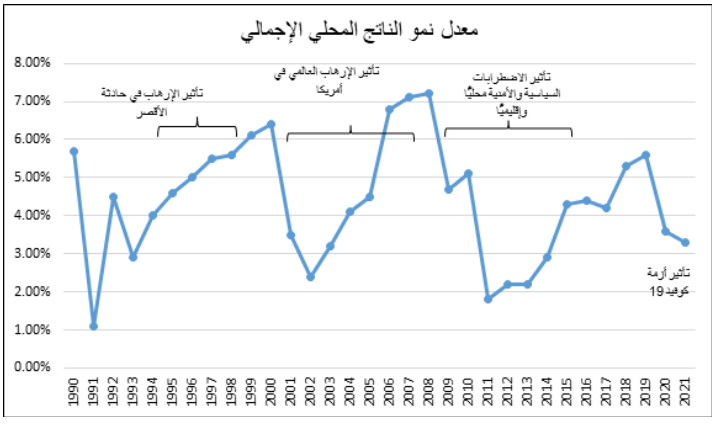

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، https://bit.ly/3LLta2x.

على جانب آخر، تأثرت نسبة الاستثمارات الكلية للناتج تأثرًا بالغًا بكافة العمليات الإرهابية، سواء في الداخل المصري كأحداث الأقصر في عام 1997، أو أحداث يناير 2011 التي استمر أثرها حتى عام 2015، أو حتى الأحداث العالمية مثل برجي

التجارة العالميين، وهو ما أثر بشدة على معدلات نمو الاقتصاد المصري؛ حيث إن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو.

ولا شك أن نسبة الاستثمارات الخاصة للناتج قد شهدت ذات الاتجاه، فيلاحظ تراجع تلك النسبة إلى أدنى مستوياتها في بداية التسعينيات، تأثرًا بالعمليات الإرهابية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات؛ حيث وصل معدل نمو الاستثمار الخاص للناتج إلى ما دون الـ 3% في عامي 1993 و1994، وما لبث أن ارتفع إلى 6.6% في عام 1996/1997، حتى تراجع نتيجة أحداث الأقصر إلى ما دون الخمسة بالمئة.

واستمر هذا المعدل في الارتفاع تدريجياً حتى وصل عام 2006/2007 إلى 7.5%، وهو أعلى معدل له، نتيجة ارتفاع قيمة الاستثمار الخاص. ثم ما لبث أن تراجع تأثرًا بالأزمة الاقتصادية العالمية، واستمر هذا التأثر بشدة خلال الفترة 2011/2012 إلى 2016/2017؛ حيث تراجعت النسبة من 11.5% إلى 6.6%. وهو ما يؤكد تأثير العمليات الإرهابية على حجم الاستثمار الخاص وتراجعه، وكذلك على معدلات النمو المحققة خلال تلك الفترة.

ج) أثر الإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضًا في الفترة من 2001 إلى 2004، تأثرًا بالأحداث الإرهابية الخارجية؛ فقد مثلت تلك الفترة أقل قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؛ حيث لم تتخطَّ المليار دولار، ولم تتجاوز نسبته للناتج 1 %. وكذلك تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشدة بدءًا من 2010/2011 وحتى الآن، تأثرًا بالعمليات الإرهابية الداخلية خلال الفترة 2011 – 2017، وبعد ذلك تأثرًا بجائحة كورونا، وطوال تلك العشر سنوات لم تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج نحو 3.5 % نزولًا من نسبة 8.1 % التي وصل إليها في عام 2007/2008.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استحوذ قطاع البترول على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية (بنسبة 74.3% عام 2018/2019 ونسبة 45.8% عام 2019/2020)، يليه القطاع الخدمي (بنسبة 29.7% عام 2019/2020).

ويُعد الاستثمار في قطاع البترول الأقل تأثرًا بالاضطرابات السياسية والإرهابية، من بين الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، والتي لا تستحوذ إلا على نسب ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية، إذ استحوذ قطاع الصناعة على 12 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية عام 2019/2020، بينما استحوذ قطاع الزراعة على 0.1 % من الإجمالي، مما يستدعي العمل على جذب مزيد من الاستثمارات في تلك القطاعات، والتي من شأنها تحقيق النقل التكنولوجي من الدول الأكثر تقدمًا، وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

الشكل رقم 10

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

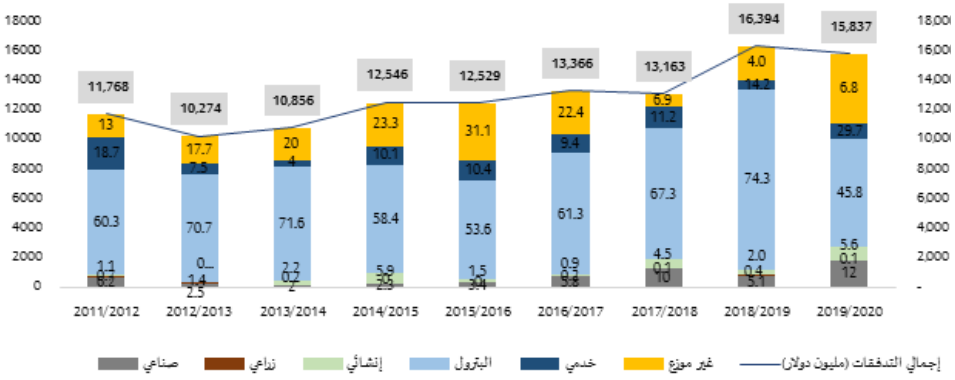

المصدر: البنك المركزي المصري، www.cbe.org.eg.

د) تقدير تكلفة العمليات الإرهابية على الاقتصاد القومي

لمقاربة التكلفة التي تحملها الاقتصاد المصري في مجالي النمو والاستثمار بسبب الإرهاب، فقد تم التركيز على الفترة 2011 – 2016، وهي الفترة التي شهدت أسوأ مراحل الاضطراب السياسي وأكثر جرائم الإرهاب فداحة، وطرحنا سؤالًا عمّا كان يمكن لحال الاقتصاد المصري أن يكون عليه لو لم يكن كل هذا الإرهاب قد حدث. ركز التحليل على مؤشرين رئيسيين هما معدل النمو والاستثمار الكلي، فقمنا بوضع

سيناريوهين لاحتمالات النمو الاقتصادي وكذا الاستثمارات في ضوء ما تضمنه من تأثير واضح للعمليات الإرهابية، سواء على النمو الاقتصادي أو الاستثمارات الكلية بصفة عامة والاستثمارات الخاصة والأجنبية المباشرة بصفة خاصة، وكذلك تأثيرها على الاستثمارات العامة.

السيناريو الأول هو مقاربة لما كان يمكن للنمو والاستثمار في مصر أن يكونا عليه لو لم يكن ما حدث من إرهاب قد وقع بالفعل. أما السيناريو الثاني فيمثل الوضع الفعلي الذي تحقق بالفعل، والذي نعرف ما حدث فيه من عمليات إرهابية، وما وصلت إليه معدلات النمو والاستثمارات.

الجدول رقم 1

سيناريوها النمو والاستثمار وفقًا للعمليات الإرهابية

الافتراض	السيناريو الأول - الافتراضي (تراجع الإرهاب)	السيناريو الثاني - الفعلي (ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية)
عجز الموازنة	استمرار تراجع نسب العجز لما دون 7.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.	تراوح نسب العجز بين 10-14 % من الناتج المحلي الإجمالي.
نسب الدين للناتج المحلي الإجمالي	تراجع نسب الدين العام إلى ما دون 80 % من الناتج المحلي الإجمالي.	ارتفاع نسب العجز متجاوزة 100% من الناتج المحلي الإجمالي.
تغيرات أسعار الفائدة	استقرار أسعار الفائدة عند 10 % (كما كان قبل عام 2010) للسيطرة على معدلات التضخم.	رفع أسعار الفائدة بنسب تتراوح بين 1-10 نقطة مئوية للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة المتوقعة.
معدلات البطالة	السيطرة الجزئية على معدلات البطالة وتراوحها بين 7 % و9 %.	تجاوز معدل البطالة حاجز الـ 10 %.
معدلات التضخم	ارتفاع بسيط في معدلات التضخم إلى 5-6 %.	ارتفاع أكبر في معدلات التضخم بما يتجاوز نسبة الـ 10 %
الاحتياطي النقدي الأجنبي	الحفاظ على حجم الاحتياطي واستقراره عند 40 مليار دولار.	تراجع في حجم الاحتياطي وتذبذب أسعار الصرف نتيجة الضغط على العملات الأجنبية.
الإيرادات الضريبية	استقرار قيمة الإيرادات الضريبية نتيجة استقرار قيمة إيرادات ضرائب الدخل والأرباح التجارية والصناعية والإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاعات المتضررة.	تراجع كبير في قيمة الإيرادات الضريبية، مع توقف العديد من الأنشطة أو تباطؤها، مع التوسع في الإنفاق العام.

المصدر: تم وضع الفروض من قبل الباحث، اعتمادًا على تقديرات التقارير الدولية الخاصة بشأن معدلات التضخم والنمو وأسعار الفائدة العالمية.

نتائج السيناريوهين على معدلات النمو والاستثمار وفقًا لكل سيناريو:

يلاحظ أن كل فرض من تلك الفروض له تأثير مباشر أو غير مباشر على كل من معدلات النمو والاستثمارات؛ فوفقًا للسيناريو الأصلي الذي حدثت فيه العمليات الإرهابية فقد تراجع معدل النمو إلى نحو 3% في المتوسط خلال الفترة 2010-2016، في حين أن نتائج السيناريو الآخر تشير إلى أن معدل النمو في المتوسط خلال ذات الفترة سيكون نحو 5%. أي أن هناك فقداً لنحو نقطتين مئويتين من معدل النمو في المتوسط خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 11

معدل النمو الاقتصادي وفقًا للسيناريوهين المختلفين (%)

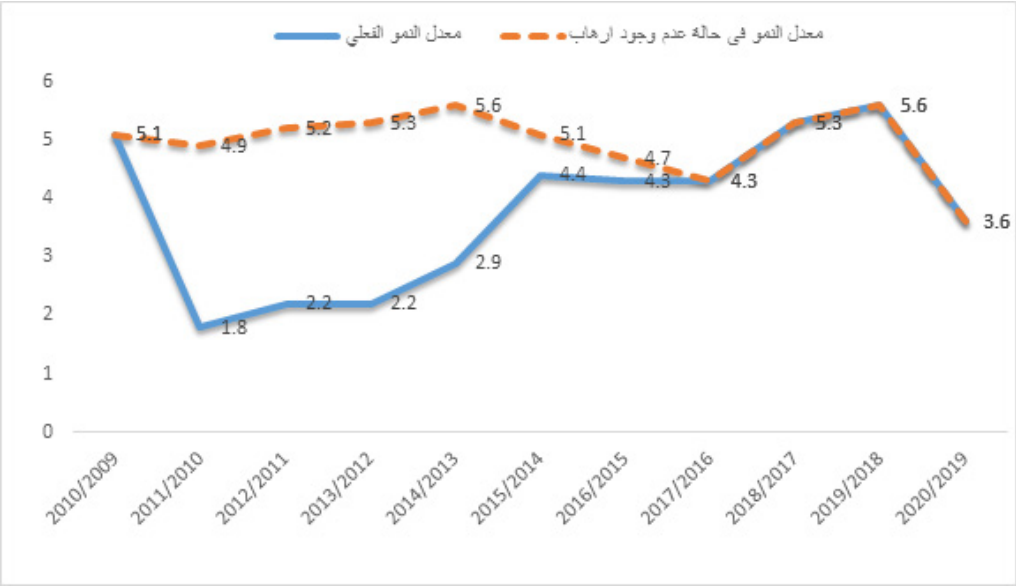

المصدر: تقديرات نتائج السيناريوهين من إعداد الباحث.

ومن ثم تصبح التكلفة الاقتصادية المترتبة على تلك العمليات الإرهابية المتمثلة في تراجع معدلات النمو أكثر من 385 مليار جنيه خلال تلك الفترة، وفقًا للجدول المبين أدناه.

الجدول رقم (2)

تقدير تكلفة العمليات الإرهابية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2016

العام المالي	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2012/2011 بالمليار جنيه	نسبة الخسائر بالنقاط المئوية	قيمة الخسائر بالأسعار الثابتة لسنة 2012/2011 بالمليار جنيه
2011/2010	2844.75	3.1	88.2
2012/2011	2908.08	3.0	87.2
2013/2012	2971.63	3.1	92.1
2014/2013	3058.28	2.7	82.6
2015/2014	3191.99	0.7	22.3
2016/2015	3330.73	0.4	13.3
الإجمالي			385.7

المصدر: تقديرات نتائج السيناريوهين من إعداد الباحث

المؤكد أن هذه المقاربة في تقدير التكلفة الاقتصادية للإرهاب لا تستنفذ كافة جوانب الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري بسبب الإرهاب، فهناك جوانب كثيرة أخرى لم يشملها هذا التحليل، مثل نزيف العقول الذي يُجبر بلدنا على دفعه بسبب ضغوط الإرهاب؛ فعشرات الآلاف من المصريين النابهين الذين يختارون الهجرة الدائمة أو المؤقتة يمثلون رأس مال بشرياً مهدرًا، وفرصًا ضائعة للنمو والابتكار. فالإرهاب يأتي ومعه خسائره الباهظة، وإدراكنا لحجم هذه الخسائر لن يساعدنا في استعادتها، ولكنه يحفزنا لبذل الجهد من أجل تجنب تحملها مرة أخرى، عبر اتخاذ كل ما يلزم من إصلاحات وإجراءات تُحاصر التطرف، وتحقق التنمية الاحتوائية.

قوى الدفع والجذب: آليات إنتاج التطرف والإرهاب

تتفق العديد من الدراسات على أنه لا يمكن تفسير ظاهرة الإرهاب والتطرف بعوامل سببية أحادية، لكونها معقدة ومتداخلة الأسباب ومتباينة السياقات، فالإرهاب يضرب دولًا نامية وأخرى غنية، ويحدث في نظم تسلطية وديمقراطية، ويجند أنصاره من طبقات اجتماعية ثرية وفقيرة، وأفرادًا من أنماط تعليمية عالية، ومتدنية. لذا، فإن عوامل كالفقر أو البطالة أو التهميش الاجتماعي أو التسلط السياسي أو الانغلاق الثقافي والهوياتي وغيرها قد لا تحفز منفردة أو مباشرة الإرهاب والتطرف، وإنما يشكل تفاعلها مع بعضها بعضًا في سياقات زمانية ومكانية بعينها، محفزات للأفراد والجماعات على الانتقال من الاعتدال إلى التطرف والإرهاب.

يمكن فهم الديناميات المحفزة لبروز الإرهاب عبر نظرية الدفع والجذب **Pull and Push factors**، وهي تفترض أن انتقال البشر من مكان أو موضع فكري وسلوكي إلى آخر يعبر عن تفاعل بين عوامل للدفع أو الطرد وأخرى للجذب. تعبر عوامل الدفع في

فهم الإرهاب عن السياقات الطاردة التي تجعل الأفراد والجماعات يعانون الحرمان والغضب والتمييز بسبب التهميش الاجتماعي، أي استبعادهم من الاستفادة من المنافع والموارد الموجودة في المجتمع، ويمكن ملاحظة مؤشرات هذا التهميش عبر انتشار الفقر، والبطالة، والفجوات التنموية، ونقص الخدمات المقدمة من الدولة، وتراجع جودتها. ويتعمق هذا التهميش حال مقارنة المستبعدين أنفسهم بأوضاع جماعات أكثر يسرًا، وكذلك حال توافر تراكيب اجتماعية إثنية أو دينية أو قبلية أو سياسية أو ثقافية قد تحفز المستبعدين على العزلة والاغتراب وضعف الانتماء.

تمارس عوامل الدفع هذه تأثيرها على جميع الأفراد المنتمين لنفس البيئات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فالفقراء جميعهم فقراء، والعاطلون جميعهم عاطلون، وهكذا، وإذا كانت هذه الظروف الاجتماعية السلبية تتسبب في إثارة الغضب والشعور باليأس والإحباط، فإنها على الأرجح تثير هذه المشاعر السلبية بمستويات وأشكال متقاربة. غير أن الإرهاب، كرد فعل على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة، لا يظهر إلا على عدد محدود جداً من الأفراد، وهؤلاء ليسوا هم الأفراد الذين أثرت فيهم فقط عوامل الدفع، ولكن الذين تأثروا أيضًا بعوامل إضافية جذبتهم لاختيار الإرهاب كرد فعل على الظروف الضاغطة.

تقدم عوامل الجذب هذه بدائل تعويضية فكرية وثقافية لأولئك الأفراد المهمشين أو المستبعدين؛ إذ ينجذب الأفراد لهذه الفرص من أجل سد حالة الحرمان والتعبير عن الغضب والاستياء ظنا منهم أن ذلك قد يحقق لهم شعورا بالعدالة. وفي هذا السياق، يظهر دور جماعات الإرهاب والتطرف، التي تسعى إلى اجتذاب الشباب الغاضب والمحبط عبر آليات بناء النفوذ، سواء الفكري والثقافي كنشر الخطابات الدينية المنغلقة، أو المادي عبر تقديم الخدمات عبر العمل الأهلي وغيره. ويؤدي تفاعل عوامل الدفع والجذب في سياق زماني ومكاني بعينه، إلى تحرك الأفراد والجماعات من موضع الاعتدال إلى التطرف.

ويمكن فهم محفزات الإرهاب والتطرف في البيئة المصرية من خلال تفاعل عوامل الطرد والجذب عبر فهم سياقات الدفع أو الطرد الكلي على صعيد المؤشرات العامة للاقتصاد، كتطور معدلات الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة وخصائصها الجغرافية والتعليمية والنوعية. ثم التركز على فهم التهميش الاجتماعي من خلال صعوبة الوصول إلى خدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. أما عوامل الجذب فتتمثل في تصاعد حضور الدين في المجال العام، وبروز تفسيرات دينية وهابية متشددة تكرس للحق في ممارسة العنف تجاه الآخر المختلف دينياً، أضف لذلك عوامل سياسية وهوياتية تتركز على سعي تيارات الإسلام السياسي إلى بناء شرعية سياسية، مستفيدة من إرث توظيف السلطة لهذه التيارات في عقود سابقة.

قوى الدفع1: الفقر والبطالة

الاتجاه الغالب في الدراسات العلمية هو أن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإرهاب هي في أفضل الأحوال علاقة غير مباشرة. ففي أغلب الدراسات العلمية التي قامت باختبار الصلة بين الإرهاب والعوامل الاقتصادية، تعذر إثبات وجود علاقة مباشرة بين الظاهرتين، وتبين أن العلاقة بين الإرهاب والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية هي علاقة معقدة وغير مباشرة، تمر عبر وسائط متعددة يقع أغلبها في مجال الثقافة والأيديولوجيات والسياسة. ينطبق هذا بشكل خاص على التطرف والإرهاب المعروفين والسائدين في مجتمعاتنا، واللذين يستندان إلى الدين في تسويغ جرائمهما، على عكس مجتمعات أخرى مثل فيها التفاوت الاجتماعي والطبقي بشكل صريح ومباشر مبررًا فكرياً وأيديولوجياً للعنف والإرهاب، كما كان الحال في مجتمعات أمريكا اللاتينية في حقبة صعود الجماعات الثورية العنيفة والإرهابية في عقود الخمسينيات حتى السبعينيات من القرن الماضي.

الحرمان والتفاوت الاقتصادي هو إذًا من ضمن عوامل الدفع المؤثرة في صنع المزاج الغاضب، كما أنه يوفر تبريرًا عقلانياً وبراجماتياً إضافياً تستخدمه جماعات التطرف والإرهاب، خاصة في التواصل مع قطاعات أوسع من الجمهور لا تشاركها المنطلقات العقائدية نفسها. ويلقي هذا الجزء الضوء على السياق الاقتصادي العام، خاصة الفقر والبطالة وتوزيع الثروة، وكيف يمكن له أن يسهم في تشكيل عوامل دافعة باتجاه التطرف والإرهاب.

تطور معدل الفقر وخصائصه

اتخذ معدل الفقر في مصر، أي نسبة الفقر إلى إجمالي السكان، اتجاهًا عاماً متزايدًا منذ عام 1999/2000 حتى عام 2017/2018؛ حيث ارتفع من 16.7% إلى 32.5% خلال هذه الفترة، أي أنه ارتفع إلى الضعف تقريبًا خلال 18 عامًا. وتُعد الزيادة التي حدثت في نسبة الفقر في عام 2017/2018، والتي بلغت 4.7 نقطة مئوية مقارنة بعام 2015، هي الأعلى خلال هذه الفترة، وربما تكون الأعلى منذ البدء في قياس الفقر المادي في مصر. يأتي هذا في ضوء السياسات الاقتصادية الانكماشية التي تبنتها الدولة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي استهدف خفض دعم السلع والخدمات وترشيد الإنفاق الحكومي، وما تبعها من ارتفاع معدلات التضخم لمعدلات كبيرة.

ثم جاءت نتائج مؤشرات الفقر لعام 2019/2020 لتبين انخفاض نسبة الفقر في مصر، لتصل إلى 29.7%، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها انخفاض لنسبة الفقر منذ 20 عامًا. لكن بالرغم من ذلك تظل نسبة الفقر مرتفعة؛ حيث يبلغ عدد الفقراء في عام 2019/2020 نحو 29.6 مليون نسمة تقريبًا، مقابل 10.6 مليون نسمة في عام 1999/2000، وهذا يعني أن عدد الفقراء ارتفع في مصر بنحو 20 مليون فرد خلال 20 عامًا.

وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة عدد السكان خلال هذه الفترة بنحو 36.5 مليون نسمة (من 63.3 مليون نسمة في بداية عام 2000 إلى 99.8 مليون نسمة في بداية عام 2020، فإن هذا يعني أن زيادة عدد السكان بنحو 36.5 مليون فرد قابلها زيادة في عدد الفقراء بنحو 20 مليون فرد، أي أنه في المتوسط فإن كل فردين أُضيفا إلى السكان كان منهما فرد واحد فقيرًا، وهذا بالطبع تقدير افتراضي في المتوسط، لأن هناك حالات دخول وخروج من حالة الفقر، وفقًا للتغير في دخول الأفراد ومستوى معيشتهم، وكذلك تقديرات خطوط الفقر المتغيرة.

الشكل رقم (12)

نسبة الفقر في مصر خلال الفترة 1999/2000-2019/2020 وفقًا لخط الفقر الكلي

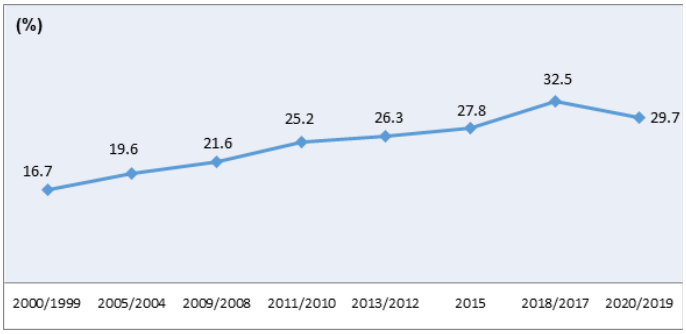

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، مؤشرات الفقر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2019/2020.

من جانب آخر، يختلف مستوى الفقر من منطقة لأخرى داخل الجمهورية، ويرجع ذلك إلى التفاوتات بين هذه المناطق من حيث مستويات التعليم، وتوفر فرص العمل، وتوفر الخدمات العامة، وجودة السلع والخدمات، والتفاوت في مستويات الدخول. وهذا ما تؤكده المؤشرات؛ حيث يتضح من خلال الشكل التالي التفاوت الكبير في مستوى الفقر بين المناطق الجغرافية في مصر؛ حيث يزيد الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة، وفي منطقة ريف الوجه القبلي بصفة خاصة، حيث وصلت نسبة الفقر في الريف إلى 34.8% مقابل نحو 23% في الحضر في عام 2019/2020. وتصل أعلى

نسبة للفقر في مناطق ريف الوجه القبلي، والذي تصل فيه نسبة الفقراء إلى 48.2 %، بينما بلغت نسبة الفقر في مناطق حضر الوجه القبلي حوالي 30%، أما ريف وحضر الوجه البحري فتصل نسبة الفقر فيهما إلى 22.6 % و11.2 % على الترتيب، بينما يقع أكثر من ربع سكان المحافظات الحضرية تحت خط الفقر.

وبتتبع تطور معدل الفقر في الأقاليم الجغرافية خلال الفترة من 2008/2009 حتى 2019/2020 يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر في كافة المناطق؛ حيث كانت نسبة الزيادة الأكبر في المحافظات الحضرية التي تضم محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، حيث ارتفعت نسبة الفقر في المحافظات الحضرية خلال هذه الفترة من ما يقرب من 7 % إلى 25.4 %، وهو ما يدل على التدهور الذي تعاني منه المحافظات الحضرية نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، بينما ارتفعت نسبة الفقر في حضر الوجه القبلي من 21.3 % إلى 29 %، وفي ريف الوجه البحري من 16.7 % إلى 22.6 %، وفي حضر الوجه البحري من 7.3 % إلى 11.2 %.

الشكل رقم (13)

نسبة الفقر في مصر وفقًا للأقاليم الجغرافية بين عامي 2009/2008 و2020/2019

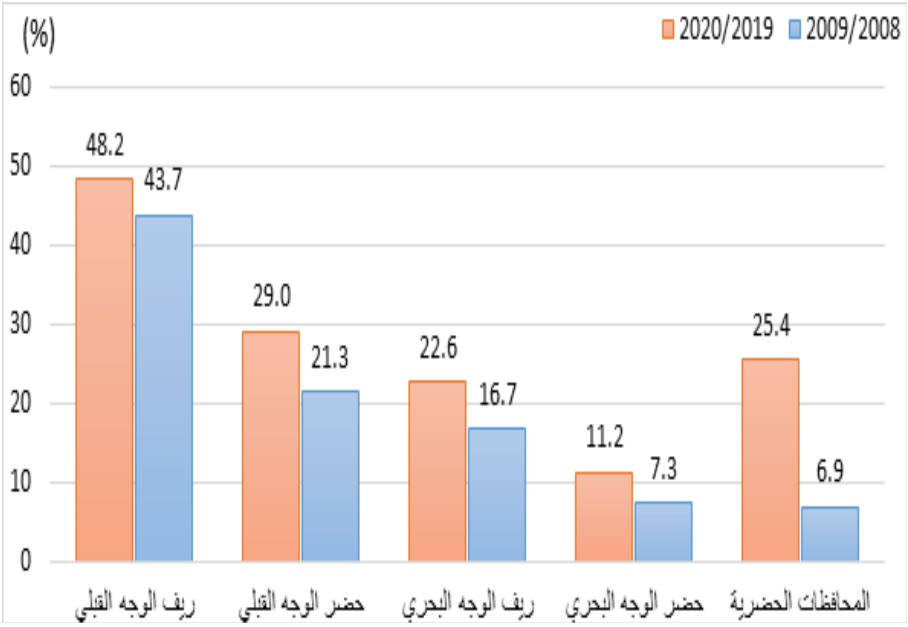

المصادر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2013)، مؤشرات الفقر طبقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2013/2012.

وبصفة عامة، فإن هناك 12 محافظة مصرية ترتفع فيها نسبة الفقر عن متوسط إجمالي الجمهورية، وهي أسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا والبحيرة وأسوان وقنا وبني سويف والجيزة؛ حيث تقع كل هذه المحافظات في مناطق الوجه القبلي،

باستثناء محافظة البحيرة، بالإضافة إلى إجمالي محافظات الحدود. بينما تنخفض نسبة الفقر بباقي المحافظات عن النسبة المتوسطة في إجمالي الجمهورية. ورغم أنه من الصعب إقامة علاقة مباشرة بين الفقر والإرهاب، فإن هذه البيانات تشير إلى وجود صلة غير مباشرة من نوع ما، وبالتأكيد فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تقع المحافظات الأكثر تعرضًا لمخاطر التطرف والإرهاب والحوادث الطائفية ضمن فئة المحافظات الأكثر فقرًا، بما يؤكد دور الفقر كعامل دفع ضمن العوامل المسببة للتطرف والإرهاب.

وتوضح بيانات الفقر لعام 2020/2019 أن حدة الفقر تزداد مع انخفاض المستوى التعليمي؛ حيث بلغت نسبة الفقراء بين الأميين 35.6 % مقابل 9.4 % بين الحاصلين على شهادات جامعية، وهو ما يدلل على الدور الذي يلعبه التعليم في تحسين مستوى المعيشة. كما ترتفع نسبة الفقر مع ارتفاع متوسط حجم الأسرة؛ حيث تصل إلى 7.5 % بين الأسر التي لا يزيد عدد أفرادها عن ثلاثة أفراد، بينما ربع الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من أربعة إلى خمسة أفراد تعاني من الفقر، وتزداد النسبة

تدريجياً حتى تصل إلى ما يزيد عن 80 % بين الأسر كبيرة الحجم، والتي يصل عدد أفرادها إلى عشرة أفراد أو أكثر.

الشكل رقم 14

نسبة الفقر في مصر وفقًا لحجم الأسرة في عام 2020/2019

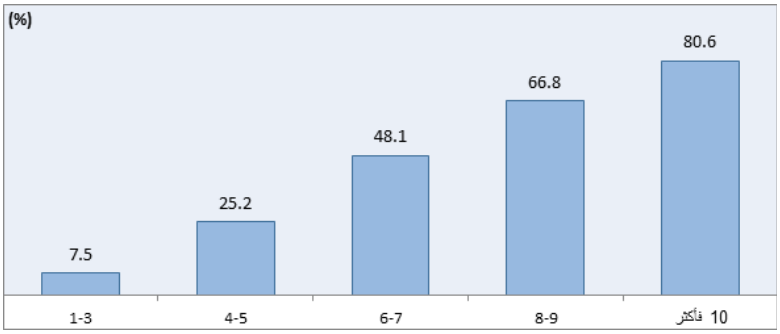

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2019/2019.

التفاوتات في توزيع الدخل

بالرغم من تراجع مؤشرات الفقر وفقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2020/2019، فإن البيانات تشير إلى أن قيمة مؤشر جيني الذي يقيس العدالة في توزيع الدخل على مستوى إجمالي الجمهورية قد ارتفع بين عامي 2018/2017 و2020/2019؛ حيث بلغ نحو 0.30 نقطة في عام 2020/2019 مقابل 0.29 نقطة في عام 2018/2017. كما تشير البيانات إلى أن انتشار عدم المساواة في الدخول في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية؛ حيث تصل قيمة معامل جيني في الأولى نحو 0.33 نقطة مقابل 0.25 نقطة في المناطق الريفية.

الشكل رقم 15

قيمة معامل جيني في عامي 2018/2017 و2020/2019

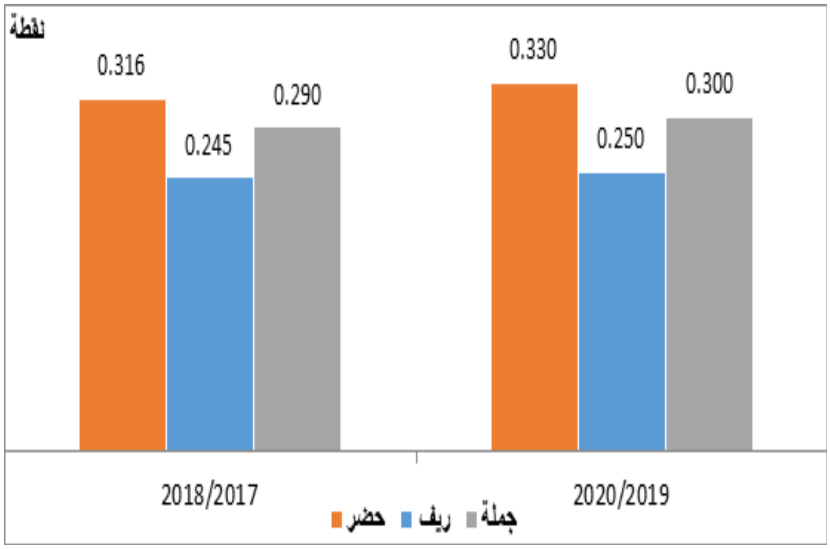

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019.

وإذا نظرنا إلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة وفقًا للأقاليم الجغرافية في عام 2020/2019، يتضح التفاوت البيِّن بين الحضر والريف؛ حيث يصل في الحضر إلى 18.3 ألف جنيه مقابل 13.1 ألف جنيه في الريف، أي أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة في الريف يقارب ثلثي نظيره في الحضر. وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية يظهر التفاوت الكبير بين المحافظات الحضرية وبين باقي المناطق، وكذلك بين الوجه البحري والوجه القبلي.

الشكل رقم 16

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة وفقًا للأقاليم الجغرافية في عام 2020/2019

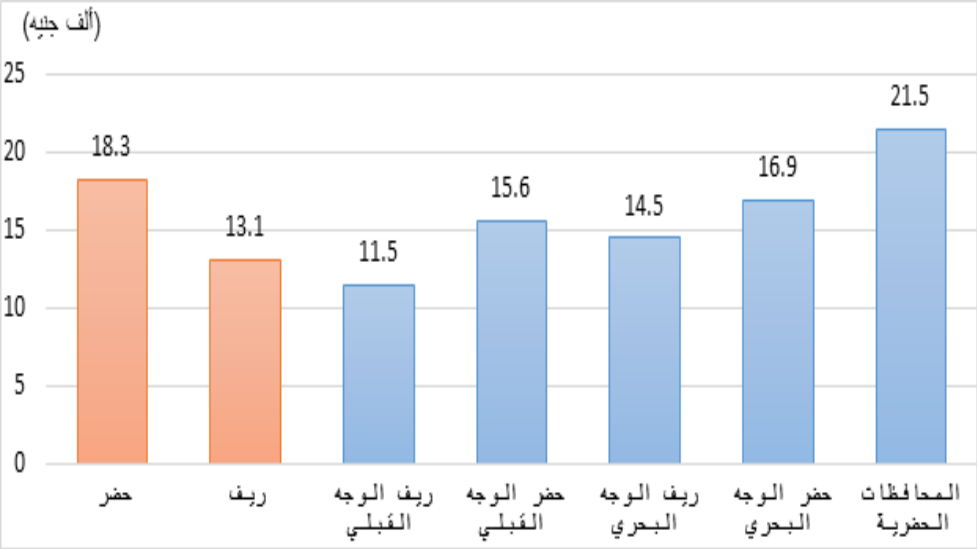

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019.

كما تؤكد البيانات على التفاوت في إنفاق الأفراد وفقًا لشرائح الاستهلاك؛ حيث يتم تقسيم السكان وفقًا لمستويات الإنفاق مرتبة تصاعدياً إلى 10 شرائح متساوية من حيث عدد الأفراد، بحيث تمثل الشريحة الأدنى أفقر شريحة، بينما تمثل الشريحة الأعلى أغنى شريحة وفقًا لمستويات الإنفاق، ثم يتم حساب متوسط إنفاق كل شريحة ونصيبها من إجمالي الإنفاق كما هو موضح في الشكل التالي. وتوضح البيانات التفاوت الكبير بين أدنى وأعلى شريحة؛ حيث يصل متوسط الاستهلاك الفعلي بأدنى شريحة إلى 37 ألف جنيه سنوياً بما يمثل نحو 4.2 % من إجمالي الاستهلاك الفعلي السنوي للأسر، بينما يصل متوسط الاستهلاك الفعلي بأعلى شريحة نحو 103 ألف جنيه سنوياً، بما يمثل نحو 25.1 % من إجمالي الاستهلاك الفعلي السنوي للأسر.

الشكل رقم 17

شرائح الإنفاق العشرية ومتوسط الاستهلاك الفعلي ونصيب كل عشير من إجمالي الاستهلاك الفعلي عام 2020/2019

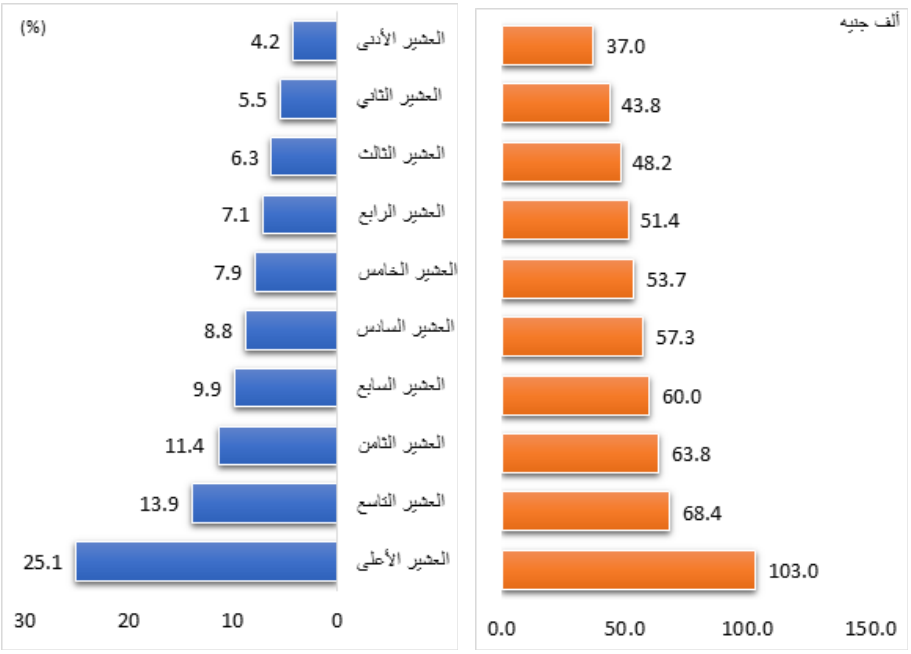

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (ديسمبر 2020)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020/2019.

وعلى مستوى الحضر والريف، توضح البيانات أن الحضر أكثر تفاوتًا في توزيع الإنفاق من الريف؛ حيث إن أفقر 10 % من الأفراد يحصلون على 3.8 % من إجمالي الاستهلاك الفعلي، بينما أغنى 10 % من الأفراد يحصلون على 27.2 % من إجمالي الاستهلاك في الحضر، وتصل هذه النسب إلى 4.7 % بين أفقر 10 % من الأفراد و20.6 % بين أغنى 10 % من الأفراد في الريف.

تطور معدل البطالة

أما فيما يتعلق بتطور معدل البطالة خلال الفترة من 2000 حتى 2020، فيتضح وجود تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الفترة ما بعد ثورة يناير 2011 شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في معدل البطالة على المستوى الإجمالي ليصل إلى 13.2 % في عام 2013، وهو أعلى معدل للبطالة خلال العشرين عامًا الماضية. ثم بدأ معدل البطالة في التراجع بشكل تدريجي في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات المصرية لاستعادة تعافي الاقتصاد المصري وضخ الاستثمارات التي وفرت فرص عمل، خاصة للشباب، وكان أثر ذلك تراجع معدل البطالة بشكل تدريجي ليصل إلى 7.9 % في عام 2019.

وبالرغم من أثر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري وتأثر العديد من القطاعات الاقتصادية، وتوقف بعضها عن العمل بشكل كلي والبعض الأخرى بشكل جزئي، في ضوء ما فرضته الأزمة من إجراءات احترازية؛ فإن معدل البطالة لم يرتفع حيث ظل عند مستوى 7.9 % في عام 2020. وذلك بالرغم من ارتفاع معدل بطالة الذكور إلى 6 % في عام 2020 مقابل 4.8 % في عام 2019، ومن ثم يرجع ثبات معدل البطالة على المستوى الإجمالي في عام 2020 إلى تراجع معدل بطالة الإناث من 21.7 % في عام 2019 إلى 17.7 % في عام 2020، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تراجع حجم قوة العمل من الإناث، كما تم الإشارة إليه سابقًا.

وخلال الربعين الأول والثاني من عام 2021، تراجع معدل البطالة ليصل إلى 7.4 % و7.3 % على الترتيب، بالرغم من ارتفاع معدل بطالة الذكور بين الربعين الأول والثاني من 5.6 % إلى 5.7%، لكن تراجع معدل بطالة الإناث من 15.9 % إلى 15 % مع استمرار تراجع حجم قوة العمل للإناث، أدى إلى هذا التراجع في معدل البطالة على المستوى الإجمالي.

الشكل رقم 18

تطور معدل البطالة وفقًا للنوع خلال الفترة من 2000-2020

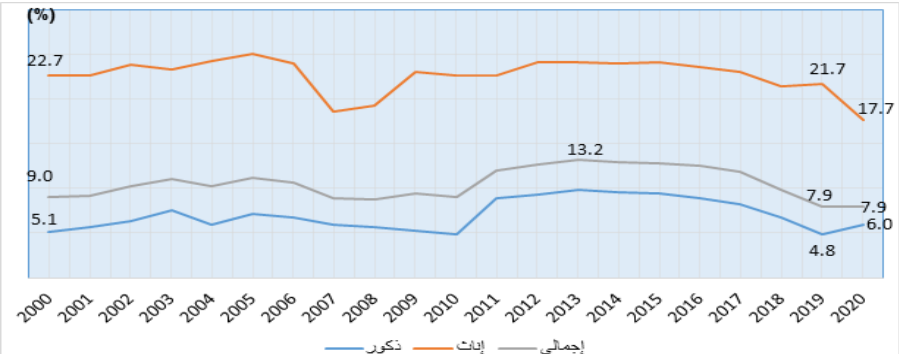

المصدر:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2010، و2016، و2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أبريل 2021)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2020.

تشير معدلات البطالة وفقًا للمستوى التعليمي للأفراد في عام 2020 إلى ارتفاع معدل البطالة بين الحاصلين على مؤهلات تعليمية مرتفعة مقارنة بالمؤهلات التعليمية المتوسطة وأقل من المتوسطة والأميين؛ حيث يصل معدل البطالة بين الأميين والأفراد الذين يستطيعون القراءة والكتابة بدون مؤهل أو الحاصلين على شهادة محو الأمية، إلى 3.4 % على المستوى الإجمالي (3.3 % للذكور و3.6 % للإناث)، ويصل إلى 6 % بين الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط (يرتفع المعدل بين الإناث الحاصلات على مؤهل أقل من متوسط ليصل إلى 13 %)، ويصل إلى 7.2 بين الحاصلين على مؤهل متوسط، ثم 8.45 بين الحاصلين على مؤهل أعلى من المتوسط، ثم ترتفع ليصل إلى 15.7 % بين الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى.

هذه الفجوة تشير بشكل واضح إلى الخلل الذي يتسم به سوق العمل المصري، من حيث نوعية فرص العمل المتوفرة ومدى ملاءمتها لمهارات التعليم العالي من

ناحية، وكذلك مدى التوافق بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل من ناحية أخرى. وهذا الخلل يعطي دلالات على كم الإحباط الذي يصيب الشباب من خريجي التعليم العالي نتيجة عدم توفر فرص عمل ملائمة تستوعب طاقاتهم وآمالهم، مما قد ينعكس بشكل غير مباشر على قابلية هؤلاء الشباب للتأثر بخطاب التطرف والعنف، نتيجة سخطهم وشعورهم بعدم التقدير بعد سنوات طويلة من الدراسة.

الشكل رقم 19

معدل البطالة وفقًا للمستوى التعليمي عام 2020

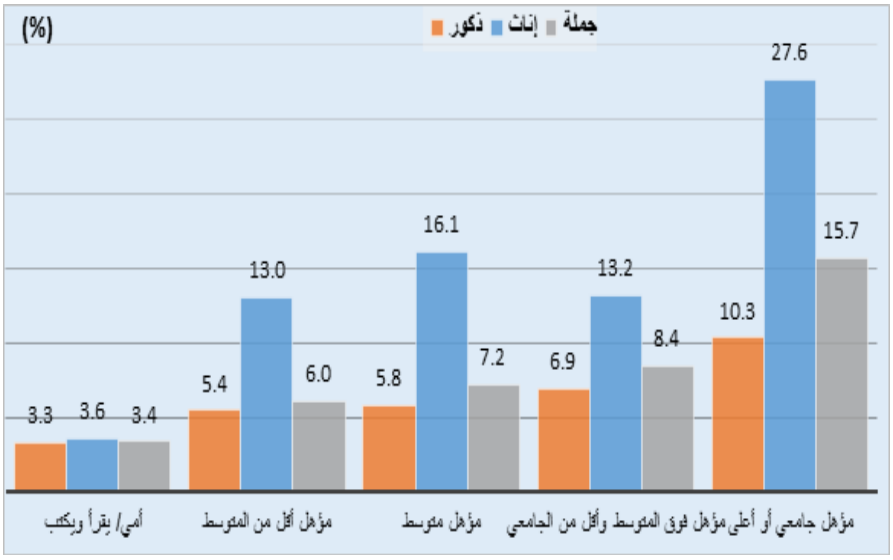

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أبريل 2021)، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2020.

وفي السياق ذاته، يرتفع معدل البطالة بين الشباب بشكل واضح مقارنة بالأفراد في الفئات العمرية الأخرى؛ حيث يصل على مستوى الإجمالي إلى 11.8% بين الأفراد في الفئة العمرية من 15-19 سنة، ويرتفع ليصل إلى 19.6% بين الأفراد في الفئة العمرية من 20-24 سنة، ويصل إلى 12.5% بين الأفراد في الفئة العمرية من 25-29 سنة. وهذا يعني أن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية من 15-29

سنة يصل إلى 15% على مستوى إجمالي الأفراد، أي أن هناك 1.5 مليون متعطل عن العمل في فئة الشباب (15-29 سنة) في عام 2020، وهي نفس الفئة العمرية التي يأتي منها العدد الأكبر من المتورطين في التطرف والعنف، فهذه فئة تتسم بالحيوية والحماس والنزعة العاطفية والميل للتصرف بطرق غير تقليدية، وهي كلها خصائص إيجابية، لكن تحت ظروف معينة يمكن أن تقود إلى التطرف والعنف.

قوى الدفع 2: التهميش الاجتماعي

لفترة ليست قصيرة، ساد رأي يقول بأن الفقر هو السبب في الإرهاب، مشيرين إلى أن الحرمان الاقتصادي سبب أساسي للإرهاب، وأننا لا يمكن أن نفوز في المعركة ضد الإرهاب دون مخاطبة مشكلة الفقر. وهكذا كان هناك ميل لإقامة علاقة سببية بين الفقر والإرهاب. بيد أن سرعان ما تم التشكيك في صحة هذه العلاقة استنادًا إلى نتائج عدد من الدراسات الإمبريقية. وقد أدى ذلك إلى إثارة الجدل العلمي من جديد حول طبيعة العلاقة بين الفقر والإرهاب، مع السعي لتوسيع دائرة التحليل، دافعة بمفهوم التهميش الاجتماعي كبديل لمفهوم الفقر، باعتباره أكثر اتساعًا. وعلى الرغم من الصلاحية الأكبر لهذا المفهوم بحكم اتساعه ليشمل متغيرات أخرى غير الفقر، فإنه كان أيضًا من الصعب إثبات علاقة سببية بين التهميش الاجتماعي والإرهاب، نتيجة عدم توافر الأدلة العلمية التي تثبت صحة العلاقة؛ فخصائص أغلبية من قاموا بعمليات إرهابية لا تشير إلى معاناتهم من الحرمان، فقد كان أغلبهم ينتمي للطبقة الوسطى ومن المتعلمين.

وعلى هذا الأساس بدأ التفكير في مساحات أخرى من التفسير، تطرح فرضيات مثل أن التهميش الاجتماعي يخلق البيئة المناسبة أو الحاضنة لاستقبال الأفكار الإرهابية وما يترتب عليها من أفعال، وحينئذ يسهل التجنيد في إطار جماعات الإرهاب، وأن هناك عوامل دفع push factors تتمثل في عناصر بيئة الاستبعاد؛ حيث لا تتوافر الفرص الاقتصادية والاجتماعية وما يصاحبها من شعور بالتهميش والتمييز، يقابلها

عوامل جذب pull factors تتمثل في الدوافع الفردية والخلفيات الثقافية والهويات المنغلقة. وهكذا تتفاعل المحددات الاقتصادية مع محددات ثقافية وسياسية واجتماعية، وكذلك المحددات العامة مع المحددات الخاصة والفردية. وفي هذا الإطار تبرز قدرة الجماعات الإرهابية على الاستثمار في هذه البيئة، من خلال سد الفجوات في الخدمات الأساسية وتقديم الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، ومن ثم بناء النفوذ وكذلك القواعد الشعبية.

إن البحث في أسباب الإرهاب يقتضي تحليل أبعاد التهميش الاجتماعي، والتي توفر بيئة حاضنة لبناء نفوذ الجماعات الإرهابية من ناحية، ولتنفيذ عمليات إرهابية تجاه أهداف محددة، سواء تمثلت في سلطة الدولة أو الجماعات المختلفة دينياً/قبلياً أو أهداف اقتصادية.

تطور اتجاهات التنمية البشرية في مصر

جاء ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقرير عام 2020 في المركز 116 من بين 189 دولة، وبذلك تتقدم مصر على بعض الدول ذات الدخل المتوسط مثل فيتنام (المركز 117(، المغرب (المركز 121)، السلفادور (المركز 124)، الهند (المركز 131). في المقابل، يأتي بعض الدول الأخرى من ذات الشريحة الدخلية في ترتيب متقدم على مصر وفقًا لهذا المؤشر، ومنها جنوب أفريقيا (المركز 114)، وإندونيسيا (المركز 107). ووفقًا لنفس التقرير، يعد مؤشر التنمية البشرية لمصر – لأول مرة – أعلى من المتوسط للدول العربية.

ولقد حافظت على نفس ترتيبها بين الدول، وفقًا لمؤشر التنمية البشرية الصادر في تقريري العامين 2019 و2020، لتظل في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بالإضافة إلى أن قيمة المؤشر قد شهدت تحسنًا بين هذين العامين؛ إذ ارتفعت إلى 0.707 وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020، مقارنة بقيمة بلغت 0.700 وفقًا لتقرير2019.

الشكل رقم 20

اتجاهات التنمية البشرية في مصر

شكل (1): اتجاهات التنمية البشرية في مصر (1990-2020)

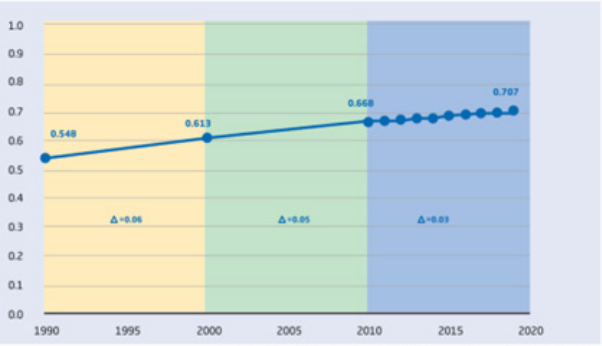

المصدر: الشكل يعتمد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية، أعداد مختلفة.

وعلى الرغم من هذا التقدم في مؤشر مصر للتنمية البشرية، فإنه لو أخذنا في الاعتبار عند حساب قيمة المؤشر جوانب عدم المساواة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي والأداء البيئي، فإن هذا المؤشر يفقد 29.7 % من قيمته، وينخفض ترتيب مصر بنحو 9 مراكز مقارنة بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية، كما هو موضح بالشكل التالي. وهذا أمر له دلالته، فكثير من التحديات التنموية في مصر يرتبط بأوجه التفاوت، سواء كان على أساس الثروة أو الجغرافيا أو النوع الاجتماعي.

الجدول رقم 3

فاقد التنمية البشرية بسبب عدم المساواة

فاقد التنمية البشرية بسبب عدم المساواة						
	قيمة مؤشر التنمية البشرية	معامل عدم المساواة (%)	الفاقد بسبب عدم المساواة (%)	عدم المساواة في توقع العمر عند الميلاد (%)	عدم المساواة في التعليم (%)	عدم المساواة في الدخل (%)
مصر	0.497	28.7	29.7	11.6	38.1	36.5
الدول العربية	0.531	24.3	24.7	15.0	32.5	25.5
الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة	0.618	17.6	17.9	10.1	14.5	28.0

المصدر: الجدول يعتمد على UNDP (2020b)

وجدير بالذكر أن هناك عدة مؤشرات فرعية لمؤشر التنمية البشرية، وهي متوسط عدد سنوات الدراسة، وعدد سنوات الدراسة المتوقع استكمالها للمواليد الجدد، وتوقع الحياة عند الميلاد، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويُعد متوسط عدد سنوات الدراسة من أكثر المؤشرات انخفاضًا في المؤشر الكلي لمصر، مما يشير إلى ضرورة تحسين جودة التعليم.

ورغم الجهود المبذولة لتسريع التنمية، ولتوسيع نطاق شمولها لكافة فئات المجتمع، فإن التهميش ما زال قائمًا، والموارد والجهد المطلوب ما زال كبيرًا. يمثل التهميش الاجتماعي ثغرات في استكمال عملية التنمية، وخاصة في التأكد من وصول ثمارها إلى المواطنين بشكل متساوٍ. فإذا كان التهميش يعني سقوط بعض فئات المواطنين من شبكات تقديم الخدمات العامة، فإن التنمية الاحتوائية، المصممة لاستيعاب الكافة هي الرد على ثغرات التهميش. سد ثغرات التنمية، وإنهاء التهميش، هو أمر ضروري لكل المجتمعات، حتى يتمتع كافة المواطنين بنصيب مناسب من عوائد

التنمية؛ وهو أمر ضروري بدرجة أكبر بكثير في مجتمعاتنا التي تتسم بحساسية خاصة تجاه التطرف والإرهاب، والتي تفتح فيها ثغرات التنمية أبوابًا تدخل منها الأفكار والجماعات المتطرفة.

مداخل الجذب الإرهابي.. الثقافة والهوية والنفوذ البديل

إذا كانت السياقات الطاردة تحفز الإرهاب بسبب تفاعل عوامل التهميش الاجتماعي كالفقر والبطالة وعدم العدالة ونقص الخدمات وتراجع جودتها بما يخلف حالة من الحرمان والغضب، فإن عوامل الجذب تتعدد وتتداخل على مستويات فكرية وثقافية وسياسية ومجتمعية، لكنها تكتسب أيضًا حضورًا أكبر في مناطق الحرمان التنموي والتركيبات السكانية التقليدية والشبابية؛ ذلك أن القوام الرئيسي لجماعات الإرهاب هم من الشباب، كما أن النسبة الغالبة منهم طلبة وخريجون، ويتركز أغلبهم في مناطق تعاني التهميش الاجتماعي سواء الوجه القبلي أو العشوائيات، وهو ما يسهل بناء النفوذ لمثل هذه الجماعات في المناطق البعيدة عن سلطة الدولة.

وتُعد العوامل الثقافية والهوياتية من بين مداخل الجذب الأساسية لكون الإرهاب فكرة متطرفة تنشأ في العقول ثم تتحول إلى سلوكيات عنيفة في الواقع. وإذا كانت الثقافة تحوي القيم، والأفكار، والمعتقدات، والعادات والأخلاق والتقاليد وغيرها، فقد سعت جماعات الإرهاب إلى طرح بديل فكري وثقافي متطرف، يوظف المشاعر الدينية، ويصيغ الإدراك والوعي الهوياتي، مستفيدة من عوامل مكملة، كبناء آليات النفوذ عبر العمل الأهلي والتوظيف السياسي من قبل الأنظمة السياسية، ناهيك عن استغلال حالة الاغتراب لدى بعض فئات المجتمع وضعف التيارات المدنية

والصدام بين الأنساق القيمية الريفية والحضرية والعشوائية. كل هذه العوامل تمثل مداخل لجذب للأفراد والجماعات للإرهاب والتطرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

جمود المجال الديني

يمثل الدين المكون الأساسي للثقافة المصرية، وأحد التحديات الكبرى التي تواجهنا هي محاولة المتطرفين اختطاف الإسلام، وادعاء احتكارهم فهمه والإيمان به والدفاع عنه. ويسهل المهمة على المتطرفين وجود معضلات حقيقية في الخطاب والمناهج والمؤسسات الدينية، تضعف قدرتها على إنتاج خطاب ديني متحرر من التطرف والتعصب. قضية الإصلاح الديني بهذا المعنى هي قضية رئيسية في سعينا للتقدم من ناحية، ومحاربة التطرف من ناحية أخرى، بسبب أهمية الدين في تكوين ثقافتنا الوطنية.

تشكل معضلات الخطاب والمناهج والمؤسسات في المجال الديني سياقًا عاماً يجعل انتشار التطرف ومقولاته أكثر جذبًا لدى فئات داخل المجتمعات؛ ذلك أن عدم تجديد الفكر الديني وافتقاد مؤسساته للحيوية والقدرة على الإصلاح الذاتي يفتح الباب لرواج أفكار الانغلاق والتشدد والتعصب داخل المجتمعات. وتتعدد عوامل جمود المجال الديني وتعويق إصلاحه في مصر ما بين التنازع بين الفتوى الرسمية وغير الرسمية، والخلط بين الإسلام وتراث المسلمين وتاريخهم، وغلبة نهج التلقين على المناهج الدينية، وإشكالية التداخل بين سنة الوحي وسنة العادات،

إضافة إلى عدم استحسان بعض أبناء المؤسسات الدينية لفكرة التجديد الديني ذاتها، بما يعطل الممارسات الفكرية النقدية. ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

- **الخلط بين الإسلام والتراث وتاريخ المسلمين:** برغم أن ثمّة فارقًا بين "الإسلام" و"تراث المسلمين"، فإن التمييز بينهما يبدو ضعيفًا على المستوى العملي، ما أدى إلى التباس الفكر الإنساني (الاجتهاد البشري) ذي الطابع المتعدد، بالوحي المقدس (الدين) الذي لا يتعدد في ذاته، وإن قبل تعدد التأويلات والاجتهادات. ترتب على ذلك أن خطاب المؤسسات الدينية بات يقدم نفسه بوصفه حارسًا للتراث من محاولات النيل منه، وبالتالي إضفاء قداسة عليه في عقول بعض المسلمين بالتكرار والترديد، رغم أنه نتاج عقول بشرية ويفترض خضوعه للمناقشة. وعليه، دخل جانب من أبناء المؤسسات الدينية، الفقهية والتعليمية، في جمود منهجي؛ حيث يتمسكون بشروط وقواعد قراءة التراث التي وضعها أسلافنا تمسكًا حرفياً، ويتجاهلون تطور أدوات المعرفة في العصر الحديث، بل إنهم يتمسكون أيضًا بوجه واحد للتراث، رغم أن للتراث أوجهًا متعددة، فالقدامى وإن التفوا حول ثوابت العقيدة وأركان الإسلام، فإنّ ذلك لم يمنعهم من الاختلاف في الفهم والشرح والتأويل.

ذلك أن التراث يتنوع تبعًا لتنوع اجتهادات المسلمين الأوائل؛ حيث اختلفوا حول فهم طبيعة الإيمان، بين من يجعله قاصرًا على إيمان القلب مثل الإمام أبي حنيفة، ومن يجعله متضمنًا للعمل كأغلب الأئمة الآخرين، وتنوعت تصوراتهم بين من يرى وجوب الفصل بين الذات الإلهية والصفات وبين من يُوحد بينهما، فمجال الاجتهاد في التراث لم يكن له سقف يحده؛ إذ قدّم التراث تفسيرات وتأويلات متعددة للقرآن الكريم بين متأول ينطلق من قواعد اللغة والبلاغة لفهم القرآن الكريم، وآخر متمسك بالمعنى الحرفي غير منكر لما وراءه من معانٍ.

على جانب آخر، ثمة عدم تمييز آخر بين الإسلام وتاريخ المسلمين؛ حيث يختلط في عقل الدارسين تاريخ الإسلام (الوحي) الذي بدأ وانتهى بحركة جبريل – عليه السلام – بين السماء والأرض، وتاريخ المسلمين الذي هو أحداث وتجارب بشرية تاريخية غير مقدسة، وهذا ما استفادت منه جماعات التطرف، فأطلقت تاريخ الإسلام على تاريخ المسلمين؛ لتُكسبه مثالية وقداسة زائفة تستعلي به عن الدرس النقدي، والسياقات والملابسات التي صنعت أحداثه، وفي الوقت الذي استعلت جماعات التمايز بالإسلام الصحيح عن المسلمين، وبالتراث عن النقد، فإن التراثيين أنفسهم أمثال ابن خلدون شنوا حملة قوية على ما اكتنف التراث من حكايات وأخبار وأنساب يُنكرها العقل.

- **منهجية التلقين في المناهج الدينية:** يتم تدريس المذاهب في مقررات العقيدة وعلم الكلام، في مؤسسات التعليم الديني من منظور معين، فيتم فرض مذهب بعينه بعد أن تُقارن آرائه بآراء المذاهب الأخرى في المسألة، وذلك في منهجية قائمة على التلقين لا التفكير، وأبعد ما تكون عن النموذج العلمي الذي تمناه فضيلة الإمام أحمد الطيب في قوله: "أذكر حين كنت طالبًا بـ (قسم العقيدة والفلسفة) بكلية أصول الدين في أوائل النصف الثاني من القرن الماضي، كيف كان الجو العلمي في ذلك الوقت أرحب صدرًا وأسمى غايةً ومقصدًا، بكثير مما آل إليه الوضع الآن. فقد كنا ندرس مذاهب علماء الكلام من معتزلة وأشاعرة وماتريدية وغيرها، دراسة نقدية حرة؛ لا يُوجِّه فيها الطالب نحو مذهب معين، ومنا من كان يدافع عن مقولات أهل الاعتزال، ومنا من كان يدافع عن الأشاعرة، ومنا من يستحسن نظريات هنا وهناك".

وتبدأ مواجهة الفكر المتطرف من إعادة النظر في مناهج علم التوحيد، فـ "ما يُدرَّس تحت اسم علم التوحيد، ليس من التوحيد في شيء" على حد قول شيخ الأزهر الأسبق الإمام عبد الحليم محمود، فهي قوالب جامدة من علم الكلام دعا إلى التحرر منه، وأن يُستبدل به كُتب تُعرِّف بالإيمان وشروطه على نحو أكثر حيوية، على نحو ما كان عليه خطاب الإيمان في صدر الإسلام. فتدريس علم الكلام يجعل من التوحيد مطلبًا معرفياً جافاً، وليس مطلبًا رُوحياً رقيقًا، ويُرسخ لثنائيات تقود إلى الإقصاء والتكفير.

- **إضفاء القداسة على التفسير:** إذا نظرنا إلى كتب التفسير فسنجد أنها تضخمت طبقة بعد طبقة، بما نقله بعض رواة المسلمين من شروح وحواشي كُتب الأديان السابقة؛ في محاولة منهم لتفصيل مُجمل القرآن دون تحري الصحة، على حد قول جلال الدين السيوطي: "إنهم لم يقصدوا الصحة، وإنما رووا ما ذُكر في كل آية من الصحيح والسقيم". أضف إلى ذلك تأثر حركة تفسير وتأويل القرآن الكريم بصراع الفِرق، وتطاحن المذاهب، فتوجّه كل منهم إلى القرآن الكريم بحثًا عن أدلة تُوافق مذهبه، واختار من المرويات والتأويلات ما يتفق وما أراد، فصار القرآن بهذا كأنه تابع لا متبوع، ومحكوم عليه لا حاكم.

وبحكم الأقدمية ومرور الزمن، اكتسبت الكثير من النقول الضعيفة والآراء الباطلة في بُطون كتب التفسير نوعًا من القداسة، من طول الترديد لها، وكأنها قضايا مُسلّمة وعقائد موروثة لا يسوغ نقدها، ولا التحلل منها، وصوروا القرآن كتابًا عزيز المنال بعيدًا عن الإفهام لا يدركه إلا الراسخون الذين رحلوا، بعد أن استنبطوا منه جميع ما يلزم المسلمين، فليس لأحدٍ بعدهم تفسيرٌ أو تأويلٌ يفوق ما انتهى إليه السابقون، وأوهموا الناس أن من تُحدّثه نفسه بفهم القرآن دون الاستعانة بكتب السابقين وآرائهم، فقد عرّض نفسه لغضب الله! فهاب الناس القرآن، ويئسوا من الوصول إلى معانيه، وتقبلوا فيه وساطة هؤلاء المحتكرين، فجمد الناس عند هذه الكتب. وبذلك أسلموا عقولهم إلى غيرهم، وجَنُوا على أنفسهم بحرمانها لذة التفكير، وجنوا على دينهم بما أدخلوه فيه من أوهام، فقيدوا العقول والأفكار بقيود جنت على الفكر الإسلامي فيما يختص بفَهْم القرآن، والانتفاع بهدايته.

- **إشكالية المطابقة بين سنة الوحي وسنة العادات:** ليس كل نقاش علمي حول السنة هو سعي إلى إنكارها، وإنما هو بحث مشروع حول موقع السنة من التشريع، ومدى كفاية المناهج المتبعة في فهم ودراسة السنة؛ فالسنة لا تنطق بالأحكام لكن ينطق باستنباطها عقول الرجال، وهذا سبب للاختلاف والتعدد، وليس هذا الحوار وذاك الجدل وليد عصرنا، وإنما هو قديم يعود إلى بدايات الحركة العلمية في القرن الثامن الميلادي/ الثاني الهجري.

فبعد رحيل النبي - صلى الله عليه وسلم - والجيل الأول من الصحابة، تحولت المسلمة التي تفرق بين وجود شخصيتين للرسول بمقتضى صفتَيْه "بشرًا نبياً" - يصدر في أقواله وأفعاله عن الوحي المقدس تارة، وعن الرأي البشري تارة أخرى - إلى نقطة خلاف بين مَن عُرفوا تاريخياً بـ "أهل الرأي" و"أهل الحديث"، فرأت مدرسة الرأي متمثلة في اجتهادات الإمام أبي حنيفة (80-150هـ/699-767م) ضرورة التمييز تشريعياً بين نوعين من السنة: "سنة الوحي" الثابتة، وهي أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله الشارحة والمبينة لما ورد مجملًا في تعاليم القرآن التي قد تختلف أفهام العلماء قديمًا وحديثًا حول غير قطعي الدلالة منها، و"سنة العادات" المتغيرة، وهي ما سوى ما تقدم من أقوال وأفعال تُدرج في سياق الوجود الاجتماعي والزمني له - صلى الله عليه وسلم -.

وتمسكت مدرسة الرأي بضرورة التمييز تشريعياً بين القرآن الكريم النص الأول الأصلي في التشريع، وسنة الوحي المصدر الثاني الثانوي في التشريع، وضيقوا من دائرة الاستدلال بها، فلا تدخل السنة إلى ميدان التشريع إلا بضابطين: النظر إلى مدى موافقتها لما جاء في القرآن الكريم، فاشترطوا لتكون السنة مشرِّعة أن تكون تابعة للقرآن الكريم ونابعة منه شرحًا أو تعليقًا - بالتخصيص أو التحديد -، فلا تستقل عندهم بالتشريع، ولا يُقبل عندهم أي شبهة تناقض بينها وبين القرآن، الأمر الثاني أنهم اشترطوا لمشروعية مرجعية النص الثانوي "السنة بالمفهوم الأصولي" أن يكون متواتر النقل أو مشهورًا. أي أنهم أخرجوا من دائرة الأدلة الشرعية، الأحاديث التي يرويها مجموعة قليلة من الرواة، التي يُطلق عليه اسم "حديث الآحاد"، وقدموا الاستحسان العقلي عليها.

غير أن الخلاف حُسم مبكرًا بقوة السلطة السياسية وجمود العقلية الدينية لغير صالح مدرسة الرأي، وإنما لصالح أهل الحديث الذين أصروا على التوحيد بين سنة الوحي وسنة العادات، والذي كان من آثاره، تلك المنهجية الاستدلالية التي تعتمد عليها جماعات التطرف في خوض حرب مفتوحة مع العالم، جاعلة من كل خبر مسند إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وحيًا مقدسًا واجب التنفيذ، مستدعية من السنن أخبارًا مسندة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، منها: "بُعثت بالسيف بين يدي الساعة، وجعل رزقي تحت ظل رمحي"، و"أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله".

بذلك، تم إهدار تعددية مفاهيم السنة، وتنوع المواقف التراثية إزاءها، والسياقات الاجتماعية والتاريخية التي صاحبت تلك الأخبار. وساعد على هذا الأمر قصور البحث في الإسلاميات، فلم نستفد من تنوع الموقف التراثي من السنة في إعادة تصنيف وتبويب السنة وفق رؤية مدرسة الرأي، التي تُميز بين سنة الوحي، التي هي بيان نبوي لمراد الله، وسنة العادات الخاضعة لسياق الوجود الاجتماعي والزمني له – صلى الله عليه وسلم –. فـ "لو أننا تتبعنا المروي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وأعطيناه نظرة فاحصة يتميز بها ما كان صادرًا عن كل شخصية من هذه الشخصيات ولم نخلط بعضها ببعض، ورتبنا على كل منها آثاره، وأعطيناه حقه، لسهُل على المسلمين أن يتفاهموا فيما شجر بينهم من خلاف، ولتصافح المتخالفون، ولما رمى أحد سواه بالكفر أو الزندقة، ولعلم الجميع ما هو شرع دائم عام لا سبيل إلى مخالفته أو الخروج عنه، وما هو تشريع خاص، أو مُؤقت" .

- **عدم استحسان فكرة التجديد الديني:** ثمة جانب من أبناء المؤسسات الدينية ليس عنده قناعة كافية بفكرة التجديد الديني، فيرى بعضهم أنه لا حاجة إلى التجديد، بينما يرى البعض الآخر أنه ينبغي أن ينحصر التجديد في ميدان الاجتهاد الفقهي. فبعض أبناء المؤسسات الدينية لديهم ريبة من التجديد والداعين إليه، فالتشكيك في نوايا الإصلاحيين لم يسلم منه رموز علمية أمثال الشيخ رفاعة الطهطاوي والشيخ محمد عبده، ورموز سياسية مثل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر صاحب أهم إصلاحات داخل الأزهر الشريف.

وقد يرجع ذلك إلى أن بعض أبناء المؤسسات الدينية ليس لديهم معرفة كافية بمتطلبات الإصلاح ومفهوم التجديد، ولا يدركون الحاجة الملحة إليه لمواجهة التطرف والإلحاد، أضف إلى ذلك تأثرهم كسائر المسلمين بالمفاهيم التي روجت لها جماعات التطرف، فثقافتنا الإسلامية تعرضت لاستلاب من هذه الجماعات. لذلك، فإن مواجهة التطرف تحتاج إلى مواجهة أفكاره داخل بنية الخطاب الديني العام، ومنها مدى حقيقة الخلافة الموعود بها في آخر الزمان، والتي تزعم جماعات التطرف السعي لاستعادتها، وفكرة الجماعة الناجية، ومفاهيم مثل المعروف والمنكر والولاء والبراء والجهاد والمؤمنون والكفار والدولة الإسلامية، إلى غير ذلك من المفاهيم التي لا إصلاح فكري حقيقي دون إعادة بناء تصورات جديدة عنها.

من ناحية ثانية، ثمة فجوة بين ما تعلنه القيادات من آراء في المحافل وما تعتقده القواعد من أفكار، ففرق بين أن يكون الإصلاح جوهرياً حقيقياً نابعًا من حيوية وتفاعل مع مشكلات الواقع وأسئلة الحاضر ومنفتحًا على أفكار التراث المتنوعة، وبين أن يكون الإصلاح شكلياً محفلياً في المؤتمرات والمبادرات ومدفوعًا إليه دفعًا من السلطة السياسية.

- **تنازع الفتوى بين الرسمي وغير الرسمي:** يتنازع الفتوى في عالمنا الإسلامي مؤسسات رسمية مُقننة لوظيفة الإفتاء، وشخصيات غير رسمية تُمثل ظاهرة الإفتاء المرسل التي تعاظم دورها في المجتمع منذ بداية السبعينيات. ويطرح ذلك الأمر تحديًا حول مدى قدرة دار الإفتاء ولجان الفتوى التابعة للأزهر ووزارة الأوقاف المصرية على التصدي بالفتوى لأفكار التطرف، ومن ثم الوصول إلى المجتمع.

كما أن الفتوى لا تزال محصورة في دائرة رد الفعل أو الاستدعاء الموسمي في المناسبات والأعياد والاحتفالات العالمية؛ إذ تلعب الفتاوى الموسمية الدور الأبرز في ارتفاع نسب الفتاوى السنوية، مثل الفتاوى التي تصدر بمناسبة شهر رمضان والمناسبات المختلفة، فيما تقل الفتاوى الاستباقية التي تتعامل مع متغيرات الواقع الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي، والتي تعكس تفكرًا حقيقياً ومستقلاً في أمور الكون والمجتمع.

- **تعطل المساءلة والممارسة النقدية:** عطل توالد المقدسات في الفكر الديني بطريقة غير منضبطة الممارسة النقدية التي يتوقف عليها التطور الحضاري والفكري، حتى تعذر على العلماء الواعين داخل المؤسسات الدينية مساءلة أي ظاهرة سلبية أو الإجابة عن أسئلة الإصلاح الكبرى، تجنبًا لإثارة مشاعر العامة من أبناء الأمة، واضطر من يروم التعبير عن قناعاته بشأنها، أن يلوذ بأقوال العظماء يختبئ خلفهم، أو يعتمد أسلوبًا ملتويًا يتخلص به من التهمة والريبة. لذلك، ثمة أهمية لدور مؤسسات الأزهر التعليمية والبحثية في الإجابة عن أسئلة الإصلاح الفكري المؤجلة وتكرار تلك الإجابات حتى تصبح من مفردات الثقافة الإسلامية الشائعة، متجاوزة الطروحات المستهلكة والإجابات الجاهزة التي تقفز على معطيات التاريخ وتتجاهل الواقع.

من جانب آخر، فإن أخطر معوقات مواجهة التطرف هو استشعار المؤسسات الدينية كفاية الموروث والتوسع في مفهوم الثوابت، مما أضعف مسار التجديد الفقهي، وجعله غير قادر على مسايرة المشكلات المجتمعية، فكثير من علماء المؤسسات الدينية يقدم حراسة التراث على الاستجابة للواقع الاجتماعي، وإذا ما تبنت المؤسسات الدينية مواقف فقهية متسقة مع الواقع مثل فتاوى جواز التعامل مع البنوك فإن الصوت يكون خافتًا، لا نرى له حضورًا في قاعات الدرس الجامعي، ولا قبولًا بين قواعدها الطلابية والأكاديمية.

مثل هذا الموقف الحارس للتراث الفقهي يتنافى مع طبيعة الفقه، كأحكام تكونت لخدمة واقع اجتماعي في لحظة تاريخية ماضية، وتجاهل لكون حركة الاجتماع حاكمة على الفكر الديني، وإن لم يحدث ذلك فنحن أمام أمرين: الأول أن يحدث ركود في الحياة الاجتماعية وتراكم لمشكلاتها في انتظار تجديد فقهي لا يحدث عادة إلا بإلحاح من السلطة السياسية، وليس بدافع من الهم المعرفي للمؤسسات الدينية وتفاعلها مع حركة الاجتماع، الأمر الثاني أن تندفع الحياة الاجتماعية في حركتها بعيدًا عن السلطة الروحية الدينية لعجز تشريعاتها عن تقديم حلول لمشكلاتها، فيصنع المجتمع حلولًا وحياة موازية لا تحظى بشرعية السلطة الدينية، وهذا ما يضع السلطة السياسية في مأزق بين حركية المجتمع وسكونية المؤسسات الدينية، ويُعرضها لاتهامات وتحريض جماعات التطرف الحريصة على السكون الفكري. وهذا ما حذّر منه الإمام محمد عبده بقوله: "إن الناس تحدث لهم باختلاف الزمان أمور أو وقائع لم يرد لها ذكر في كتب الفقه القديم، فهل نوقف سير العالم لأجل كتبهم؟ إن هذا أمر لا يستطاع، إنه جمود ومَوات يجعل العوام ينصرفون عن دينهم الذي لا يجاري واقع حياتهم".

خلاصة القول: إن الفكر الديني الذي تُقدمه المؤسسات الدينية فكر إنساني شأنه شأن أي فرع من فروع الفكر العام، ليس هو الدين، وإنما هو فكر حول الدين. وأي فكر ديني يمكن أن يكون عاملًا من عوامل التسامح والتعايش، أو التطرف والتعصب، وتاريخ الأديان كلها شاهد على ذلك، فالعامل المؤثر في الحالتين ليس "الدين" في ذاته، وإنما هو الطريقة التي يفهم بها أصحاب الدين دينهم، أي الفكر الديني في

سياقه التاريخي الاجتماعي الثقافي؛ فالمطلوب من المؤسسات الدينية أن تتجاوز الخطاب المحافظ الذي يسعى إلى تثبيت الفكر الديني واعتبار أنه ليس في الإمكان أبدع مم ّا كان، والخروج من أسر النزعة الارتدادية للماضي حيث تفترض إمكانية التماثل التام مع تجربة الماضي التاريخية الاجتماعية السياسية، وهذا ما يحاول خطاب جماعات التطرف الاستفادة منه، بسعيها لنزع صفة التاريخية عن تجربة الماضي لتتحول إلي يوتوبيا يجب تحقيق نموذجها وفرضها على الواقع الراهن، ولو باستخدام القوة.

انتشار الفكر المتطرف ومقولاته:

عرفت الثقافة المصرية تناميًا للفكر المتطرف منذ عشرينيات القرن الماضي؛ إذ شكل ظهور جماعة الإخوان، ثم خروج تيارات سلفية وجهادية وتكفيرية من عباءتها على مدار العقود التالية، متغيرًا أساسياً طال الثقافة المصرية، خاصة أن هذه التيارات الدينية أسهمت في خلق بنية فكرية مغلقة بأحكام تؤهل أصحابها للذهاب إلى آخر المدى في مقاومة مبادئ الدولة الوطنية والحداثة السياسية. وبدا ذلك الاتجاه معاكسًا لنمط الثقافة والقيم المصرية التي لم تعرف تاريخياً تجذرًا للعنف أو التطرف؛ إذ مالت للنمط التكيفي عبر تبني قيم استيعاب الآخر، وليس الهجوم عليه أو لفظه، خاصة أن المجتمع المصري كانت لديه خبرات تاريخية فريدة للتعايش بين أديان وعقائد وأفراد من جنسيات مختلفة، خاصة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

تشكلت بنية الفكر المتطرف في مصر نتاجًا لثلاثة مصادر أساسية، أولها: فكر جماعة الإخوان؛ إذ أسهم كل من حسن البنا وسيد قطب في وضع الأساس الفكري للتطرف عبر مسارين: فكري وحركي. فمن الناحية الفكرية تحول الإسلام على يد البنا وقطب من دين إلى أيديولوجيا سياسية تضع السلطة السياسية والاستيلاء عليها في القلب من عقيدة التيارات المتطرفة. أما على المستوى الحركي، فقد تم بناء تنظيم مغلق تحكمه علاقات التراتب والطاعة، كما هو الحال في التنظيمات العسكرية. التنظيم المتطرف ليس مجرد أداة لتنفيذ الأعمال، لكنه أداة لتحويل أعضائه وبرمجتهم على أفكار ومبادئ الجماعة وقيمها، وفصلهم عن المجتمع الذي وصموه بالجاهلية واتهموه بالكفر.

ثانيها: هو الفكر الديني السلفي شديد المحافظة، الذي أسس له محمد بن عبد الوهاب في نجد، وانطلقت منه حركة سلفية انتشرت في أنحاء المنطقة، بما في ذلك مصر، خاصة بعد زيادة سفر المصريين للخليج لأغراض كسب الرزق منذ سبعينيات القرن العشرين. استفادت الحركة السلفية من المشاعر الدينية العميقة بين المصريين، والتقاليد الاجتماعية المحافظة، خاصة في المناطق الريفية، واستخدمت ذلك كمدخل للانتقال من التدين الشعبي والمحافظة الاجتماعية إلى السلفية.

أما المصدر الثالث للتطرف، فهو الامتداد الطبيعي للرافدين السابقين، ويتمثل في التنظيمات والمنظرين الجهاديين، الذين حولوا العنف إلى المسألة المركزية في عقيدة التطرف، وأصبح الإرهاب جزءًا أصيلًا من عقيدة التطرف، حتى إن سيد إمام شريف – أهم منظري التطرف والإرهاب – ذكر في كتابه "العمدة في إعداد العدة" الذي يمثل مرجعًا أساسياً لتنظيمات كالقاعدة وداعش وغيرهما، قائلًا إن "الإرهاب من الإسلام، ومَن أنكر ذلك فقد كفر".

وعبر هذه المصادر الثلاثة، ادعت التيارات الدينية صلتها بالموروث الديني العميق للأمة، ومن ثم، حاولت اختطاف الدين وتحويله إلى أداة تستخدمها لتحقيق أغراضها، عبر الترويج لمفاهيمها الخاصة، ومن أبرزها ما يلي:

- أستاذية العالم: بناءً على هذا المفهوم تعمل الجماعات الدينية على إخضاع كل مَن يقع في دار الحرب إلى الإسلام عنوة، عبر الفتح، الذي ينبني على جهاد الطلب، وتهمل بابي "الموادعة" و"العهد" في تاريخ المسلمين، كما تتغافل عن أن القرآن الكريم لا يقر هذا المسلك، وأن المعارك التي فُرضت على الرسول لم تكن سوى "جهاد دفع" لرد العدو أو ردعه.

- الولاء والبراء: يرى سيد قطب في كتابه "في ظلال القرآن: "إنه لا يجتمع في قلبٍ واحد حقيقة الإيمان بالله وموالاة أعدائه الذين يُدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم فيتولون ويعرضون". وقد تأثرت مختلف التنظيمات المتطرفة التي أسمت نفسها "جهادية" بهذا التصور، وشكل الولاء والبراء ركنًا أساسياً في أفكارها إلى جانب فكرة "الحاكمية"، وأديا معًا إلى حملها السلاح، ومخاصمة المجتمع والدولة الوطنية الحديثة بدعوى أنها لا تقوم على أساس إسلامي.

- التمكين: يعني بالنسبة لجماعة "الإخوان" نهاية لمرحلة يسمونها "الصبر"، والوصول إلى العتبة التي تقع معها الدولة برمتها في قبضتهم، فيصادرون كل ما فيها لحساب فكرتهم.

- الهجرة: أي الخلاص من «المجتمع الجاهلي» بدعوى أنه تحكمه سلطة كفرية، تطبق قوانين وضعية، وقد تؤدي الهجرة إلى حدوث "الاقتطاع"، أي نزع جزء من جسد دولة لإقامة "وطن بديل" أو "مجتمع بديل"، يتم فيه تطبيق أفكار الجماعة المتطرفة، بعد أن تمتلك وسائل للسيطرة والتحكم داخل المجتمع، وقد تؤدي الهجرة والاقتطاع معًا إلى قيام شكل اجتماعي بشع، كما تظهر في ما يسمى "إدارة التوحش" عند داعش.

- الاستحلال: يرد هذا المفهوم عادة معطوفًا عليه حديث عن سلب الأموال ونهب الممتلكات بغية الحصول على تمويل بأي ثمن.

- الجاهلية الجديدة: وصف سيد قطب مجتمعات المسلمين المعاصرة بالجاهلية، وقاده هذا إلى اعتبار بلاد المسلمين "دار حرب" على كل مؤمن أن يقاتل أهلها، بمن فيهم أهله وعشيرته وقومه. لقد فتح اتهام المسلمين المعاصرين بالجاهلية بابًا آخر لنظرية الحكم الإلهي؛ ففي نظر قطب، فإن الجاهلية هي حكم البشر للبشر، والذي يعني عبودية البشر للبشر، والخروج من عبودية الله، وتأليه بعض الناس.

- النكاية: بلغ هذا المفهوم مداه مع تنظيم داعش، الذي يعد النكاية المرحلة الأولى في طريقه إلى السيطرة التامة على بعض الدول، والتي تمر بإدارة التوحش، حيث الإفراط في القتل والتدمير بغية إنهاك الدولة القائمة، وتعني "شوكة النكاية والإنهاك" استمرار الهجوم بلا هوادة بغية إنهاك الحكومة المركزية بشكل كامل ونهائي.

- الحسبة: تعتقد هذه الجماعات والتنظيمات أن من واجبها أن تقوم مقام الحاكم في تنفيذ الحدود، رافضة التعزير، أو انتظار قرارات المحاكم الرسمية. وما إن وصل الإخوان إلى الحكم في مصر حتى سمحوا لهذه الجماعات بأن تسعى من تلقاء نفسها في تنفيذ الحسبة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- العزلة الشعورية: طالب سيد قطب أعضاء جماعة الإخوان بأن يعتزلوا شعورياً عن سائر المسلمين، وينظروا إليهم من علٍ، ويتعاملوا معهم على أنهم يعيشون في جاهلية كاملة، كتلك التي كان يحيا فيها المشركون قبل ظهور الإسلام. هذا الشعور الزائف تحول تلقائياً إلى عقيدة، وقاد إلى تعامل المنتمين لتنظيم الإخوان مع سائر المسلمين على أنهم أقل شأنًا منهم. الأفدح من هذا أن بعض التنظيمات التكفيرية راحت تقاطع المجتمع وتهجره، بدعوى أنه مجتمع جاهلي، حتى إنها قاطعت مساجد

يصلي فيها المسلمون لأنها في نظرهم "مساجد ضرار"، وتطور الأمر إلى مقاطعة تقلد الوظائف بمؤسسات الدولة لدى بعض جماعات التطرف.

تسربت هذه المفاهيم والأفكار خلال العقود الممتدة منذ سبعينيات القرن العشرين إلى المجال الثقافي، عبر آليات عدة. فمن ناحية كان هناك الإعلام الرسمي الذي ضاعف بعدة مرات رسالته الدينية. ورغم أن الخطاب الديني في الإعلام لم يكن خطابًا متطرفًا، فإنه جرى تقديمه بكثافة وإلحاح، والأهم من ذلك أنه قد تم تقديمه بمنهجية نصوصية، تعزز الجمود الفكري، وتغلق الباب أمام تعددية الفهم والتفسير، وبالتالي فإنها لم تقُد إلى تعزيز الأفكار الوسطية، بقدر ما سهلت قبول الأفكار المتطرفة. حدث ذلك فيما كانت مراكز الدعوة السلفية في الخليج تحظى بدعم مالي وسياسي غير مسبوق، فتوسعت في نشر الكتب والمطبوعات، وبناء المساجد والجمعيات، التي تحولت إلى منصات للترويج لثقافة دينية مواتية للتطرف.

لقد شهدت هذه الفترة تأسيس شبكات تأثير معقدة ومتقاطعة، ورغم أنها كانت أحيانًا مختلفة ومتنافسة، فإنها في مجموعها وصلت إلى قطاعات واسعة ومختلفة من المواطنين، أسهمت بشكل مشترك في بث قيم ثقافية مناقضة لقيم الدولة الوطنية الحديثة. فبينما نجح الخطاب السلفي في تأسيس قواعده في الريف والفئات الشعبية، وجد الخطاب الإخواني صدى أوسع في أوساط الطلاب والمتعلمين، وكانت السلفية الجهادية بمدارسها المختلفة جاهزة لالتقاط العناصر الأكثر يأسًا وغضبًا وراديكالية لتجنيدها في جماعات العنف والإرهاب الصريح. قنوات الحركة بين هذه التيارات كانت مفتوحة في اتجاهات مختلفة، ورغم التنافس بين هذه التيارات فإن تنقل الأتباع بينها كان أمرًا متكررًا ودائم الحدوث، انعكاسًا لاشتراكها في نفس القيم الثقافية، وفي رؤيتها للمجتمع والفرد والدولة.

معاهد التعليم الديني المنتشرة في العالم الإسلامي، ومنه مصر، والتي كانت تاريخياً مصدرًا للتقوى والاعتدال وليس للغضب والتطرف، فتكونت آلية لإنتاج التطرف والترويج له، وكما لاحظ أحد الباحثين، فإنه: "لو راجعنا المناهج والكتب المعتمدة لآلاف المدارس الدينية ومعاهدها ومراكزها المنتشرة على امتداد العالم الإسلامي، فسنجدها بعيدة عن علوم ومعارف وثقافات العصر، ومعزولة عن أهداف الناس واحتياجاتهم، وتلقن الطلاب رأيًا فقهياً أحادياً، يقدم نفسه بوصفه حقيقة لا تقبل

النقاش ولا الجدل ولا الاختلاف في الرأي، وتركز على تدريس مغلوط لبعض القضايا والمفاهيم، مثل الجهاد والحسبة والولاء والبراء والحاكمية والشريعة والخلافة... إلخ، وتختار من الآراء الفقهية أكثرها غلواً وتشددًا، وتنغمس في الغالب الأعم في خلافات حول أمور شكلية، تتعلق بقشور الدين ومظاهره، لا لبابه وجواهره".

بروز أزمة هوياتية

عادة ما تظهر أزمة هوية في لحظات التحول الكبرى أو الصدمات والهزائم الكبرى التي تتعرض لها المجتمعات والدول؛ إذ تتصاعد الشكوك حول الهوية القائمة ويتجه البحث حول هوية بديلة لتحقيق الاستقرار النفسي والفكري. في مجتمعاتنا العربية، ومنها مصر، تبدو الهوية الدينية ملجأً نفسياً للمجتمعات في أعقاب الصدمات. فعلى سبيل المثال، وبينما استطاع النظام الناصري تعزيز هوية وطنية قومية معززة بمكاسب اجتماعية، ودون التصادم مع الدين، بما مكنه من تحييد مشروع الإخوان الهوياتي في الخمسينيات والستينيات، فإن هزيمة 1967 شكلت صدمة للهوية القومية أعقبها إحباط عام من مشروع الدولة الوطنية، ما وفر سياقات لبروز الهوية الإسلامية كملجأ من هذا الإحباط. لذلك، برزت الحركات الإسلامية إبان نظام السادات منذ بداية السبعينيات لشغل الفراغ الذي تركه سقوط المشروع القومي، وليس فقط لمواجهة اليسار.

وعزز التوظيف السياسي لشعار دولة العلم والإيمان آنذاك الاتجاه ليس فقط لتوسيع حضور الدين في المجال العام، لكن أيضًا للسماح بعودة أفكار الحاكمية وتعزيز شرعية الحكم الديني، بما أفسح المجال لفكرة الحق الديني في ممارسة العنف والإرهاب السياسي ضد الدولة والمجتمع. تنامى ذلك الحق في مخيلة تنظيمات

العنف إثر زيارة السادات للقدس في عام 1977، التي كرست هزيمة المشروع القومي ونشوب الثورة الإسلامية في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان في عام 1979، والذي أحيا فكرة الجهاد الإسلامي.

أضافت عوامل انكسار وتدخلات خارجية في المنطقة العربية في الثمانينيات والتسعينيات مغذيات أخرى للهوية الدينية وإضعاف الهوية الوطنية، خاصة مع إخماد انتفاضة الحجارة في 1987، ثم الغزو العراقي للكويت في 1991، والغزو الأمريكي للعراق في 2003. وشكلت هذه الأحداث أحد مداخل استخدام جماعة الإخوان وغيرها من الجماعات الدينية لنظرية المؤامرة على الإسلام والمسلمين في مصر والمنطقة.

وبينما مثلت ثورة 25 يناير 2011، فرصة للتيارات الدينية لجني ثمار التغلغل والانتشار الذي حققته خلال العقود السابقة، فقد كشفت التطورات منذ تلك الثورة وحتى ما بعد سقوط الإخوان في 2013 عن أمرين، الأول: هو الوجود القوي لقطاع كبير في المجتمع منحاز لقيم المواطنة والدولة المدنية الحديثة، والفصل بين الدين والسياسة، ورفض مبدأ ادعاء الحق في استخدام العنف والإرهاب باسم الدين، مع تأكيد أهمية الدور الاجتماعي والروحي – لا السياسي - الذي يلعبه الدين في الحياة العامة. لقد كان الكشف عن هذه القطاعات العريضة، وبث الحيوية والحياة فيها، من أهم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة. وعلى هذه القاعدة العريضة يمكن المراهنة لإعادة بناء مجال القيم الثقافية والهوية بشكل سليم.

أما الأمر الثاني الذي كشفته تطورات الأعوام 2011 – 2013، فيتعلق بأن أحداث العنف التي تلت سقوط الإخوان في ثورة 2013، هدمت التمييز الذي سعت الجماعة إلى عمله في الحياة السياسية والثقافية المصرية بين إسلام سياسي معتدل فكرياً وآخر إرهابي.

ضعف المشروع المدني:

عانى المشروع المدني في بعض جوانبه من الغموض والضبابية والتوفيقية، وتوقف بعد الانطلاقة القوية التي شهدها في المراحل الأولى عن مواصلة تطوير إسهاماته لتلائم الأسئلة الثقافية والمعرفية والهوياتية التي طرحها المجتمع، فلم يقدم إجابات مقنعة كفيلة بتعميق وترسيخ المشروع المدني. وفرت نقاط الضعف هذه البيئة الثقافية الملائمة لصعود المشروعية الثقافية لمشروع الإسلام السياسي بما يحمله من بذور للعنف والإرهاب.

لقد وصل جيل الرواد المؤسس من مفكري النهضة المدنية الحديثة إلى لحظة الحقيقة، عندما أدرك صعوبة استنبات الأفكار القادمة من الغرب في التربة الوطنية. وقد عبر محمد حسين هيكل عن مشاعره عندما وصل إلى لحظة الحقيقة هذه، بقوله: "قد حاولت أن أنقل لأبناء لغتي ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية، لنتخذها جميعًا هدًى ونبراسًا، لكنني أدركت بعد أنني أضع البذر في غير منبته، فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تبعث الحياة فيه". كان يمكن لهذه اللحظة

أن تصبح لحظة كشف وليست لحظة هزيمة، لو تم إدراك أن مغزاها يعكس حاجة الأمة للتواصل والاتصال مع تاريخها وثقافتها ودينها، في نفس الوقت الذي تحتاج فيه إلى أفكار المعاصرين الغربيين، ولو ظهرت أجيال جديدة تعمق هذه الصلة وهذا التركيب، وليس التوفيق، فتواصل رسالة جيل المفكرين الليبراليين الأوائل، بداية من لطفي السيد وقاسم أمين ومنصور فهمي وطه حسين، بطريقة تعكس متطلبات الواقع الاجتماعي والثقافي.

لقد عرفت الحياة الاجتماعية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين نوعًا من التدين الروحي المعتدل المتوافق مع قيم الحياة المدنية الحديثة، وهو المناخ الذي سمح بظهور محاولات فردية لتجديد الفكر الإسلامي خارج سياق الانغلاق العام في الفكر الديني، فاستكمالًا لروح رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وجمال الدين الأفغاني، برزت محاولات محمد عبده وعبد المتعال الصعيدي وعلي عبد الرازق. التدين الروحي المعتدل هو شرط رئيسي لنجاح المشروع المدني، غير أن جهود تعزيز هذا التيار وُوجهت بالاستهجان والهجوم من مراكز الفكر الديني المحافظ المتمترس في مؤسساتنا الدينية.

وعلى الرغم من ذلك، فاللافت أن هذا الجيل التنويري الحديث والمجدد للفكر الإسلامي ظل يحتل مكانة تقدير واحترام كبيرين من قبل قطاعات واسعة من المصريين حتى اليوم، باستثناء ذلك القطاع الذي تبنى الرؤية التقليدية الرافضة للتجديد والتحديث والتنوير معًا. ويعني ذلك أننا بصدد توجهين رئيسيين للنهضة ولدور الدين فيها على المستوى الشعبي، على الرغم من أن غلبة التقليد والجمود بين علماء الدين قد توحي بغير ذلك.

تنامي اتجاهات الاغتراب:

أي شعور فرد أو جماعة ما بالغربة والانفصال عن المجتمع وعن الآخرين. وهي حالة سيكولوجية لها أسباب مختلفة ثقافية ومجتمعية واقتصادية. ويمكن القول إن الضغوط الفكرية المتطرفة لعبت دورًا في بروز حالة اغتراب لدى بعض فئات المجتمع المصري، خاصة تلك التي تعرضت في الوقت ذاته للتهميش التنموي، كالفئات الأدنى اجتماعياً والأقل تعليمياً، كسكان المناطق المهمشة الأقل حصولًا على الخدمات الأساسية، والفئات الوافدة من الأرياف للمدن، وهي فئات تنتقل حاملة معها ثقافتها التقليدية المشبعة بالأفكار السلفية في مواجهة ثقافة عملية أكثر حداثة – نسبياً - في المدن.

وقد يقدم هذا المدخل إجابة عن سؤال لماذا كانت المناطق العشوائية على أطراف المدن المصرية البيئة الأنسب لانتشار التطرف؛ إذ إنها كانت ولا تزال المناطق التي يلتقي فيها معًا الوافدون اضطرارياً من الأرياف للمدن، ومن الأحياء القديمة الفقيرة في قلب المدن إلى أطرافها، وهو ما كشفت عنه دراسات مبكرة لجيل السبعينيات

من الإرهابيين. ودعم هذا الاغتراب الهجرات المتدفقة بالآلاف من شباب الريف المصري إلى العواصم والمدن، والذي يترتب عليه صدام بين نظامين للقيم، ويؤدي إلى شعور عميق بالصدمة إزاء مظاهر التغير الاجتماعي في المدينة، وعدم القدرة على الانخراط في حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل هذا يشجع الاغتراب ويخلق الحالة المهيئة لانتشار مقولات ومفاهيم الفكر المتطرف.

ثقافة العشوائيات والفئات المتوسطة:

تصيغ طبيعة الفئة المجتمعية التي ينتمي لها الفرد ثقافته ومنظومته القيمية التي قد تكون أحيانًا دافعة للتطرف. وفي مصر، فإن نمط الحياة في الأحياء العشوائية هو أقرب للنمط الريفي، وإن كان أكثر عشوائية واختلاطًا، سواء على المستوى العمراني أو الاجتماعي أو القيمي؛ إذ عادة ما تشهد هذه المناطق تضاربًا بين منظومتين للقيم الريفية والحضرية. وفي ظل هذه الفوضى في معيار القيم الذي يمكن الاحتكام إليه، تسود قيمة استخدام القوة والعنف والانحلال الخلقي الذي تفرضه فئات تتعرض لأقسى درجات التدهور الاقتصادي والإنساني، مما يجعل الالتزام بالقيم الإيجابية من أي نوع (ريفي أو حضري) غير ذي معنًى بالنسبة لهم، حيث يصبح إشباع الحاجات الأساسية هو الهدف الوحيد للبقاء. ويمكن اتخاذ البيئة الاجتماعية للفاعلين لأحداث العنف العشوائي في الأزهر وعبد المنعم رياض والسيدة عائشة في 2005، نموذجًا لثقافة البيئات الاجتماعية المولدة لإرهاب الجيل الجديد؛ إذ يلفت النظر أن كل المتهمين والشهود في القضية (76 شخصًا) كانوا ينتمون للمنطقة ذاتها الفاصلة بين

محافظتي القاهرة والقليوبية، وهي منطقة المثلث العشوائي، وقتها، الواقع بين شبرا الخيمة والمطرية وعرب شركس. وكانت منطقة شبرا الخيمة تضم مساحات من العشوائيات تتجمع في 4 تجمعات رئيسية، وهي منطقة سعادة والتعاون والشرقاوية ثم عزبة عثمان. وتشهد هذه المناطق واحدًا من أكبر معدلات الكثافة السكانية في مصر، فضلًا عن مستوى مرتفع من البطالة نتيجة أيضًا لإغلاق عدد من المصانع في المنطقة.

وتُعد المشكلة الرئيسية الأولى التي تواجه فئة الوافدين لهذه المنطقة العشوائية من محافظات الوجه البحري هو الكفاح اليومي في محاولة الحصول على "الستر"، اعتمادًا على راتب صغير لهذا العامل أو الموظف الصغير. أما القلق الأساسي لدى هذه الأسر، فيتمثل في الخوف من الانحدار إلى المستوى الاجتماعي والثقافي للفئة الثانية من أصحاب الحرف اليدوية ومقدمي الخدمات والتجارة غير المشروعة من قاطني العشوائيات، والذين وفدوا إلى هذه العشوائيات من الأحياء الفقيرة داخل المدن.

وفي ظل الاحتكاكات الاجتماعية الناتجة عن تجاور منظومتين متنافرتين للقيم لدى هاتين الفئتين، غالبًا ما تختار الفئة الأولى الوافدة من الريف الانعزال عن البيئة الاجتماعية المحيطة، كما تُظهر التزامًا ملحوظًا بالدين والأخلاق، كما يسري نمط التربية المتسلطة من قبل الآباء، ويؤدي ضيق الفرص أمام أبناء هذه الفئة إلى الالتزام بالأداء الوظيفي الصارم في نموذج عصامي من أجل الحفاظ على الأسرة، كذلك تتم تربية الأبناء وفق نموذج مثالي لابن مطيع منضبط، يرضخ عادة لتسلط الآباء، والذي يكون في أحيان كثيرة ضرورياً للحفاظ على انضباط أسر تعيش على الحافة. المهم هو أن نمط العلاقات الاجتماعية هذه يتوافق إلى حد كبير مع نمط العلاقات الرأسية المتسلطة داخل جماعات التشدد الديني والديني السياسي والإرهابي، وهو

ما يجسده نموذج أسرة حسن بشندي الذي فجر نفسه في أحداث الأزهر عام 2005. بالنسبة لحالات أخرى لأسر أقل استقرارًا على المستوى الاقتصادي، وأقل تماسكًا على المستوى الاجتماعي، يظهر نمط آخر من أنماط التربية، ألا وهو نمط التربية المتساهلة التي تكون فيها صورة الأب مهزوزة وضعيفة، وهو ما يشكل مناخًا مواتيًا لظهور الدور القيادي المتهور للأخ الأكبر والأخت الكبرى (نموذج إيهاب يسري منفذ عملية الهجوم على سياح المتحف المصري، وأخته نجاة يسري التي نفذت عملية الهجوم على الأتوبيس السياحي في السيدة عائشة عام 2005 أيضًا).

على الجانب الآخر، ثمة فئة جديدة تظهر أحيانًا بين الجيل الجديد للإرهابيين، وهي فئة من الشباب الذين ينتمون للطبقة الوسطى وشرائحها العليا، وربما للطبقة العليا، كما أنهم منفتحون بدرجة معقولة على الثقافة العالمية – خاصة الغربية – عبر كافة وسائل التواصل الاجتماعي. هؤلاء لا يحركهم ذلك الغضب الاجتماعي والسياسي على المجتمع ونظامه بسبب إحباطهم الناتج عن الفقر والتهميش الاجتماعي والحرمان النسبي، لكنهم شباب يتسمون بالمثالية المفرطة، ويحركهم نوع من الرفض لثقافة الطبقة العليا في المجتمع، التي تتسم بالمادية والواقعية وقيم المصلحة الذاتية، والأهم أنها تتسم بالخواء الروحي، وافتقاد المعنى الكلي للحياة، الذي يمكن أن يقدمه الدين.

وبمجرد وصول أفراد هذه الفئة إلى قناعة بعدم جدوى تغيير أحوال مجتمعاتهم، أو بعدم قدرتهم على الاستمرار في محاولة التكيف والاندماج في مجتمعاتهم، فإنهم يتخذون قرارًا ذاتياً طوعياً بالانفصال عن هذه المجتمعات، والبحث عن رفاق جدد يشاركونهم نفس المعاناة واليأس، يشاركونهم رحلة البحث عن جماعة انتماء بديلة.

وفي ظل نقص الدراسات الميدانية العربية عن هذه الفئة، يمكن الاستفادة من بعض الدراسات الأجنبية التي طُبقت على شباب من المسلمين القادمين للغرب، أو من اختاروا الإسلام من الغربيين، وهي أقرب الفئات شبهًا بمثيلاتها في مدننا المصرية والعربية، مع الإقرار بوجود تباينات وخصوصيات بطبيعة الحال. وتستنتج

بعض الدراسات الغربية أنه بالنسبة لهذه الفئة في الغرب، فإن الفقر في حد ذاته ليس هو ما يدفع للانضمام إلى داعش ومثيلاتها، ولا الدين أيضًا، بل نقاط الضعف الوجودية المتأصلة في الحياة الغربية المعاصرة.

وتوفر أيديولوجية داعش لهذا النوع من الشباب وجبات سريعة وجودية، فبالنسبة لبعض الشباب الغربيين الأكثر جوعًا روحياً، فإن داعش تصبح مثل "بيج ماك" وسط أرض قاحلة من التحقق الوجودي. فمعظم الناس لا يحصلون على درجة الدكتوراه في فلسفة الدين قبل أن يقرروا ما يؤمنون به، لكن شوق القلب يقود العقل، والامتلاء الوجودي الكاذب لداعش يغذي الروح اليائسة والضعيفة لدى هؤلاء الشباب مهما كان المرء محاطًا بالراحة المادية. فأعضاء داعش من الغربيين ليسوا مرضى نفسيين أو مغسولي الدماغ، بل هم الشباب العاديون الذين يمرون بمرحلة انتقالية على هامش المجتمع، أو في خضم أزمة هوية عميقة.

خامسا

خبرات من العالم الإسلامي

الإرهاب ظاهرة عالمية، لكنه في المرحلة الأخيرة أكثر انتشارا في العالم الإسلامي منه في مناطق العالم الأخرى، وهو ما تؤكده بيانات المؤشر العالمي للإرهاب الذي تأتي دول إسلامية على رأس التصنيف في أغلب السنوات، بما يجعل من التطرف والإرهاب من نوعية التحديات المشتركة في المجتمعات والبلدان الإسلامية. المؤكد هو أن لكل بلد في العالم الإسلامي تاريخه وظروفه الخاصة،

غير أن عدم قدرة أغلب دول العالم الإسلامي على تحقيق اختراق يحتفى به في مجالات التنمية المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يشير إلى وجود مشتركات تجمع بين هذه الدول، وإلى أهمية مراجعة التجارب الخاصة بكل دولة، وتبادل الخبرات بين الدول والجماعات العلمية من أجل فهم أفضل للتحديات وسبل مواجهتها. ويمثل الجهد المعروض في هذا الكتاب دعوة لتشجيع الباحثين والحكومات في البلاد الإسلامية لتطوير مدارس ومناهج وطنية لدراسة ومعالجة التطرف والإرهاب.

ويضم هذا القسم استعراضا لخبرة بلدين مهمين في العالم الإسلامي، هما نيجريا وباكستان، لما في خبرة هذين البليدن من دروس مهمة يمكن الاستفادة منها في أي بلد يواجه مخاطر التطرف والإرهاب.

خبرة نيجيريا مع الإرهاب

وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Economics and Peace, IEP) احتلت نيجيريا مرتبة متقدمة كإحدى أكثر دول العالم تأثرًا بالإرهاب. فخلال السنوات بين 2015 و2020 احتلت نيجيريا المرتبة الثالثة عالمياً عامًا بعد الآخر، حيث لم يسبقها في الأعوام الستة سوى العراق وأفغانستان، وتقدمت على العديد من بؤر الإرهاب الرئيسية في العالم كسوريا وباكستان والصومال ومالي. وحتى بعد التراجع النسبي الذي رصده التقرير الأخير لعام 2021، والذي احتلت به نيجيريا المرتبة السادسة عالمياً، تظل البلاد مصنفة في فئة الدول التي تتعرض لتأثيرات مرتفعة للغاية ناجمة عن نشاط التنظيمات الإرهابية.[2]

منذ بداية القرن الحادي والعشرين تشهد نيجيريا تصاعدًا لنشاط التنظيمات الإرهابية، والتي بدأت كحركات فكرية محلية متطرفة في بعض مدن الشمال الشرقي قبل أن تتحول لتنظيم عنيف ينشط في مساحة كبيرة من إقليم البلاد، ليتحول بعدها لتنظيم مرتبط بالإرهاب الدولي يعمل على نطاق إقليمي عابر للحدود. وقد واكب هذا التطور التدريجي تصاعدًا كمياً ونوعياً في جهود مكافحة الإرهاب التي بذلتها الدولة النيجيرية منذ ظهور الإرهاب للمرة الأولى، لتسجل إحدى أطول عمليات مكافحة الإرهاب في العالم، وأكثرها اتساعًا على المستوى الجغرافي.

التكلفة التقديرية للإرهاب في نيجيريا

كبد الإرهاب نيجيريا ثمنًا باهظًا؛ حيث تسبب بصورة مباشرة في تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي منذ عام 2009 وحتى الوقت الراهن، كما تسبب بصورة غير مباشرة في تفاقم مشكلات الهجرة واللجوء والبطالة في المناطق الشمالية من البلاد. يضاف إلى ذلك التكلفة الإنسانية الكبيرة، من خلال ما خلفته العمليات الإرهابية من ضحايا، ومن خلال اتساع رقعة المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية. وامتد الإرهاب ليفرض تكلفة إضافية ناتجة عن نشر بيئة خصبة لتفشي الصراعات الأهلية المتعددة في عموم البلاد، والتي حملت بدورها أضرارًا بالغة على مستويات متعددة.

1. ارتفاع الخسائر على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي

في عام 2013، رصدت اللجنة الوطنية للسكان ارتفاع معدل البطالة في نيجيريا من 21,1% في عام 2010 إلى 23,9% عام 2011. كما أشارت اللجنة في تقريرها إلى إن النمو الاقتصادي في البلاد لم يترجم إلى خلق فرص عمل. فخلال الفترة ذاتها قدر المكتب الوطني للإحصاء أن عدد سكان نيجيريا قد حقق نمواً بنسبة 3,2% بينما ارتفعت البطالة إلى 23,9% مقارنة بمعدلها البالغ 21,1% في عام 2010. فمع ارتفاع معدل النمو السكاني تضخم حجم القوى العاملة بمقدار 2,1 مليون إلى أكثر من 67 مليونًا، إلا أن الاقتصاد النيجيري كان قادرًا على استيعاب وتوظيف 51 مليونًا فقط، تاركًا 16 مليون شخص بدون عمل. (3)

2. ارتفاع الخسائر البشرية وتمدد رقعة الإرهاب

بحلول نهاية عام 2016 قُدر عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد بأكثر من 20 ألف قتيل، كما قُدرت المساحة الخاضعة لسيطرة جماعة بوكو حرام في الدول الأربع المطلة على البحيرة (تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا) بنحو 50 ألف كيلومتر مربع يعيش فيها نحو 17 مليون نسمة. ومنذ التحولات الفكرية والحركية الكبيرة التي شهدتها بوكو حرام بداية من عام 2007، قُدر عدد اللاجئين والنازحين من مناطق نشاط الحركة المتركزة عند بحيرة تشاد بنحو 2.6 مليون نسمة . (4)

3. التنامي المطرد في معدلات الهجرة والنزوح

عملت ظاهرة الإرهاب على إضافة أعداد كبيرة من السكان في شمال نيجيريا إلى قوائم اللاجئين والمهاجرين، مما أدى إلى المزيد من السهولة في عمليات التجنيد والتعبئة للمزيد من المقاتلين. فقد أسفر تصاعد نشاط بوكو حرام عن زيادة طفرية في أعداد النازحين اللاجئين؛ حيث تجاوز عدد النازحين في نيجيريا وحدها مليوني نسمة، تم توزيع غالبيتهم على ولايات الشمال الأوسط والشمال الغربي، وتم تركيزهم غالبًا في تجمعات خاصة تفتقر لأساسيات الحياة الإنسانية. ولم يقتصر الأمر على موجة النزوح الداخلي الكبيرة، وإنما أصبحت نيجيريا مصدرًا لأعداد متزايدة من المهاجرين إلى دول الجوار، بحيث قُدر عدد المهاجرين النيجيريين في الكاميرون وحدها بنحو 85 ألف مهاجر بجانب عدد مماثل في النيجر وتشاد . (5)

4. تدهور الاقتصاد المحلي في شمال شرق نيجيريا

في ظل فقر الموارد المتزايد في شمال شرق نيجيريا، عملت بوكو حرام في بداية نشاطها على تأسيس جناح اقتصادي قوي مكنها من إغراء الكثير من الشباب العاطل عن العمل بالتشغيل مقابل الانخراط في عضوية الجماعة، وهو ما كان له أثر مزدوج في تضخم حجم الجماعة من ناحية، وفي تعزيز روابطها بالمجتمعات المحلية من ناحية أخرى . (6)

5. مفاقمة أنماط موازية من الصراعات الأهلية

على الرغم من انشغال النسبة الغالبة من الدراسات بظاهرة الإرهاب باعتبارها المهدد الأمني الأكبر في نيجيريا، تظهر الصراعات الأهلية بمختلف أنماطها لتثبت قدرة كبيرة على تهديد الأمن في هذه المنطقة المضطربة. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الرقمية لضحايا الصراعات المختلفة في نيجريا إلى أنه خلال الفترة بين عامي 1998 و2014 بلغت حصيلة القتلى من ضحايا نشاط تنظيم بوكو حرام 14064 قتيلًا، بينما بلغت حصيلة القتلى من ضحايا الصراعات الأهلية وفي مقدمتها صراعات الرعاة والمزارعين 15133 قتيلًا في الفترة ذاتها، الأمر الذي يعني كون هذه الصراعات الأهلية المهدد الأمني الأكثر خطورة في البلاد. (7)

الاستراتيجية النيجيرية لمكافحة الإرهاب

خاضت نيجيريا حربها ضد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال شرق البلاد، لما زاد على عقد كامل من الزمن، وهي الحرب التي سقط فيها أكثر من 30 ألف قتيل، ودفعت أكثر من مليوني نيجيري للنزوح خارج قراهم الأصلية بعد أن ضربها الإرهاب. وخلال هذه الفترة الممتدة تبنت الحكومات النيجيرية المتعاقبة العديد من التكتيكات لمواجهة التحديات المختلفة التي يفرضها وجود الإرهاب.

1. تطوير نمط الانتشار الأمني في الأقاليم الشمالية الشرقية

مثل أغسطس من عام 2020 نقطة تحول في مسيرة مكافحة الإرهاب في نيجيريا، حين قام إرهابيون بدخول مدينتي جويبو Guibo وماجوميري Magumeri المهمتين القريبتين من مدينة مايدوجوري عاصمة ولاية بورنو. وخلال الهجوم قام مقاتلو التنظيم بالإغارة على عدد من المواقع في المدينة، شملت مباني حكومية وأخرى أهلية قبل الانسحاب للاختباء في

الغابات المحيطة بعد ساعات طويلة قضاها المقاتلون في المدينة من دون أي استجابة تُذكر من جانب قوات مكافحة الإرهاب. (8) وكان انسحاب القوات الرسمية النيجيرية من المدينتين أحد مظاهر سياسة المعسكرات الفائقة Super Camp Strategy، وهي الاستراتيجية التي طُبقت من أجل معالجة مشكلات عجز قوات مكافحة الإرهاب من الجيش والشرطة عن الدفاع عن تمركزاتها داخل المدن والقرى وعلى الطرق الرئيسية والفرعية بالصورة الملائمة؛ حيث أصبحت هذه القوات تشكل أهدافًا أساسية للتنظيمات الإرهابية، خاصة في المناطق الداخلية الريفية. (9)

2. الاستعانة بالقوات الأهلية الرديفة

مع تصاعد الموجة الإرهابية الأخيرة في شمال نيجيريا، بدت بعض الحلول غير التقليدية مناسبة في الوقت الراهن، ومن بين هذه الحلول تطوير مستوى انخراط الأهالي في المناطق المتضررة من الإرهاب في جهود مكافحته. ففي السنوات الماضية كانت القوات الرسمية تحث الأهالي على تقديم أشكال متعددة من الدعم لجهود مكافحة الإرهاب من خلال الامتناع عن مساعدة الإرهابيين، أو الحرص على تقديم المعلومات بشأنهم للسلطات المختصة. لكن منذ تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية عام 2014 بدأت مجموعات صغيرة من الأهالي المسلحين في المشاركة بصورة محدودة في جهود مكافحة الإرهاب في بعض مدن الشمال النيجيري.

3. إطلاق برامج لإعادة تأهيل المقاتلين المستسلمين

مع طول أمد ظاهرة الإرهاب في نيجيريا، أدركت الحكومة ضرورة تبني مقاربات مرنة في التعامل مع الظاهرة، ففي مارس من عام 2018 أعلن الرئيس محمد بخاري عن استعداد الحكومة النيجيرية لقبول التخلي غير المشروط عن السلاح لأي من المقاتلين المنخرطين في صفوف بوكو حرام، بشرط إبداء الندم الشديد والالتزام بعدم العودة مرة أخرى لحمل السلاح. وفي عام 2019 أطلق قسم خدمات الدولة (Department of State

Services, DSS) المسؤول عن الأمن الداخلي في نيجيريا عملية الصلح Operation Sulhu بصورة سرية، وهي العملية التي استهدفت فتح المجال لعمل عدد من قادة بوكو حرام السابقين بإقناع زملائهم بالاستسلام وترك السلاح. وتأتي عملية الصلح لتتكامل مع عملية الممر الآمن Operation Safe Corridor والتي أطلقتها القوات المسلحة النيجيرية عام 2016. (10)

4. تطوير نظام تحديد الهوية لتمييز الإرهابيين عن عموم السكان

من بين المشكلات الرئيسية التي واجهتها قوات مكافحة الإرهاب صعوبة الكشف عن الإرهابيين أو إلقاء القبض عليهم نتيجة اختفائهم داخل التجمعات السكانية وتغلغلهم في البنية المجتمعية في مدن وقرى شمال شرق نيجيريا، الأمر الذي سعت الحكومة النيجيرية لمواجهته في سبتمبر 2019 حين أعلنت إلزامها كل سكان ولايات شمال شرق نيجيريا باستصدار بطاقات هوية سيتعين على كل مواطن إبرازها لرجال الأمن عند المرور بالحواجز الأمنية المنتشرة في عموم المنطقة، وهو الأمر الذي يمثل خطوة كبرى في ظل عدم وجود أي نظام موحد لبطاقات الهوية التعريفية في نيجيريا، وفي ظل ما يشير إليه العديد من التقارير من أن أكثر من نصف سكان نيجيريا لا يحملون أي بطاقات هوية على الإطلاق. (11)

5. قيادة وتنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب

في عام 2014 أقر وزراء الدفاع ورؤساء الأركان لدول مفوضية حوض بحيرة تشاد في العاصمة الكاميرونية ياوندي قرار تأسيس قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام، والتي تلقت دعمًا سياسياً من خلال القرار الذي أصدرته القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات لمفوضية حوض بحيرة تشاد في نيامي في أكتوبر من العام نفسه. وحصلت القوة على تفويض مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي أوصى أن تضم سبعة آلاف وخمسمائة عنصر عسكري وشرطي، قبل إقرار

زيادة تدريجية في حجم القوة لتتجاوز 11 ألف عنصر. وقد بدأ نشاط القوة على الأرض في مطلع عام 2015، حيث تضم عناصر من كل من نيجيريا، والنيجر، وتشاد، والكاميرون وبنين، إلا أن نيجيريا ظلت منذ تأسيس القوة تساهم بالنصيب الأكبر من عناصرها، الأمر الذي برر استئثارها بالمناصب القيادية للقوة منذ نشأتها. (12)

كما قامت مفوضية حوض بحيرة تشاد بتبني الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود، كأحد مخرجات اجتماع المجلس الوزاري للمفوضية في أغسطس 2018. كما تم إنشاء "مرفق الاستقرار الإقليمي" Regional Stabiliza-tion Facility – RSF على هامش "المنتدى الثاني لحكام دول حوض بحيرة تشاد" المنعقد في (النيجر) في العام التالي.[13]

الدروس المستفادة من التجربة النيجيرية في مكافحة الإرهاب

من واقع نجاحات وإخفاقات التجربة النيجيرية في مكافحة الإرهاب، يمكن الخلوص إلى عدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تقدم إضافة قيمة لمصر، وذلك على نحو ما يمكن إجماله فيما يلي:

1. ضرورة المراقبة الدقيقة لمختلف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة بعيدة المدى للمناطق المعرضة بكثافة لنشاط التنظيمات الإرهابية، خاصة في المناطق الأكثر هشاشة، كالمناطق الحدودية بعيدًا عن العاصمة والمدن الرئيسية، حيث كان النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم في هذه المناطق أكثر عرضة للتضرر الشديد للآثار الممتدة للإرهاب. ويفترض أن توفر هذه المتابعة أساسًا راسخًا لاستراتيجية شاملة لاحتواء الأضرار الممتدة المترتبة على الإرهاب، والتي تضع الاعتبارات الاقتصادية في مكانة مركزية.

2. الأهمية الكبرى لدمج قضايا الأمن البيئي في إطار الاستراتيجيات المتكاملة لمكافحة المهددات الأمنية المختلفة، ومن بينها الإرهاب، باعتبار تغير المناخ وتدهور البيئة مشكلات قادرة على الإضرار بالأمن الوطني بصورة مباشرة وعبر آليات متعددة. فقد أكدت التجربة النيجيرية أن المتغيرات البيئية قد تكون نقطة الانطلاق المبكرة لتعرض منطقة معينة إلى موجة من العمليات الإرهابية، حيث يسهم التدهور البيئي الحاد والسريع في إنتاج جملة من المتغيرات الوسيطة التي تؤدي في النهاية إلى تفجر الإرهاب وتوطنه في نطاق جغرافي محدد.

3. العمل على بناء سردية وطنية شاملة للتجربة المصرية في مكافحة الإرهاب، باعتبارها واحدة من أكثر التجارب امتدادًا من حيث الفترة الزمنية ونجاحًا من حيث النتائج، مقارنة بالعديد من التجارب في الجوارين العربي والأفريقي. ومن شأن هذه السردية أن تشكل دعمًا فكرياً قابلًا للاستدعاء حال الحاجة إليها في المستقبل. فعادة ما تتصل قضايا الإرهاب ومكافحته بالتاريخ الوطني للدول وما به من أحداث كبرى وعلامات فارقة، وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل عنصرًا للوقاية من الخطر الإرهابي أو عاملًا رئيسياً في مكافحته.

4. الحاجة الماسة لاقتراح صياغة استراتيجية أفريقية لمكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي قد يسهم في تعزيز العلامة الوطنية المصرية بين دول القارة، ويخلق مجالًا للتقارب مع بعض الدول الأفريقية المحورية الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة، خاصة مع كونها تحديًا واسع الانتشار في دول شمال القارة ودول القرن الأفريقي ودول الساحل الأفريقي. فالثابت أن الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود تستدعي بالضرورة جهودًا متكاملة للتصدي لها على نحو ملائم.

5. على الرغم من تصنيف مشكلة الإرهاب كخطر دولي عابر للحدود وفق ما أثبته العديد من التجارب حول العالم، إلا أن الظاهرة تحمل كذلك بعدًا محلياً واضحًا حيث تميل للظهور والتجذر في أطوارها الأولى كمشكلة محدودة النطاق الجغرافي. على هذا يصبح من المهم إدماج البعد المحلي في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وهو ما يمكن أن يتجسد على مستويين: الأول منهما هو تطوير نظم وآليات الحكم المحلي بحيث تصبح أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية بصورة مبكرة دون الحاجة لتدخل مباشر من المركز، أما المستوى الثاني فيتعلق بتبني استراتيجيات تنموية متوازنة تأخذ في الحسبان الخصوصيات الاقتصادية التي تميز بين مجتمع محلي وآخر.

خاتمة

التجربة النيجيرية في مكافحة الإرهاب على ضوء تجارب دول العالم الإسلامي يمكن الخروج بعدد من النتائج والملاحظات الختامية بشأن الخبرة النيجيرية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، إلا أن القيمة التحليلية لهذه القراءة تبرز بصورة كبيرة من خلال وضع الحالة النيجيرية جنبًا إلى جنب مع حالات مشابهة من دول العالم الإسلامي، والتي تتلاقى مع نيجيريا في عدد من السمات الهيكلية المتصلة ببنية الدولة وطبيعة مؤسساتها السياسية والأمنية، فضلًا عن ظهور نمط من الاستجابات المتشابهة تجمع هذه الحالات بالحالة النيجيرية.

1. التداعيات المختلطة لحجم الدولة الكبير

على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب لم تفرق بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة من دول العالم الإسلامي، فإن التجربة النيجيرية تتشابه مع عدد من التجارب الرئيسية الأكثر أهمية، وفي مقدمتها التجربة المصرية بجانب تجارب عدد من الدول كبيرة السكان كإندونيسيا وباكستان، وكبيرة المساحة كالسعودية. حيث تجاوز عدد سكان نيجيريا 200 مليون نسمة في عام 2020، احتلت بها المرتبة الأولى أفريقياً، كما تناهز مساحة نيجيريا المليون كيلومتر مربع، كما تُعد نيجيريا الاقتصاد الأكبر في القارة الأفريقية، مستفيدة من كونها من بين كبار منتجي ومُصدري النفط عالمياً، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي 430 مليار دولار في عام 2020. صحيح أن المجتمع النيجيري منقسم دينياً، ولا تتجاوز نسبة المسلمين فيه 55% من إجمالي السكان، إلا أن هذا الوضع يعني وجود أكثر من مائة مليون مسلم، يتركز أغلبهم في الشطر الشمالي من البلاد. وبقدر ما استفادت الحكومات النيجيرية المتعاقبة من مزايا الحجم الكبير، في ظل توافر نسبي للموارد المحلية لتمويل عمليات مكافحة الإرهاب، مقارنة بدول الساحل التي تعتمد كلياً على العون الخارجي، أو من حيث توافر المقاتلين في صفوف قوات الجيش والشرطة؛ فإن هذا الوضع فرض صعوبات إضافية، كالحاجة لتغطية مساحة جغرافية شاسعة، والاضطرار لخوض المواجهات في مناطق مأهولة بالسكان.

2. الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب

تقليدياً تتمتع نيجيريا بمؤسسة عسكرية قوية كانت قادرة في العديد من المناسبات على مواجهة مختلف التحديات الأمنية الخطيرة في الداخل. فوفق مؤشر Global Fire Power تحتل القوات المسلحة النيجيرية المرتبة الخامسة والثلاثين عالمياً والرابعة أفريقياً بعد مصر وجنوب أفريقيا والجزائر. وقد مكن هذا الوضع نيجيريا من الاستغناء عن الدعم العسكري الخارجي المباشر، على العكس من دول إقليم الساحل الأفريقي، كما سمح لها بالتمسك بالتواجد المباشر على كامل رقعة الإقليم من دون أن تشهد البلاد ظاهرة انسحاب الدولة من مساحات شاسعة وتركها لسيطرة التنظيمات الإرهابية، على غرار ما شهدته مناطق جاو وكيدال شمال مالي على سبيل المثال. كذلك كانت القوات المسلحة النيجيرية قادرة على مواكبة التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية، خاصة في مرحلة ما بعد مبايعة تنظيم داعش، سواء كان هذا التطور على مستوى التكتيكات أو على مستوى التسليح. لكن بسبب الحضور القوي للمؤسسة العسكرية النيجيرية في مسار التطورات السياسية منذ الاستقلال، كثيرًا ما تحول دورها في مكافحة الإرهاب لأحد مجالات الضغط والتنافس السياسي، حيث تصاعدت الأصوات التي تطالب الدولة النيجيرية بالتوقف عن نهج المواجهة المباشرة، والدخول في حوار مباشر مع التنظيمات الإرهابية يفضي لتوقيع اتفاق ينهي حالة الاقتتال الدائر منذ نحو عقد.

3. التحديات الناجمة عن تحولات الإرهاب العالمي

فرض العديد من التحولات التي شهدتها التنظيمات الإرهابية العالمية الرئيسية، وبوجه خاص القاعدة وداعش، العديد من التحديات على كل دول العالم الإسلامي المنخرطة في جهود التصدي لهذه التجربة. فمع انتشار التنظيمين من جزيرة سولاويزي في إندونيسيا شرقًا وحتى الساحل الأفريقي المطل على المحيط الأطلنطي غربًا، اتسع نطاق التأثر بما شهدته التنظيمات الإرهابية من تحولات سواء على مستوى اتصال دوائر الإرهاب ببعضها البعض، أو على مستوى ما أصاب التنظيمات الإرهابية من انقسامات أدت إلى تشكيل أعداد كبيرة من الفروع المحلية الأكثر قدرة على التجذر في مجتمعاتها المحلية. فعلى الرغم من أهمية مظاهر التطور التي أدخلتها الحكومة النيجيرية على استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، لا تزال تواجه عددًا من التحديات، أبرزها تحدي التدويل، بعد أن أصبح الإرهاب في نيجيريا أكثر انفتاحًا على دوائر إرهابية أخرى، كدائرة الساحل ووسط أفريقيا ومن ورائهما التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة العالمية.

وختامًا، تظل التجربة النيجيرية واحدة من أكثر التجارب فائدة ودلالة في الكشف عن العديد من العوامل المحفزة لظهور الإرهاب وانتشاره، وفي لفت الانتباه لعدد من الممارسات الأكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب، والتي لم تصل إليها نيجيريا بسهولة، وإنما عبر مسار ممتد شهد العديد من عمليات تقويم الأخطاء. ولا تقتصر الفائدة المستمدة من التجربة النيجيرية في الحصول على عدد من الدروس المستفادة التي يمكن إسقاطها على حالات مشابهة، وإنما يمتد الأمر إلى ضرورة فتح مسارات مباشرة للتواصل مع الجانب النيجيري للاستفادة من الخبرة المتراكمة شعبياً ومؤسسياً. وتقدم الحالة النيجيرية في مختلف مراحل تفاعلها مع ظاهرة الإرهاب، العديد من الدروس المستفادة لمصر وغيرها من دول القارة الأفريقية، الأمر الذي يعزز من أهمية إطلاق آلية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدين بشأن التعامل مع الإرهاب، وبحث آليات تنسيق الجهود في هذا المجال.

خبرة باكستان مع الإرهاب

عرفت باكستان على مدار تاريخها مظاهر متعددة للنشاط الإرهابي على المستويين الداخلي والخارجي، تضمن ذلك الإرهاب العرقي الذي سيطر على كراتشي وحيدر آباد خلال أواخر الثمانينيات والتسعينيات عندما تصادم الناطقون باللغة الأردية مع جماعات عرقية وقومية أخرى، والإرهاب الانفصالي في خيبر باختونخوا وبلوشستان، وتمثلت أبرز مظاهره في تنفيذ المتمردين الذين يتألفون من مسلحين قبليين أعمالًا إرهابية ضد البنية التحتية للدولة، ولجأوا إلى القتل المستهدف لدفع أجندتهم بمساعدة مزعومة من الهند. والتهديد القومي الناجم عن شعور القوميات الأصغر بالإحباط والتهديد من هيمنة قومية البنجاب على البيروقراطية العسكرية والمدنية واعتقادهم بأن البنجاب يحتكرون الموارد الاقتصادية والاجتماعية لصالحهم.[14]

والتطرف الديني والإرهاب الطائفي الذي يُعد شكلًا رئيسياً من أشكال التهديد الإرهابي الباكستاني حالياً، ويرجع أصوله إلى الجهاد الأفغاني عندما حصل الملالي المتشددون ومعاهدهم الدينية على رعاية رسمية من باكستان والولايات المتحدة والسعودية وحلفاء آخرين خلال الحرب الأفغانية في الثمانينيات لإنتاج مقاتلين ضد الاتحاد السوفيتي، وقد تم تقسيم العنف الطائفي بشكل أساسي على أسس شيعية وسنية، وكانت المنظمات المحظورة مثل "سباه صحابة" و"جيش محمد" مسؤولة عن معظمه. والإرهاب الجهادي الذي تبلور مع الغزو السوفيتي في أواخر السبعينيات، وبعد انسحاب الأول أواخر الثمانينيات تحول هذا الكفاح المسلح

ضد الاحتلال الأجنبي إلى نوع من الحرب الأهلية التي استمرت حتى القرن الحادي والعشرين.[15]

قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 لم تكن هناك أي موجة إرهابية كبيرة في باكستان، باستثناء بعض التوترات الطائفية والعنف المرتبط بها في أجزاء من البلاد، لكن الغزو الأمريكي لأفغانستان وانضمام باكستان لجهود واشنطن في "الحرب على الإرهاب"، مثل لحظة تحول فارقة تغيرت على إثرها ديناميكيات التشدد والجماعات المسلحة في المنطقة؛ إذ وجه الجهاديون أسلحتهم نحو باكستان وليس قوات التحالف داخل أفغانستان، وأصبحت باكستان النقطة المحورية الاستراتيجية لهم، معتبرين إياها العقبة الرئيسية في جهادهم ضد قوات الاحتلال في أفغانستان. ومن حينها، باتت باكستان بؤرة عالمية للإرهاب الجهادي، استطاعت جذب العديد من العناصر المتطرفة والمسلحة من مناطق عديدة في مقدمتها الشرق الأوسط، وينظر حالياً إليها كمركز للنشاط الإرهابي العالمي. ورغم جهود الحكومات الباكستانية المتعاقبة لكبح جماح الجماعات الإرهابية، فإن باكستان لا تزال تعاني من الهجمات الدامية التي تشهدها أراضيها بين الحين والآخر[16] . ويوضح الرسم البياني التالي تطور أعداد العمليات الإرهابية في باكستان خلال الفترة بين عامي 2000 و2021.

الشكل رقم 21

تطور أعداد العمليات الإرهابية في باكستان

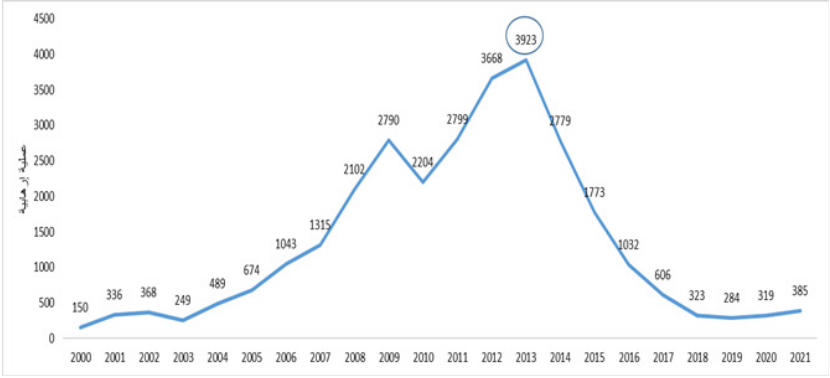

لقد ارتفع عدد العمليات الإرهابية في باكستان بشكل مستمر منذ عام 2000 حتى عام 2013 –الذي سجل أعلى مستويات خلال الفترة محل الدراسة- بنسبة تبلغ نحو 2515.3% من 150 حادثة إرهابية لتسجل نحو 3923 عملية إرهابية، ويتزامن ذلك مع السنوات الأولى للحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان، لتبدأ عقب ذلك في الانخفاض التدريجي لتصل إلى 284 حادثة بحلول عام 2019، وهي أدنى المستويات المسجلة خلال تلك المُدة، بنسبة تقدر بحوالي 92.7% (أقل من نسبة الصعود المذكورة سلفًا) بفعل الجهود الحكومية لاحتواء ومكافحة الإرهاب، لتعاود الارتفاع من جديد إلى 385 عملية إرهابية بالتزامن مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسقوط الأخيرة في قبضة حركة طالبان، وما ترتب عليه من تحول أفغانستان إلى بؤرة مهددة للاستقرار بالمنطقة في ظل تنامي نشاط تنظيم "داعش-خراسان".

ووفقًا لأحدث نسخة لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر في عام (2022) عن معهد الاقتصاد والسلام بسيدني، احتلت باكستان المرتبة العاشرة في قائمة الدول العشرة الأكثر تأثرًا بالإرهاب عالمياً؛ إذ سجلت البلاد زيادة بنسبة 5% في عدد الوفيات مقارنة بالعام السابق، وارتفع عدد الحوادث الإرهابية من 171 حادثًا عام 2020 إلى 186 حادثًا عام 2021، وكان الجيش الباكستاني الهدف الأكثر شيوعًا للهجمات؛ إذ كان 44% من جميع الوفيات المرتبطة بالإرهاب من العسكريين.

وتعج باكستان بعشرات الجماعات الجهادية المسلحة النشطة، أو تلك المصنفة على قوائم الجماعات الإرهابية، وكان رئيس الوزراء السابق عمران خان قد قدرها بما يقرب من 400 جماعة إرهابية، أبرزها: حركة تحريك طالبان باكستان، وتنظيم

داعش خراسان، وجماعة عسكر طيبة، وجماعة جيش محمد، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة الهندية، وجيش تحرير بلوشستان، وجيش العدل.

تكلفة الإرهاب في باكستان:

أدى تفاقم الظاهرة الإرهابية، وانضمام باكستان للحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان المجاورة، إلى تحملها تكاليف ضخمة، أنتجت نظامًا سياسياً هشاً، وخلقت تحولات اجتماعية وفكرية أثرت سلبًا على توجهات وسلوكيات الأفراد على المديين المتوسط والبعيد، كما حملت الاقتصاد أعباءً باهظة انعكست على تدهور المؤشرات الكلية، وهو ما سيتم تفصيله تاليًا:

1. التكلفة السياسية والأمنية:

لا شك أن استفحال الظاهرة الإرهابية داخل دولة ما، يرتب ارتدادات سلبية على العملية السياسية، تتعلق بتقويض الديمقراطية وسيادة القانون وتفاقم الاضطرابات السياسية. هذا بالضبط ما عانته باكستان؛ فعلى مدار تسع سنوات دعمت الولايات المتحدة الحكم الديكتاتوري للرئيس الأسبق برويز مشرف (1999 – 2008) باعتباره ضمانة لتعاون إسلام آباد الكامل خلال حربها ضد الإرهاب، لا سيما أن الشعب الباكستاني حينها لم يكن داعمًا لحرب الولايات المتحدة ضد طالبان في أفغانستان المجاورة، وبالتالي ارتأت الولايات المتحدة أنه من الصعوبة بمكانٍ التعامل مع حكومة منتخبة ديمقراطياً تعبر عن توجهات الرأي العام تجاه سياستها.[17]

ومع عودة الحكم الديمقراطي عام 2008 بفوز حزب الشعب الباكستاني ذي التوجه اليساري، شهدت البلاد موجة من الاضطرابات السياسية في أعقاب اغتيال رئيسة الوزراء السابقة ورئيسة حزب الشعب بينظير بوتو في ديسمبر 2007، كما وقعت عدة هجمات في خيبر باختونخوا والمناطق القبلية، استهدفت سياسيين يساريين وتجمعات سياسية في الأسابيع التي سبقت الانتخابات العامة لعام 2008[18] . الأمر ذاته تكرر بالتزامن مع الانتخابات الديمقراطية الثانية لعام 2013، التي فازت بها الرابطة الإسلامية الباكستانية

بقيادة نواز شريف، وقد أظهرت تلك الانتخابات المدى الذي يُمكن أن تذهب إليه الجماعات المسلحة للتلاعب بالنتائج السياسية من خلال العنف، واستهداف الأحزاب العلمانية.[19]

وكان لتركز العناصر الإرهابية في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية سابقًا، خلال السنوات الأولى من الحرب على الإرهاب، وبالأخص خلال عهد الرئيس الأسبق برويز مشرف - المتهم بالخيانة العظمى والمحكوم عليه بالإعدام –، أن خرجت أجزاء منها عن سيطرة الحكومة المركزية لصالح سيطرة حركة طالبان باكستان، قبل أن يتم جعلها جزءًا من مقاطعة خيبر باختونخوا بموجب التعديل الدستوري في مايو 2018، كخطوة نحو استكمال وحدة باكستان وإرساء سيادة القانون والديمقراطية في المنطقة.[20]

علاوة على ذلك، أدى تشديد قوانين مكافحة الإرهاب غير مرة إلى تعليق عدد من الحقوق الأساسية؛ فعلى سبيل المثال، أعيد العمل بعقوبة الإعدام عام 2015، ورغم أن باكستان صدقت على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، فإن تنفيذها غالبًا ما يكون موضعًا للمساومة[21] .

إضافة إلى تزايد القيود على حرية الصحافة؛ حيث تضغط الكيانات الحكومية والمنظمات المتطرفة بشكل متكرر على الصحفيين الناقدين وتهددهم بعرقلة عملهم[22] . وعلى الصعيد الأمني، أنهكت استراتيجيات مكافحة الإرهاب الباكستانية التي ركزت على الجوانب العسكرية والأمنية الخشنة وأهملت بشكل ملحوظ البُعد الفكري، الهياكل الشرطية والعسكرية بعدما ألقت على عاتقها العبء الأكبر للتصدي للظاهرة الإرهابية بكافة أبعادها ومستوياتها، مما أخر

عمليات التطوير والتحديث المستمرة على المستويات التدريبية والتنفيذية والقانونية، وكبدها خسائر مادية وبشرية باهظة. وقد انعكست هشاشة الهياكل الأمنية والشرطية وضعف النظام القانوني، في تصاعد مستويات الجريمة.[23]

2. التكلفة الاجتماعية والفكرية والنفسية

لا تقتصر أهداف الإرهاب على إحداث أضرار مادية فحسب، بل تستهدف القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للأمة، وإضعاف معنوياتها ووحدتها، حتى يسهل السيطرة عليها وتوجيهها وخلق مجتمعات عنيفة ومتطرفة وهشة. وقد ترك الإرهاب تداعيات اجتماعية وفكرية ونفسية عميقة في البلاد؛ فقد كان لتسلل الجماعات المسلحة إلى باكستان عقب الغزو الأمريكي لأفغانستان، الذين لم يكونوا جميعهم من أصل باكستاني وإنما شملوا عناصر من دول آسيا الوسطى وأفغانستان والدول العربية وغيرهم، أن روجوا لأيديولوجياتهم الدينية الخاصة، بما في ذلك الأيديولوجيات التكفيرية العنيفة، دون أن يجدوا رفضًا صريحًا لهذه الأيديولوجيات بين القبائل لاعتبارات الحساسية الدينية، بل حظي هذا الخطاب المتشدد بترحيب المنظمات الدينية ورجال الدين الذين روجوا بشكل مباشر أو غير مباشر لهذه الأيديولوجيات، بما أضر بالتماسك الاجتماعي في البلاد، وأدى لنشر الفكر المتشدد الجامد، ووفر موارد مالية وبشرية للمسلحين.[24]

وقد انعكست التحولات الأيديولوجية الدينية المتطرفة في تزايد حالات استهداف دور العبادة والأقليات الدينية؛ فمنذ عام 2007، شهدت باكستان موجة جديدة من الهجمات الطائفية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، وإن كانت حدتها بدأت في الهدوء بحلول عام 2013، لكن العام 2016 شهد 34 هجمة إرهابية طائفية نفذتها الجماعات المسلحة السنية والشيعية المحظورة، مما أسفر عن مقتل 104 شخص[25] . وبلغت أحداث العنف الطائفي بين عامي 2000 و2021 حوالي 983 حادثة، خلفت 4172 قتيلًا و5689 مصابًا.[26]

كما أدت ظروف الإرهاب والاضطرابات الأمنية والسياسية المرتبطة بها إلى مستوى مروع من انتشار الأمراض النفسية والعقلية، فبحسب المعلومات المتاحة، شهدت البلاد بين عامي 2001 و2011 زيادة بنسبة 100% في حالات الإصابة بالأمراض النفسية، لا سيما الاضطرابات المرتبطة بالتوتر والاكتئاب والقلق والاضطراب ثنائي القطب والفصام والوسواس القهري واضطراب ما بعد الصدمة، وارتفاع نسبة تعاطي وإدمان المخدرات[27] . كذلك أضر الإرهاب بالقطاعين الثقافي والرياضي، بعدما حرّم المتشددون الفن والشعر والموسيقى والرقص وغيرها من الأعمال الإبداعية، ونزح عشرات الفنانين والموسيقيين بسبب الصراع والهجمات التي يشنها المسلحون، وتسلط بعض الدراسات الضوء على كيف أدى فقدان الفن والثقافة والاحتفالات الثقافية إلى الجمود العقلي، وهو سمة من سمات المجتمعات المتطرفة.[28]

3. التكلفة البشرية:

عانت باكستان من خسائر باهظة في الأرواح كنتيجة لانتشار ظاهرة الإرهاب والعنف على نطاقات جغرافية واسعة؛ حيث بلغت 64902 حالة قتل خلال الفترة من 6 مارس 2000 حتى 7 ديسمبر 2021، بما في ذلك 20796 مدنياً، و7479 من قوات الأمن، و33419 إرهابياً، إضافة إلى 3208 آخرين غير مُحددين. ويعتبر عام 2006 مفصلياً عند دراسة حجم الخسائر البشرية للإرهاب؛ حيث شهدت العدد الأكبر من القتلى منذ بداية القرن الحادي والعشرين بواقع 1466 قتيلًا، بعدما شرع نظام الرئيس الأسبق برويز مشرف في استراتيجية لعقد صفقات سلام مع طالبان باكستان، ومنذ ذلك الحين استمر عدد القتلى في التزايد سنوياً بشكل كبير حتى عام 2011، عندما اتخذ منحنى القتلى اتجاهًا هابطًا بلغ أدناه عام 2019 بواقع 365 قتيلًا فقط،

ليعاود الارتفاع مرة أخرى خلال العامين التاليين 2020 و2021 بواقع 506 و594 قتيلًا على التوالي[29]. ويوضح الرسم التالي توزيع الوفيات بين المدنيين، وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون، والإرهابيين، خلال الفترة الزمنية المذكورة:

الشكل رقم 22

توزيع الوفيات بين المدنيين وأجهزة الأمن والإرهابيين بين عامي 2000 و2021

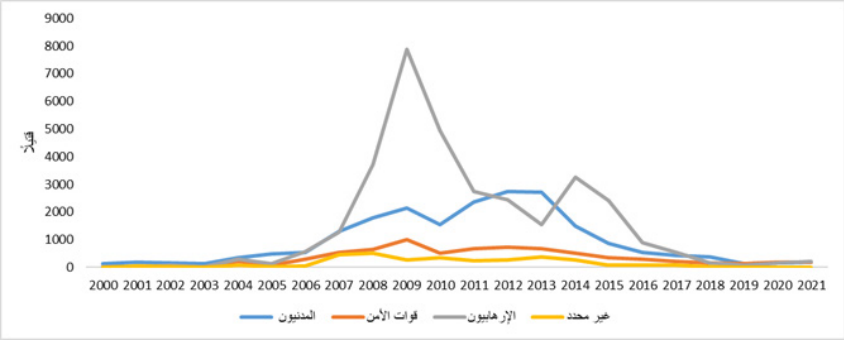

يتعلق الأمر الآخر هنا بظاهرة النزوح الداخلي. وبحسب البيانات المتاحة، فقد شهدت البلاد عام 2009 واحدة من أسوأ أزمات النازحين داخلياً في التاريخ، عندما غادر ما يقرب من 3 ملايين شخص من وادي سوات والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية سابقًا، جراء تزايد الأعمال العدائية بين الجيش والمسلحين بعد انهيار اتفاق سلام مع حركة طالبان باكستان.[30]

4. التكلفة الاقتصادية:

كبدت سنوات الحرب على الإرهاب العشرون الاقتصاد الباكستاني خسائر فادحة؛ حيث وُجهت موارد البلاد لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة، وبحسب مسؤولين باكستانيين، تجاوزت التكلفة الاقتصادية لمكافحة الإرهاب نحو 150 مليار دولار بعد التحالف مع الولايات المتحدة كدولة على خط المواجهة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2011، بسبب خسائر البنية التحتية والاستثمار الأجنبي والإنتاج الصناعي والتعويضات النقدية المدفوعة لضحايا الصراع[31] . وقد خلصت الدراسات والأدبيات السابقة إلى تأثير انتشار ظاهرة الإرهاب في باكستان سلبياً على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بسبب الإضرار بالبنية التحتية وتعطيل سير التجارة الخارجية، مما أسفر عن فقدان المنتجات الباكستانية تدريجياً حصتها في السوق لصالح منافسيها، وتوقف حركة السياحة وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فضلًا عن تزايد أعباء الديون وانخفاض الإنتاج

وارتفاع معدل التضخم. ومع ذلك، يُجادل البعض بأن باكستان استفادت من المساعدات الأجنبية خلال العقدين الماضيين، والتي قدرها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بنحو 33 مليار دولار قدمتها بلاده كمساعدات منذ عام 2002، بينما قدرها سفير باكستان السابق لدى الأمم المتحدة عبد الله حسين هارون بأقل من 10 مليار دولار.[32]

المشتركات العامة للتجربة الباكستانية في مكافحة الإرهاب مع مصر:

تعرضت مصر لموجة إرهابية ضخمة استغلالًا للاضطرابات السياسية المصاحبة لأحداث 25 يناير 2011، تفاقمت عقب إزاحة المصريين لحكم جماعة الإخوان الذي مثله الرئيس الأسبق محمد مرسي في ثورة 30 يونيو 2013، شهدت توظيف مجموعة متنوعة من الأدوات تتوزع بين الهجمات الإرهابية المباشرة التي نفذتها شبكات إرهابية محلية ودولية؛ إذ ظهرت عناصر أجنبية مرتبطة بتنظيمات داعش والقاعدة وجبهة النصرة وغيرها في بؤر الإرهاب، فضلًا عن التجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الشائعات والتشكيك في قدرات الدولة المصرية، مما استدعى تطوير استراتيجية مصرية لمواجهة الإرهاب. ويناقش هذا الجزء أوجه التشابه والاختلاف بينها ونظيرتها الباكستانية.

بدايةً، يتعين لفت الانتباه إلى اختلاف طبيعة المجتمع المصري عن نظيره الباكستاني، فبينما يحمل الأخير عوامل الانقسام والتشتت كونه مجتمعًا قبلي الطابع متعدد العرقيات والديانات؛ إذ يضم عرقيات الباكستانيين والبنجابيين والبشتون والسنديين والبلوشيين والكشميريين، يتحدثون عدة لغات محلية هي البنجابية والهندوكية والزرادشتية والبراوية والسندية والبشتو والبلوشية والسرايكية، إلى جانب اللغتين الأردية والإنجليزية الرسميتين، ويدينون بالإسلام والمسيحية والهندوسية والأحمدية وغيرها من الديانات الأخرى، فإن المجتمع المصري يتسم بدرجة عالية من الانسجام والاستقرار نظرًا لطابعه المدني والريفي، واعتناق أغلبيته الديانتين الإسلامية والمسيحية فقط، واشتراك سكانه على امتداد نطاقه الجغرافي في الحديث باللغة العربية بلهجتها المصرية إلى جانب اللغة النوبية القاصرة على سكان النوبة جنوبًا.

وقد انعكست التركيبة المشار إليها سلفًا على شكل وطبيعة انتشار الظاهرة الإرهابية في البلدين موضوع الدراسة؛ فبينما تفرقت في حالة باكستان على كامل النطاق الجغرافي للدولة بأقاليمها الأربعة: البنجاب والسند وخيبر باختونخوا وبلوشستان، فإنها انحصرت في النموذج المصري داخل نطاق جغرافي ضيق بشمال شرق محافظة شمال سيناء، وتحديدًا "مثلث العريش – رفح – الشيخ زويد" الذي احتضن أشرس تنظيم تكفيري عرفته مصر منذ نمو التنظيمات الإرهابية بها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي أطلق على نفسه "ولاية سيناء" بعد مبايعته لتنظيم "داعش"، وتُرجِع التقديرات الأمنية والسياسية ذلك للطبيعة القبلية والعشائرية لتلك المجتمعات الفقيرة والمهمشة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإدارياً، وبالتالي قد يقودها الشعور بالاغتراب والدونية للبحث عن هوية أخرى بديلة تجدها في احتضان الجماعات الإرهابية كشكل من أشكال التمرد السياسي والتخلص من الوصم بالكفر والدنس السياسي والديني من وجهة نظر الجماعات الإرهابية، علاوة على تأثر بعض الأفراد العائدين إلى مواطنهم الأصلية بعد الهجرة للوادي للدراسة أو العمل، محملين بأفكار إرهابية انعزالية ويتطلعون للبحث عن هوية لتعويض الشعور بالاغتراب الذي صاحبهم أثناء هجرتهم للوادي، فضلًا عن تأثر بعض الأفراد بالأفكار الإرهابية الوافدة عبر الحدود والمتشبعة بالأفكار الدينية المتشددة أو التوجهات العدائية القادمة من الأراضي الفلسطينية والسودان وليبيا.[33]

إلى جانب الموجة الإرهابية في شمال سيناء، كانت هناك أيضًا موجة عمليات إرهابية متفرقة وأقل حدة في محافظتي القاهرة والجيزة وبعض محافظات الصعيد والبحر الأحمر في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، شملت اعتداءات على مقرات الأمن ودور العبادة وأفراد الشرطة والقوات المسلحة ومحطات الكهرباء، نفذتها تنظيمات مسلحة فرعية كحسم ولواء الثورة وأجناد مصر وكتائب حلوان، سرعان ما حوصرت لتقتصر الظاهرة الإرهابية على المثلث العريش- رفح – الشيخ زويد.

واتساقًا مع الحالة الباكستانية، لعبت البيئات الأمنية والسياسية المضطربة على صعيد الجوار الإقليمي – أفغانستان، وكشمير في حالة باكستان، وقطاع غزة وليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي بالنسبة لمصر – أدوارًا في انتقال الظاهرة الإرهابية إلى الدولتين موضوع الدراسة.

أما على صعيد استراتيجيتي مكافحة الإرهاب في البلدين، فإنهما تتفقان من حيث الطابع الشكلي والهيكلي، لكنهما تختلفان من حيث الفلسفة والجوهر؛ فكلا البلدين وضعا إطارًا تشريعياً لمكافحة وتقويض الظاهرة الإرهابية، فبينما تمت الإشارة إلى التشريعات الباكستانية سلفًا، اشتمل التشريع المصري على حزمة متكاملة من القوانين لمحاصرة الظاهرة على كافة المستويات، منها: قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 والمعدل بقانون رقم 15 لسنة 2020، وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم 8 لسنة 2015 المعدل بقانون رقم 11 لسنة 2017، والقانون رقم 2 لسنة 2020 والقانون رقم 14 لسنة 2020، وقانون تنظيم إجراءات التحفظ والحصر والإدارة والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين رقم 22 لسنة 2018، وقانون مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية رقم 175 لسنة 2018، وقانون التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء رقم 14 المُعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2015، وتعديلات بعض أحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال بموجب القانون رقم 17 لسنة 2020. [34]

كذلك أصدرت الدولة المصرية عددًا من القرارات لتعضيد المنظومة المصرية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، منها قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 23 لسنة 2020 بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم 38 لسنة 2020 المنظم للضوابط الرقابية لسماسرة العقارات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 2 لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. [35]

وعلى غرار الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب الباكستانية (ناكتا) التي تأسست عام 2013، أنشأت مصر المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف عام 2017 بهدف

حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من مسببات الإرهاب ومعالجة آثاره عبر إقرار استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف داخلياً وخارجياً، والتنسيق مع المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية لتمكين الخطاب الديني الوسطي المعتدل، ووضع الخطط اللازمة لإتاحة فرص عمل بمناطق التطرف وإنشاء مناطق صناعية بها، ودراسة أحكام التشريعات المتعلقة بمواجهة الإرهاب داخلياً وخارجياً، والارتقاء بمنظومة التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية مع المجتمع، وإقرار الخطط اللازمة لتعريف المجتمع الدولي بحقيقة التنظيم الإرهابي ودور الدول والمنظمات والحركات الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية، وتحديد محاور التطوير المطلوب تضمينها بالمناهج الدراسية، ومتابعة تنفيذ إجراءات التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية والإرهابيين، ورصد التحويلات المالية للعناصر والتنظيمات الإرهابية.[36]

ومع ذلك، بعكس باكستان التي ركزت بشكل كبير على المواجهة الأمنية/العسكرية ولم تنتبه لضرورات البُعدين الفكري والتنموي للقضاء على جذور الظاهرة الإرهابية ومعالجة المحفزات العقائدية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل كبيئة حاضنة ومفارز للأفكار والتوجهات المتطرفة إلا مؤخرًا، حيث تم تضمينهما في سياسة الأمن الداخلي الوطنية 2018-2023، بينما خلت خطة العمل الوطنية 2014 منهما، مُركزة فقط على المواجهة الخشنة؛ أدركت مصر منذ البداية أن المكافحة الإرهابية الجادة

والفاعلة تطلب مقاربة شاملة تركز على الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. ومع ذلك، ترفض مصر قطعًا أي شكل من أشكال الحوار أو الاتفاق مع الجماعات المسلحة، بعكس باكستان التي اختارت في إحدى المراحل إجراء محادثات مع المسلحين والتوصل لاتفاقيات للحفاظ على السلام.

وفيما يتعلق بالبُعد الأمني، نفذت الدولتان عمليات عسكرية كبرى لاستهداف العناصر الإرهابية وتدمير بنيتها التحتية، ففي حين وجهت القوات المسلحة والشرطية الباكستانية 1650 ضربة عملياتية بين عامي 2009 و2018، نفذت القوات المسلحة المصرية 10 عمليات عسكرية شاملة وموسعة لمكافحة الإرهاب. أما ما يميز البلدين، فهو تلك الخطوات الكبيرة التي أنجزتها مصر على صعيد المقاربة الفكرية والتنموية؛ فقد اهتمت الدولة بتجفيف المنابع الفكرية للتطرف باعتباره العنصر المُغذي للظاهرة الإرهابية عبر التأويل الصحيح للنصوص الدينية وبناء سرديات مضادة لتلك التي تتخذها الجماعات الإرهابية أساسًا لممارسة نشاطها مع العمل على هدم الأخيرة وإظهار زيفها وبطلانها، ونظرًا لطابعها الديني والأيديولوجي فإن العبء الأكبر للمواجهة وقع على عاتق المؤسسات الدينية بعدما دعت القيادة السياسية إلى تجديد الخطاب الديني القائم.

وانطلاقًا من المقاربة المصرية الشاملة للتصدي للإرهاب ومواجهة الفكر المتطرف، وإيمانًا بأن التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي والاجتماعي يُساهمان في خلق بيئة طاردة للإرهاب والتطرف واقتلاع الجذور الرئيسة لهما؛ فقد بذلت الدولة جهودًا حثيثة للنهوض بالاقتصاد المصري ومؤشراته وتطوير البنية التحتية ومشروعات التحول الرقمي، واعتماد مبادرات لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب، فضلًا عن الاهتمام بنشر الوعي والفكر الصحيح بقضايا التنمية. وفي هذا الصدد، احتلت سيناء مكانة جوهرية في مخططات التنمية الشاملة؛ إذ تم إنفاق أكثر من 650 مليار جنيه على مشروعات تنمية سيناء منذ عام 2014، بينما زادت الاستثمارات العامة الموجهة لسيناء خلال 8 سنوات، بنسبة 415%.

وعلى صعيد تجفيف منابع تمويل الإرهاب، عانى نظام مكافحة تمويل الإرهاب الباكستاني ثغرات جعلت قسمًا كبيرًا من القطاع المصرفي - الرسمي وغير الرسمي

- خارج نطاق قوانين مكافحة غسيل الأموال وغير خاضع للوائح الخاصة بتحديد الحسابات والمعاملات المشبوهة، بينما نجحت مصر في تجفيف مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية من خلال الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي والجهات المعنية والتحفظ على أغلب المنشآت الاقتصادية والتجارية التابعة لجماعة الإخوان الإرهابية.[37]

استنتاج ختامي:

نجحت المقاربتان المصرية والباكستانية في تحجيم الظاهرة الإرهابية خلال السنوات الأخيرة بدرجات متفاوتة؛ لكن تبرز المؤشرات فاعلية أكبر للمقاربة المصرية عكسها الانخفاض الكبير للعمليات الإرهابية. ومع ذلك، لا يُمكن مقارنة طبيعة الظاهرة الإرهابية في مصر بباكستان؛ نظرًا للتباينات العديدة المشار إليها سلفًا، والتي يعكسها حجم العمليات الإرهابية في البلدين؛ حيث يُظهر الرسم البياني التالي وجود المنحنى المُعبر عن عدد العمليات الإرهابية في مصر أسفل ذلك المُعبر عن عدد العمليات الإرهابية في باكستان على طول

الخط، وحتى في العام 2015 الذي يُمثل ذروة العمليات الإرهابية في مصر، فإنه سجل مستويات منخفضة (594 عملية) مقارنة بباكستان (1773 عملية).

الشكل رقم 55

مقارنة بين العمليات الإرهابية في كل من مصر وباكستان بين عامي 2014 و 2020

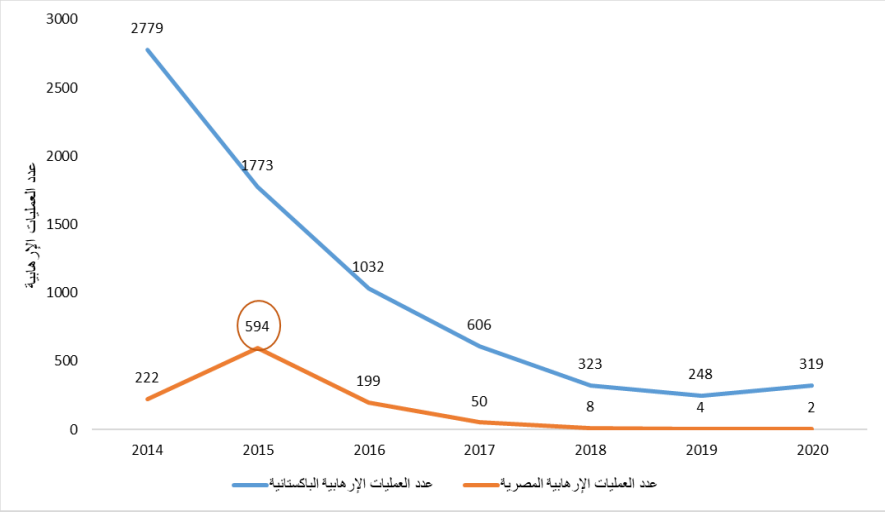

ويرجع ذلك إلى فاعلية وجدية استراتيجية مكافحة الإرهاب المصرية التي أسفرت عن تصفية أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية، وتجفيف منابع التمويل المادي والدعم اللوجيستي، وتأمين الحدود، وضرب الأساس الفكري للإرهاب، وإضعاف بنية التنظيمات الإرهابية الجديدة التابعة لجماعة الإخوان الإرهابية المتمثلة في تنظيمي حسم ولواء الثورة داخل العمق المصري في الوادي والدلتا.

وعلى الجانب الآخر، لم تكن خطة العمل الوطنية الباكستانية مكتملة، ولم تتطرق أبدًا للجذور العميقة للإرهاب، كما أن الحكومة الباكستانية لا تعترف بأن الأيديولوجيات الداعمة للإرهاب تجد طريقها في القوانين الباكستانية والمناهج التعليمية والسياسات الحكومية، وظلت إسلام آباد توجه اللوم إلى الهند في انتشار الإرهاب بالبلاد، فيما ترفض التعامل مع جميع الجماعات الجهادية على قدم المساواة.

قائمة المصادر

2. The Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index https://www.economicsandpeace.org/

3. UgwuChristainChibuike, Eme Innocent Okechukwu, “Terrorism & its Socio-Economic Effects in Nigeria”, Journal of Contemporary Research in Social Sciences (Vol. 1, No.5, 219), pp.105-107

4. International Organization for Migration (IOM), Within and Beyond Borders: Tracking Displacement in The Lake Chad Basin (Dakar: International Organization for Migration, Regional Office for West and Central Africa, 2016). pp. 5-6.

4. International Organization for Migration (IOM), Op. cit., pp.7-8.

6. Ojochenemi J. David, Lucky E. Asuelime and Hakeem Onapajo, Op. cit.,pp. 85-86.

- Akepe Linus Enobi and Samuel F. Johnson-Rokosu, "Terrorism Financing: The Socio-Economic and Political Implications of Boko Haram Insurgency in Lake Chad Basin", Academic Journal of Economic Studies (Bucharest: Christian University in Bucharest, Vol. 2, No.1, March 2016), p.34.

7. Connect Africa, Social Violence in Nigeria (Baltimore: Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, 2014). http://www.connectsaisafrica.org/wp-content/uploads/2014/10/Table3.htm

8. OluwakemiAbimbola, “Boko Haram attacks Gubio, Magumeri LGs in Borno”, Punch, August 22, 2019. https://punchng.com/boko-haram-attacks-gubio-magumeri-lgs-in-borno/

9. Stella Wolf, "Nigeria's Super-Camps Strategy: early gains, disappointing outcomes”, Security Praxis, June 26, 2020. https://securitypraxis.eu/nigeria-super-camps/

10. Jacob Kurtzer and Obi Anyadike, “Deconstructing Disarmament and Reconciliation Programs in Northeast Nigeria”, Center for Strategic & International Studies (CSIS), January 10, 2022. https://www.csis.org/analysis/deconstructing-disarmament-and-reconciliation-programs-northeast-nigeria

11. John Campbell, “Nigerian Military Introduces Controversial Plans to Identify Terrorists and Criminals”, Council on foreign Relations (CFR), October 30, 2019 https://www.cfr.org/blog/nigerian-military-introduces-controversial-plans-identify-terrorists-and-criminals

12. Isaac Olawale Albert, “Rethinking the Functionality of the Multinational Joint Task Force in Managing the BokoHaram Crisis in the Lake Chad Basin”, Africa Development (Dakar: CODESRIA, Vol. 42, No. 3, Special Issue onSecurity Regimes in Africa – Prospects and Challenges, 2017), pp. 123-26.

13. Implementation of Regional Stabilization Strategy, Lake Chad Basin Commission https://cblt.org/implementation-of-regional-stabilization-strategy.

14. Muhammad Irshad, “Terrorism in Pakistan: Causes & Remedies”, the Dialogue, Vol. 6, Issue. 3 (30 September 2011), pp. 227-229.

15. Ibid.

16. “Pakistan - Terrorist, insurgent and extremist groups”, Institute for Conflict Management, accessed on 5/12/2021, at: https://bit.ly/3q4atfQ.

17. “The Cost of Conflict in Pakistan”, Center for Research and Security Studies – CRSS, accessed on: 9/12/2021, at: https://bit.ly/3DVQxRb, pp. 10-11.

18. “The State of Conflict and Violence in Asia – Pakistan”, The Asia foundation, 18 October 2017, accessed on: 10/12/2021, at: https://bit.ly/3mbCuRz, pp. 130-131.

19. Ibid.

20. “Political stability in a setting of extremism and weak institutions and infrastructure”, Federal ministry for economic cooperation and development, accessed on: 9/12/2021, at: https://bit.ly/3yyfOje.

21. Ibid.

22. “Datasheet Pakistan”, South Asia terrorism portal (SATP), accessed on: 9/12/2021, at: https://bit.ly/3qk7z75.

23. تم الاعتمادعلى قاعدة بيانات الإرهاب المنشورة على بوابة الإرهاب في جنوب آسيا.

24. Safdar Hussain, “Pakistan‘s achievements in war on terror but at what cost: a special review of the current decade”, Pak Institute for Peace Studies (PIPS), (2019), pp. 42-44. .

25. “The State of Conflict and Violence in Asia – Pakistan”, PP. 135-136.

26. تم الاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب المنشورة على بوابة الإرهاب في جنوب آسيا.

27. Maha Chaudhry, “Mental illness in Pakistan: the impacts of terrorism”, Princeton public health review, 3 March 2016, accessed on: 9/12/2021, at: https://bit.ly/3J6geTd.

28. Safdar Hussain, pp. 42-44.

29. “Datasheet Pakistan”, South Asia terrorism portal (SATP), accessed on: 9/12/2021, at: https://bit.ly/3yw9NUo.

30. “The Cost of Conflict in Pakistan”, p. 8.

31. “War on terror’ has cost Pakistan more than $150bn in losses since 9/11, officials say”, Arab News, 12 September 2021, accessed on: 10/12/2021, at: https://bit.ly/33zP4Ul.

32. Safdar Hussain, pp. 44-45.

33. فؤاد السعيد، "هكذا استفحلت ظاهرة الإرهاب في أطراف مصر"، حفريات، 19 مارس 2018، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/3sbZZOo.

34. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/3p0roAB.

35. منى قشطة، "نظرة على التقرير الوطني لمصر حول مكافحة الإرهاب في نسخته الثانية"، المرصد المصري، 5 أغسطس 2021، شوهد في: 13/12/2012، على: https://bit.ly/3dVwqYK.

36. "إنشاء المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف برئاسة رئيس الجمهورية"، منشورات قانونية – أرشيف رقمي، شوهد في 13/12/2021، على: https://bit.ly/3IU8QKn.

27. إيهاب نافع، "هل اجتازت مصر السنوات السبع العجاف في مواجهة الإرهاب؟"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 14 مارس 2021، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/32dnMm8.

سادسا

سياسات ومقترحات

لا تقع مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف على عاتق الدولة وحدها؛ إذ تتطلب شراكة متبادلة مع المجتمع من أجل بناء بيئات كابحة تملك المرونة والفعالية اللازمة للفظ الإرهاب كلما حاول العودة أو الظهور مجددًا. تكمن أهمية ذلك في أن نجاح الدولة المصرية في القضاء على إرهاب التسعينيات وإجبار المتطرفين على مراجعة أفكارهم، لم يمنع عودته مرة أخرى في أعقاب نشوب الثورات في العام 2011، ليتركز أكثر في شمال سيناء.

صحيح أن الدولة تكاد تكون قد قضت على الإرهاب مرة أخرى، لكن المشكلة أنه لا يوجد حل نهائي لتحدي التطرف والإرهاب؛ فالإرهابيون الذين تخلوا عن أفكارهم بالأمس قد يعودون إليها غدًا، وإن نهاية تنظيم إرهابي لا تعني أن تنظيمًا جديدًا لن ينشأ مجددًا، بل إن نمط العنف الإرهابي لم يعد يكتفي بنشر الترهيب لأغراض

سياسية، وإنما انتقل إلى محاولة التوطن الجغرافي على نحو ما سعت إليه تنظيمات الإرهاب في سيناء، لكن الدولة أجهضت المخطط.

تعني الشراكة بين الدولة والمجتمع في مواجهة الإرهاب إنتاج رؤى وسياسات وآليات متوافق عليها وتتشارك فيها المؤسسات والأجهزة الرسمية وقوى المجتمع المختلفة؛ بحيث تمكن، أولًا، من المعالجة الهيكلية للمحفزات الدافعة للتطرف والإرهاب، وثانيًا، التطوير المستمر لأساليب المواجهة، وتكييفها مع تغيرات الظاهرة الإرهابية من حيث طبيعة الفواعل والأجيال الشبابية التي يتم تجنيدها، وثالثًا، إضفاء طابع الفعالية والاستدامة على الجهود الشاملة لمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء عبر تكريس نموذج قيمي وثقافي يجذر حالة الاعتدال، وآخر تنموي احتوائي ينشر الفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، بما يحد من تهميش الأماكن والفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي يقلل الغضب والحرمان المحفز للتطرف. وفي ضوء ذلك، يمكن طرح معالجات ومقترحات متعددة لمكافحة الإرهاب على مستويات فكرية وثقافية ومعرفية وتنموية واجتماعية من أبرزها.

1. الإصلاح الديني للخطاب والمؤسسات

يمثل الإصلاح الديني عاملًا أساسياً في مكافحة التطرف والإرهاب، ويعني ذلك الإصلاح بالأساس تجديد الخطاب الديني، وبث الحيوية فيه، وتطوير أداء ومناهج المؤسسات الدينية (الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء) بما يجعلها أولًا تملك القناعة والقدرة على الإصلاح الذاتي، وثانيًا، إشباع الاحتياجات الدينية في المجتمع، وثالثًا، نشر النماذج الدينية والفكرية الإصلاحية التي عرفها التاريخ الإسلامي، مع مراعاة التطورات الضخمة التي تعرفها المجتمعات والدول خلال القرن الحادي والعشرين. في هذا السياق نعرض عدة اتجاهات ومقترحات للإصلاح الديني لمواجهة الفكر المتطرف، منها:

- دور المؤسسات الدينية التعليمية والبحثية والوعظية هو أن تُجيب عن أسئلة الإصلاح الفكري المؤجلة، وتكرار تلك الإجابات حتى تصبح من مفردات الثقافة

الإسلامية الشائعة، متجاوزة الطروحات المستهلكة والإجابات الجاهزة التي تقفز على معطيات التاريخ وتتجاهل الواقع؛ فالتأسيس لخطاب ديني جديد تُطرح فيه الأسئلة المؤجلة، ويُفكر فيها العلماء بصوت مقروء يشارك العامة والخاصة المسكوت عنه من قضايا إصلاح الفكر الديني، إيمانًا بحق الجميع في المعرفة، هو الضمانة الحقيقية لهزيمة فكر التطرف الذي إن غُيبت جماعاته اليوم فإن أفكارها ستعود للظهور مستقبلًا بلافتات جديدة؛ لأننا ما زلنا لم نُواجه أفكارهم التي تعيش تحت جلد الثقافة الإسلامية. ولمواجهة تلك الأفكار، نحن في حاجة إلى طرح أسئلة على غرار أسئلة المشروع الفكري لأئمة الإصلاح داخل الأزهر، فليس هناك أمل في مواجهة فكرية مع جماعات التطرف دون تجديد وإصلاح حقيقي يبدأ بمساءلة الفكر الديني بشكل عام.

- تحتاج مواجهة التطرف أولًا إلى مواجهة أفكاره داخل بنية الخطاب الديني العام، ومنها مدى حقيقة الخلافة الموعود بها في آخر الزمان، والتي تزعم جماعات الإرهاب السعي لاستعادتها، وفكرة الجماعة الناجية، ومفاهيم مثل المعروف والمنكر والولاء والبراء والجهاد والمؤمنون والكفار والدولة الإسلامية، إلى غير ذلك من المفاهيم التي لا إصلاح فكري حقيقي دون إعادة بناء تصورات جديدة عنها.

- ثمة أهمية بأن تكون كتب الإصلاحيين في بؤرة اهتمام القائمين على المؤسسات الدينية، أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ محمود شلتوت والشيخ مصطفى عبد الرازق، فيتعرف الدارسون في هذه المؤسسات على أفكار وجهود الإصلاحيين الذين لا يتجاوز وجودهم في أذهان كثير من طلاب الأزهر سوى كونها أسماء قاعات دراسية داخل بعض الكليات.

- إنشاء مركز للدراسات والبحوث، وآخر للتعليم والتدريب، يحظيان بقبول المؤسسات الدينية وبالاستقلالية عنها حتى تبتعد كل البعد عن الأداء الوظيفي البيروقراطي الذي تغلب عليه الشكلية ويغيب عنه المضمون، على أن يكون منوطًا بهذين المركزين وضع خطط التطوير ورؤى التجديد والإصلاح على جميع مجالات الفكر الديني مستفيدَين من نتاج الإصلاحيين من علماء الأزهر الشريف، ومن مفكري المدرسة الفلسفية الإسلامية المعاصرة.

- أن يكون ضمن مناهج التعليم الأزهري الجامعي كتاب عن أطوار الفكر الديني؛ بحيث يرصد المراحل التي مر بها تطور الفكر الديني خلال القرن الأخير، ليتعرف أبناء المؤسسات الدينية أين كان يقف الفكر الديني وإلى أين وصل؛ وحتى يتأكد لديهم أنهم أمام فكر يتغير ويتطور. وتنبع أهمية ذلك من أنه يوجد فجوة كبيرة بين ما تعلنه القيادات من آراء في المحافل وما تعتقده القواعد من أفكار، فثمة فرق بين أن يكون الإصلاح جوهرياً حقيقياً نابعًا من التفاعل الخلاق مع مشكلات الواقع وأسئلة الحاضر ومنفتحًا على أفكار التراث المتنوعة، وأن يكون الإصلاح شكلياً محفلياً.

- أهمية وضع المؤسسات الدينية خطة عمل واضحة لمواجهة التطرف من خلال عقد مؤتمر وطني سنوياً، تشارك فيه المراكز البحثية والأقسام العلمية ذات الصلة من مختلف الجامعات المصرية وممثلي مؤسسات الدولة ذات الصلة، على أن يكون مؤتمرًا علمياً حقيقياً وليس فاعلية إعلامية لإلقاء الخطابات المنددة أو المؤيدة.

- ضرورة التنسيق بين المؤسسات الدينية بما يُحدث حالة من التكامل المعرفي والعمل المنظم المشترك، بعيدًا عن تكرار الجهود والتضارب أحيانًا. ولمزيد من الانسجام والتكامل بين المؤسسات الدينية الثلاث: الأزهر والأوقاف والإفتاء؛ يجب أن تتبنى المؤسسات الدينية رؤية ورسالة دينية مشتركة معلنة تتسق مع رؤية الدولة المصرية، والمواثيق الدولية، وإعداد خطط عمل مشتركة تكون هي ومناهج التعليم منبثقة من الرؤية والرسالة الدينية للدولة المصرية، تحت شعار "فكر إسلامي يتسق مع الفطرة الإنسانية ولا يصطدم مع العقلانية".

- إعادة النظر في طريقة كتابة السيرة النبوية؛ حيث إن كتب السيرة المتداولة اختزلت سيرة النبي – صلى الله عليه وسلم – في صورة المقاتل المُحارب الذي يخرج من غزوة ليدخل أخرى، وهذا ما استفادت منه جماعات التطرف في محاولة منح مشروعية لأفكارهم الصدامية، متجاهلين الأدوار الاجتماعية التي قام بها النبي – صلى الله عليه وسلم –، وكان لها أثر كبير في نشر قيم التسامح، والعدل والحرية، متجاهلين كذلك أن المواجهات العسكرية التي

خاضها الرسول – صلى الله عليه وسلم – فُرضت عليه فرضًا من قوم رفضوا حق المسلمين في الاختلاف العقدي، وسَعَوا إلى إبادتهم.

- أن تكون مادة الفلسفة ضمن المكون التعليمي التكميلي لطلاب جامعة الأزهر، وأن تكون مادة الموسيقى والمسرح ضمن مواد النشاط في المعاهد الأزهرية.

- الاستفادة من تنوع الموقف التراثي من السنة في إعادة تصنيف وتبويب السنة وفق رؤية مدرسة الرأي، التي تُميز بين سنة الوحي التي هي بيان نبوي لمراد الله، وسنة العادات الخاضعة لسياق الوجود الاجتماعي والزمني له – صلى الله عليه وسلم –.

- استعادة التقاليد الأزهرية الأصيلة في دراسة علم التوحيد، والقائمة على دراسة مذاهب علماء الكلام من المدارس المختلفة، دراسة نقدية حرة؛ لا يُوجَّه فيها الطالب نحو مذهب معين، على حد قول شيخ الأزهر الإمام أحمد الطيب، بدلًا من فرض مذهب بعينه في منهجية قائمة على التلقين لا التفكير.

- أن يكون الجوهر الروحي للدين والإيمان حاضرًا في كافة الدراسات الدينية، وتجنب تدريس الدين بطريقة تجعل منه مطلبًا معرفياً جافاً، يُرسِّخ لثنائيات تقود إلى الإقصاء والتكفير، وليس مطلبًا رُوحياً رقيقًا.

- التأكيد على التنوع منهجًا في عرض الأفكار وجدلها؛ لأن التنوع الحقيقي يصنع خطابًا دينياً ثرياً يُواجه الاستقطاب الأيديولوجي والتعصب والشحن العاطفي بالعقلانية والحوار والنقاش، ويتصدى لدعوات الكراهية بالدعوة إلى التسامح والتعايش.

- انفتاح أكاديميات التعليم الديني العليا على التعاون البحثي مع المؤسسات المناظرة في البلاد والثقافات الأخرى، وطرح مشروعات علمية مع الجامعات العالمية المتطلعة إلى عمل شراكات علمية مع الأزهر الشريف؛ فتنمية روح الشراكة العلمية من خلال مشروعات بحثية تخدم مبادئ

الأزهر الأصيلة وتُعبر عن تفاعلاته العالمية، والتي منها "وثيقة الإخاء الإنساني"، بما يُقيم جسورًا من الحوار الحضاري البناء.

- إعداد ببليوجرافيا بالدراسات والأبحاث الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، وإتاحتها للباحثين في مختلف الجامعات والمعاهد حول العالم للتعريف باتجاهاتنا البحثية، ووضعها ضمن الخريطة العالمية للدراسات الإنسانية.

- المواجهة الحقيقية للاستدعاء النفعي من جماعات التطرف للتراث، ومحاولاتها المستمرة الاستناد إليه في خطابها الأيديولوجي، وهو ما يتطلب إنجاز وعي علمي بالتراث، عبر الاستفادة من اللسانيات الحديثة في تحليل بنية الخطاب الديني، وأن نُدرك ضرورة فهم مفردات علوم السنة والعقيدة والفقه وأصوله بدراسة تاريخ كل مفردة المفردات في ضوء المنهج العلمي؛ لنُفرز ما هو من الإسلام وما هو غريب عن فضائه، وفي ذلك ضمان لديمومة العقيدة وسلامتها وحيويتها.

- إغناء التكوين المعرفي للدارسين والمتخصصين في الفتوى؛ لأن اختزال التكوين المعرفي للمفتي في العلوم التراثية الشرعية واللغوية، وإغفال دراسة غيرها من العلوم الإنسانية اجتماعية ونفسية، يُضعف من قدرة الفتوى على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، ويجعل أحكامها إزاء الظواهر الاجتماعية والعلاقات والتفاعلات الإنسانية غير دقيقة؛ فالقضايا التي تتصدى لها الفتوى تثير تساؤلات واستفسارات تتعلق بحقائق الحياة الاجتماعية، وتُركز على فهم وتحليل نشاطات الإنسان المختلفة، وتُحاول تعليل أسبابها وتشخيص نتائجها وملابساتها؛ نظرًا لتداخل الوظائف الاجتماعية واتصال أجزائها اتصالًا وثيقًا، وهذا يتطلب العديد من العلوم والمعارف التي لها صلة بالإنسان وحركة الاجتماع، والتي يتعين على صانع الفتوى دراستها.

- مواجهة إشكالية تداخل والتباس المفاهيم في عقل المُلقي والمُتلقي؛ فالمفاهيم ليست كما يتم تلقينها للطلاب جامعة مانعة وفقط، وإنما هي أيضًا متغيرة متطورة، ومتداخلة. لذا فمن الضروري تبني خطاب

ديني واضح يُميز بين ألفاظ: الإسلام والفكر الديني، الدين والتدين، للخروج من حالة الالتباس التي عززها خطاب الجماعات خلال عقود مضت، لا سيما أن بناء الوعي هو الضمانة الحقيقية من التطرف.

- لا تقف المهمة الحقيقية لوزارة الأوقاف الدينية عند حوكمة المساجد الأهلية؛ فمن المهم إصلاح الفكر الديني للخطباء المنوط بهم تجديد وتوصيل الخطاب الديني؛ لذا فمن المهم إعادة النظر في شروط من يشغل وظيفة إمام وخطيب، فلا تقتصر على ملكة الحفظ، وأن تتسع الشروط لتشمل مهارات التواصل والملكات الإبداعية والنقدية المنهجية، بما يُمكّنه من قراءة التراث الوعظي بعين فاحصة، ويكسبه القدرة على التمييز بين ما يُمكن الاستعانة به منه وما ينبغي نقده وتجاوزه. أيضًا فمن الضروري إعادة النظر في المادة التدريبية في مراكز التدريب بالوزارة، وتأهيل القائمين على التدريب في ضوء رؤية واستراتيجية لمسار إصلاح الفكر الديني، يُشارك في إعدادها مع المؤسسات الدينية الرسمية مراكز بحثية وأقسام الدراسات الفلسفية والعلوم الاجتماعية في الجامعات المصرية، وكل المؤسسات ذات الصلة، وتقديمها كمشروع وطني يحظى بالتعريف والدعم والتطبيق اللازم.

- إعادة النظر في المناهج المتبعة في تدريس العربية والعلوم الإسلامية، التي تعتمد على حفظ المتون ودراسة الحواشي، وضرورة تعلم اللغة العربية وفق مناهج ونظريات علم اللغة التطبيقي، ودراسة العلوم الإسلامية في ضوء المنهجيات المعاصرة في الدراسات الإنسانية، كذلك تعريف الطلاب الوافدين بنتاج المفكرين والأدباء المصريين من أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم والعقاد وزكي نجيب محمود؛ فبعض الطلاب الوافدين يصفون كتابات هؤلاء الأدباء والمفكرين بالكفرية،

كما أنهم لا يستطيعون التعمق في فهم النصوص المعاصرة، ويفتقدون القدرة على التمييز بين الحقيقة والإدعاء إذا ما واجهوا كتابات جماعات التطرف، فبرغم إجادة الوافدين قواعد اللغة نحوًا وصرفًا، وحرصهم على حفظ المتون، فإنهم لا يكتسبون مهارات فهم ونقد المقروء والمسموع.

إن الدين مكون رئيسي للثقافة المصرية، ولن يكون ممكنًا تطوير ثقافتنا وإعادة بناء الإنسان المصري بغير تطوير الخطاب الديني، وأول طريق الإصلاح أن تتبنى المؤسسات الدينية فكرًا نقدياً في دراستها للموروث التراثي الذي تنطلق منه الجماعات المتطرفة في صناعة فكر التطرف، وأن يتم إفساح المجال لروافد تراثية طالما تعرضت للإهمال أو التشويه، ودمجها في الخطاب الديني العام، حتى نخرج من حالة التصنيف المستمر والثنائيات التي لا تنتهي، والتي تُروِّج لها جماعات الإرهاب؛ لذلك فمن الضروري استرداد الإنسان مُنتج الأفكار، فمواجهة التطرف تبدأ من تطوير مناهج الدراسات الإنسانية بما فيها دراسات الفكر الديني، وليس الدراسات الطبيعية فحسب، وتحقيق النمو الحضاري ليس طريقه العُمران فحسب، بل بناء الإنسان وطريقة تفكيره.

2. الإصلاح الثقافي وتشارك الدولة والمجتمع:

الثقافة هي الوعاء الذي يتشكل فيه الوعي والأفكار والهوية والسلوكيات في المجتمعات؛ لذلك فهي تمثل مجالات رئيسية لمكافحة التطرف والإرهاب، فعبر الثقافة تكريس الاعتدال وقبول الآخر والقيم المدنية الحديثة الداعمة للدولة الوطنية ودفع النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. ولا تقع مهمة بناء ثقافة مضادة للتطرف والإرهاب في مصر على عاتق مؤسسات كوزارة الثقافة فحسب، وإنما على العديد من مؤسسات الدولة والمجتمع. لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن ثمة أنواعًا من الثقافات المختلفة يتلقاها المواطنون، فهناك ثقافة إجبارية يتلقاها المواطن عبر المدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة، وثقافة شبه إجبارية يتلقاها عبر التليفزيون والصحافة والإنترنت، وثقافة اختيارية عبر شراء الكتب أو الذهاب إلى السينما أو المسرح أو حضور ندوة أو غير ذلك مما قد تقدمه وزارة الثقافة. في هذا الإطار، يمكن طرح مجموعة من المقترحات لجعل الثقافة أكثر قدرة على مكافحة التطرف والإرهاب؛ بحيث تعبر عن ثقافة تشاركية بين الدولة والمجتمع في مكافحة التطرف:

- تسويق كتب وزارة الثقافة إلكترونياً، مع زيادة النشر الإلكتروني للكتب الحديثة، وعمل مسابقات في التأليف الإبداعي للشباب، وترويج الأعمال الفائزة على مواقع المؤسسات الثقافية بالوزارة.

- التوسع في الاهتمام بالمدونات، نظرًا لأنها جنس أدبي إلكتروني جديد يعتمد على ديمقراطية الإبداع والتلقي، وإقامة مسابقة لها، وطباعة الجيد منها، وكانت هيئة الكتاب قد أنشأت سلسلة لهذا الغرض عنوانها: مدونات عصرية. والمطلوب تطوير هذه السلسلة والتوسع فيها.

- عمل مسابقات شبابية للقراءة، وتحميل وعرض الكتب على الإنترنت، مع نشر بعض كتب التراث، والكتب التي سقطت حقوق تأليفها، مجانًا للجمهور على مواقع المؤسسات الثقافية للوزارة، وكذلك عمل ندوات حوارية مع الشخصيات البارزة في المجتمع في المجالات كافة، باستخدام (الفيديو كونفرانس) في قصور الثقافة بالمحافظات والقرى.

- الاهتمام بالتوثيق والنشر الإلكتروني للمتاحف والمعارض الفنية على مواقع الوزارة المعنية، حتى تذهب الأعمال الفنية إلى الجمهور الذي لا يأتي إليها في سائر المحافظات، مع نشر أقراص مدمجة لأعمال كبار الفنانين المصريين والعالميين وتسويقها، تفاديًا لارتفاع أسعار كتب الفن التشكيلي المطبوعة، مع عمل معارض فنية للشباب على شبكة الإنترنت تفاديًا لضيق قاعات الفن التشكيلي وقلة عددها، وضعف عدد المترددين عليها، وتسويق المنتج التشكيلي إلكترونياً.

- التوسع في تنظيم مسابقات ومهرجانات أفلام الموبايل لاكتشاف المواهب السينمائية، وكذلك نشر إنتاج فرق الأوبرا على أقراص مدمجة وعلى المنصات الإلكترونية المناسبة، مع إنشاء قناة تليفزيونية لوزارة الثقافة على شبكة الإنترنت للترويج للثقافة والفنون الراقية، وعمل الدعاية المناسبة لها.

- مواجهة حروب الجيل الرابع التي تسعى إلى التشكيك والترويج لمغالطات حول الدولة والمجتمعات، عبر استراتيجية تستند لأربعة مبادئ، هي: الحضور الدائم والمنظم بالرأي والمعلومة والتوضيح في جميع منابر

العالم الافتراضي، والرد على التهديد المعلوماتي بنفس طريقته لتصحيح المفاهيم لدى الجمهور الذي استهدفته الشائعة، والشفافية في إدارة المعلومات؛ فالتعتيم لم يعُد ممكنًا في عصر الإتاحة، حتى لا تصل المعلومة مصبوغة بالصبغة الأيديولوجية لناقلها، وتطوير الإعلام التقليدي شكلًا ومضمونًا، بحيث يصبح قادرًا على مخاطبة الشباب الذي نشأ في أحضان الإعلام البديل، بحيث يصبح سريع الإيقاع ومتنوعًا وتفاعلياً.

- مواجهة نخبوية الثقافة وتمركزها المفرط في القاهرة على حساب المحافظات والكفور والنجوع، مما يتيح ملء الفراغ الثقافي الموجود خارج العاصمة والحواضر الكبرى، بما يتيح مجالًا واسعًا لانتشار التيارات المتطرفة. فعلى سبيل المثال لا يوجد فرع لأكاديمية الفنون خارج القاهرة إلا في الإسكندرية منذ عام واحد فقط، كما يتكون البيت الفني للمسرح من 11 فرقة، بينهم 9 بالقاهرة و2 بالإسكندرية، والبيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية يتكون من 7 فرق لها مسرح واحد هو مسرح البالون في العجوزة، وصندوق التنمية الثقافية يمتلك 16 مركزًا إبداعياً: 15 بالقاهرة و1 بالإسكندرية، ويمتلك قطاع الفنون التشكيلية 33 موقعًا، منهم 4 فقط خارج القاهرة.

- تطوير أداء الهيئة العامة لقصور الثقافة في المحافظات، خاصة أنها تمتلك أكثر من 500 موقع ثقافي بجميع محافظات مصر، وإن كان معظم هذه المواقع لا يزيد حجمه عن شقة مكونة من غرفة واحدة في مساكن شعبية؛ حيث كان التوسع الأفقي هو الهم الشاغل للسياسة الثقافية التي تحكمها، وليس الاهتمام الرأسي بكيفية التشغيل الأمثل للمواقع الموجودة بالفعل.

- إعادة تشغيل قصور الثقافة التي تعطل العمل بها بسبب عدم التأمين ضد الحريق، وضعف الميزانيات المرصودة للأنشطة.

3. التشبيك المعرفي بين الدولة ومراكز الفكر:

يمثل التشبيك المعرفي بين الدولة ومراكز الفكر والبحث أحد المداخل لبناء القدرة المعرفية على إنتاج حلول وأفكار متطورة لمواجهة الظاهرة الإرهابية. هنا، ثمة اقتراح بإنشاء شبكة وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف، يجتمع تحت مظلتها مراكز البحث والباحثون والمفكرون المهتمون بقضايا الإرهاب والتطرف؛ بحيث تكون المهام المقترحة لهذه الشبكة كما يلي:

- نشر البحوث وتطوير المقترحات والسياسات لمواجهة التطرف والإرهاب، والتواصل مع أجهزة الدولة العاملة في هذا المجال لتبادل الرأي والمعرفة والأفكار، بغرض إحكام وتطوير السياسات المطبقة.
- تتبنى هذه الشبكة شعار "من أجل حياة آمنة كريمة"؛ بحيث تكون رسالة التقاء بين الدولة والمجتمع في مكافحة الإرهاب تنموياً وثقافياً.
- تحرص الشبكة على صياغة رؤية وطنية موحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب؛ بحيث تراعي نضالات الحركة الوطنية وتوافقاتها التاريخية، وإنجازات الدولة الحديثة في تاريخ المصريين ومرجعيتها وقيمها وانتصاراتها، وإسلام الخبرة المصرية، والمركب الحضاري المصري متنوع العناصر، والشراكة الوطنية بين كل المصريين.
- تهدف الشبكة إلى تمكين وإعادة الدمج والتأهيل للمواطنين، وتضع الاستراتيجيات الحمائية والاستباقية، وتقترح/تشارك في وضع السياسات للجهات التنفيذية، خاصة التي لها تعامل مباشر مع المواطنين، وإطلاق المبادرات الوطنية والتشبيك بين المبادرات المتنوعة والتعريف بها والتنسيق بينها.
- تعمل هذه الآلية المقترحة على التنسيق بين الآليات والجهات المختلفة المعنية بملف الإرهاب، كما يمكن أن تجمع في عملها بين المستويات الجزئية والكلية، التي تتعاطى مع مسألة الإرهاب ببعديه المادي والفكري والتي تشمل المنع والاستباق، وإعادة التأهيل وإعادة الدمج، وتصحيح المفاهيم ونشر الوعي الصحيح.

4. فتح المجال العام وتعميق تمثيلية النظام السياسي

- استبعاد التيارات والجماعات المتطرفة أمر أساسي لحماية نظامنا السياسي ضد اختراقاتها. في نفس الوقت، فإن فتح قنوات ومؤسسات النظام السياسي بما يسمح بتمثيل التيارات والجماعات المناصرة لمبادئ الدولة الوطنية الحديثة الديمقراطية هو أمر ضروري لتعميق التمثيل الشعبي للنظام السياسي، ولتعزيز وتنظيم الظهير السياسي للنظام الوطني الديمقراطي الحديث.

- تعميق المشاركة السياسية عبر إصدار تشريع المحليات، وتنظيم انتخاباتها، بما يسمح بتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عملية البناء والتنمية الجارية على المستوى المحلي، وحماية المكتسبات المتحققة في هذا المجال (مشروع حياة كريمة نموذجًا).

- توسيع نطاق الحوار العام وفتح قنواته؛ بحيث يتاح لكل الآراء البناءة الفرصة للتعبير عن نفسها، فتعدد زوايا النظر هو أفضل السبل لتجنب المنعطفات الخطرة.

5. التنمية الاحتوائية : تطوير حياة كريمة

تمثل التنمية الاحتوائية مدخلًا رئيسياً لمكافحة الإرهاب والتطرف على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي، وذلك لكونها نمطًا تنموياً يستهدف توزيع الفرص الاقتصادية بشكل متكافئ عبر الحد من الفقر وتمكين الأفراد وتنمية رأس المال البشري؛ بحيث تصب ثمار التنمية في تعزيز التماسك والعدالة التي تمثل بيئة كابحة للإرهاب والتطرف على المدى الطويل.

برغم الضغوطات الاقتصادية التي واجهت مصر في أعقاب ثورة 2013، عندما تم إزاحة حكم جماعة الإخوان الإرهابية، فقد تبنت الدولة منظور التنمية الاحتوائية عبر إطلاق المشروعات التنموية الكبرى، كحياة كريمة (البرنامج القومي لتطوير الريف) وبرنامج تطوير العشوائيات، وغيرها من المشروعات التي تتوجه بالأساس إلى الفئات والمناطق الأكثر تهميشًا. أضف لذلك، تختص وزارات محددة بمشروعات في مناطق بعينها، كمشروع "وعي" لوزارة التضامن في محافظة المنيا، الذي يهدف إلى تغيير السلوكيات الاجتماعية السلبية المعوقة للتنمية البشرية والاقتصادية. ومع أهمية ذلك، ثمة مقترحات أساسية لتطوير **مبادرة حياة كريمة ومواجهة تحدياتها ومن أبرزها:**

- من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ حياة كريمة هو توفير التمويل الذي يتجاوز الـ 700 مليار جنيه مصري، مما يستدعي تعبئة الموارد من أجل ذلك، سواء كانت حكومية أو جهات مانحة أو القطاع الخاص أو تبرعات. والحقيقة أن اتساع مجالات اهتمام المبادرة يتيح مساحة لكافة الشركاء أن يختاروا التدخلات التي تتلاءم مع أولوياتهم. لكن تبقى المشكلة في كيفية إدارة هذه العملية بشكل سليم. وربما يكون هناك احتياج لإطار مؤسسي على مستوى كل محافظة، يشارك فيه كل الممولين لمناقشة خطط التطوير وتوزيع المسؤوليات.

ورغم أهمية كافة التدخلات المطروحة، فإنه من الضروري التنبيه إلى الأهمية القصوى للتدخلات ذات الصلة بتوفير فرص العمل. فالتحدي الحقيقي هو توفير فرص عمل لائقة تتمتع بأجر عادل وحماية اجتماعية وحقوق عمل، فلا يكفي توفير فرص عمل فحسب، خاصة في إطار اتساع القطاع غير الرسمي في مصر. هذا يقتضي طرح نموذج تنموي أكثر رحابة، ينطلق من أن الحق في العمل اللائق يتيح للمواطن مساحات أكبر للتمتع هو وأسرته بحقوق أخرى، مثل التعليم والصحة وغيرهما. ويقتضي إعمال هذا الحق مداخل مختلفة للتعامل مع مشكلة الفقر من منظور كلي لا يركز على المواطن بصفته فردًا، لكن يستهدف إحداث نقلة اقتصادية واجتماعية تحديثية في المناطق المستهدفة؛ بحيث تقوم على الآتي:

- إعادة صياغة السياسة الزراعية بشكل جذري، بما يعيد للقطاع الزراعي دوره الإنتاجي الهام في الاقتصاد القومي، ومن ثم تحديثه تحديثًا هيكلياً وكلياً. فعلى الرغم من أن قطاع الزراعة هو القطاع الاقتصادي الرئيس في الريف، فإنه يعاني مشكلات جمة ناتجة عن تقليدية هذا القطاع وعدم الاهتمام بتحديثه على المستوى القومي. فمعدلات نمو القطاع الزراعي الإنتاجي بين عامي 2020 و2021 بلغت 3.4%، وهو معدل منخفض إذا قورن بقطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات والذي يبلغ معدل نموه في الفترة نفسها 16.7%، وكذلك البناء والتشييد 6.1%. وتتمثل خطورة ذلك في أن هذا القطاع هو الموفر الأساسي لفرص العمل في الريف، كما أنه يتميز بتعدد وعمق تشابكاته بقطاعات إنتاجية أخرى، مثل: النقل والتخزين والتجارة والصناعة التحويلية.

- يعاني القطاع الزراعي من كثير من القيود المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية إقليمياً ودولياً، وتدني كفاءة النظم الزراعية، وانخفاض كفاءة استخدام المياه، وارتفاع الفاقد في الأغذية وسلاسل القيمة، فما يقرب من 15% من المحاصيل يتم فقدانه في الحصاد والتخزين والنقل. وتُعد هذه التحديات من أكثر الأسباب التي جعلت هذا القطاع طاردًا للعمالة. ومما لا شك فيه أنه رغم تقليدية قطاع الزراعة في مصر بصفة عامة، فإن التحدي أكثر صعوبة في ريف الوجه القبلي بسبب محدودية تنوع قطاعات الإنتاج وانخفاض قدرة هذا الإقليم على جذب استثمارات في قطاعات أخرى. ويسود في ريف مصر الحيازات الصغيرة، فثلاثة أرباع الحيازات أقل من خمسة أفدنة، ويشتد الأمر حدة في الصعيد؛ حيث تقل مساحة الحيازات عن ريف الوجه البحري، فضلًا عن ارتباط ريف الوجه القبلي بزراعات قصب السكر، وهي زراعات تعاني من انخفاض قيمتها من ناحية، بينما يصعب التخلي عنها لأسباب فنية واستراتيجية من ناحية أخرى.

وبناءً على ذلك، لا بد من تحديث قطاع الزراعة تحديثًا شاملًا، بما يؤدي إلى تحويله من قطاع تقليدي منخفض الإنتاجية إلى قطاع حديث ذي قيمة مضافة أعلى، جاذب للعمالة مع مظلة حمائية جيدة تشمل تأمينات اجتماعية وتأمينًا صحياً شاملًا وضمانًا لحقوق العمل، مما يضفي عليه الطابع الرسمي. ويستلزم ذلك ما يلي:

- ضخ مزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الزراعة، والعمل على تغيير منهجية إداراته من خلال التوسع في الزراعة التعاقدية وتطبيق تقنيات الميكنة الحديثة، والتي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة في صيانة الآلات وتشغيلها وإنتاج مستلزماتها.

- تشجيع التصنيع الزراعي في الريف، والذي يحقق عددًا من الأمور، أولها: مزيد من رفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وثانيها: توفير مزيد من فرص العمل المستدام وشبه المستدام خاصة للنساء، وثالثها: الحفاظ على المحاصيل الزراعية من الهدر، ورابعها: توفير الغذاء، وأخيرًا: خلق قيم عمل حداثية قائمة على الانتظام في مواقع العمل، والالتزام بالمواعيد، وتعلم معايير العمل الحديثة، مما يصب في صالح تغيير المنظومة الثقافية الحاكمة للريف، والذي يسهم في تغيير كثير من القيم الثقافية التقليدية، ومن أهمها ارتفاع معدل الإنجاب.

- إتاحة التنظيم لأصحاب المصالح، سواء في تعاونيات أو اتحادات فلاحين أو اتحادات عاملين في مجال التصنيع الزراعي. ويقتضي ذلك إعادة النظر في قوانين التعاون بشكل جذري، مما يجعلها قادرة على توفير أطر مؤسسية مرنة وناجحة للإنتاج والتسويق.

- ضرورة تنويع مصادر الإنتاج في ريف الوجه القبلي تحديدًا، من خلال توطين صناعات متنوعة فيه؛ فقد أشار تقرير التنمية البشرية لمصر 2021 إلى مشكلة كبيرة، ألا وهي أن مساهمة محافظات الوجه القبلي العشر من الفيوم إلى أسوان 12% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 88% لمحافظات الوجه البحري والمحافظات الحضرية.

- الحذر من افتراض أن التدخلات التنموية التي تقوم بها حياة كريمة ستفيد كل الفئات المستهدفة على قدم المساواة، بسبب وجود فئات هشة وضعيفة للغاية في كل المجتمعات المحلية تحتاج إلى مراعاة خصوصيتها، وبالذات النساء الفقيرات والمعيلات لأسر وذوي الهمم والأطفال. ويستدعي هذا الأمر التنبه طوال الوقت لقدرة التدخلات التنموية على إفادة هذه الفئات، ومن ثم مراعاة احتياجاتها منذ بدء عملية التصميم، مرورًا بالتنفيذ ثم المتابعة والتقييم.

- الحاجة إلى معلومات وبيانات دقيقة من الأجهزة المعنية بإنتاج البيانات في مصر عن النجوع والكفور والعزب؛ فالتفاوت الجغرافي وانعكاساته التنموية أكثر تعقيدًا من بساطة الإحصاءات التي تنظر للريف كوحدة واحدة دون تباينات. بناءً على ذلك، فإن الاقتصار على مجرد تحليل بعض الأرقام والنسب على مستوى الريف والحضر لتوضيح الفجوة الجغرافية والتفاوتات الإقليمية هو أحد مكامن الخطر الأساسية في التعامل مع هذه التفاوتات الإقليمية؛ ذلك أن القضية ذات أبعاد كيفية لا بد من أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات وصياغة التدخلات، وقبل ذلك عند التفكير في منهجية جديدة لبناء قواعد البيانات والمسوح القومية في مصر من جانب، وإعادة النظر في مؤشرات التقييم من جانب آخر، حتى لا تخفي المتوسطات القيم المتطرفة، والتي قد تشير إلى وجود فجوات تنموية لم تتم معالجتها، وهذا يقتضي الاهتمام بإجراء مسوح لاحتياجات الامتدادات الجغرافية.

6. تطوير السياسات الاقتصادية والمؤسسية

تُعد الأزمات الناتجة عن الإرهاب أكثر عمقًا وأشد تأثيرًا من مثيلاتها التي تحدث نتيجة أزمات مالية أو اقتصادية، والتي يمكن معالجتها من خلال جانب العرض أو الطلب، ولا تتعمق آثارها على المدى الطويل. أما الأزمات التي تنتج عن الإرهاب، فخصوصيتها تأتي بأن المدى الزمني الذي تستغرقه لإصلاحها طويل للغاية، ويحتاج إلى إعادة هيكلة للدولة ككل، باقتصادها في جوانبه المختلفة، وأن تكلفتها سواء السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية والاقتصادية تكون مرتفعة للغاية. في ضوء ما تقدم، وفيما يتعلق بالأزمة الأكبر والأشد تأثيرًا- وهي العمليات الإرهابية المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني وتداعياتها الاقتصادية؛ يمكن اقتراح بعض الآليات لمواجهة الآثار، من خلال السياسات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **تغيير أولويات السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي:**

- ضرورة الاعتماد على آليات تنويع الاقتصاد، والاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية باعتبارها قطاعات رائدة كالزراعة والصناعة والنقل، وبخاصة أن تلك القطاعات لها روابط وتشابكات أمامية وخلفية متعددة مع بقية القطاعات الأخرى.

- ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية في تلك القطاعات باعتبارها قاطرة للتنمية، وكذلك تشجيع الاستثمار الخاص في تلك القطاعات وكذلك الاستثمارات المشتركة بين القطاع العام والخاص، ومواجهة معوقات التصدير.

- أهمية التوسع في التكنولوجيا المالية والتعاملات الرقمية، والتي أثبتت الأزمة أهميتها القصوى في تسيير التدفقات المالية، مما يسهم ليس فقط في تيسير التعاملات، وإنما أيضًا في تخفيض التكلفة، والحد من الآثار السلبية لتلك الأزمات.

- تعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحديد الأدوار فيما بينهم، والتنسيق في تقديم الخدمات وأوجه المساعدة والتعاون للخروج من تلك الأزمات مع أقل الأضرار الممكنة.

- استكمال الربط بين الجانب الجاري والاستثماري للموازنة والخطط الاستثمارية، وفقًا لموازنات البرامج والأداء، ضمانًا لرفع كفاءة الإنفاق العام وزيادة الفاعلية في إدارة الأنشطة التنموية بالدولة.

- إعادة هيكلة بنود الدعم في الموازنة بما يضمن وصوله إلى مستحقيه، في ظل الأزمات العالمية الخاصة بارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية، والتركيز على دعم الصناعات ذات الصلة بالأزمات.

- تقديم دعم وتمويل ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة تنمية ومشغلًا رئيسياً للقوة العاملة، وخاصةً غير المنتظمة منهم.

- **تطوير السياسة الاقتصادية في الأجلين المتوسط والبعيد للتحوط من المخاطر المحتملة وتدعيم قدرات صمود الاقتصاد على مواجهة المخاطر. ومن أبرز المقترحات هنا ما يلي:**

- تنمية الصادرات، والانتقال من سياسة تصدير الفائض من الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج من أجل التصدير، والإحلال محل الواردات في السلع والخدمات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية.

- تطوير سياسات دعم الصادرات، وسرعة تسوية مطالبات المصدرين، وتفعيل دور التمثيل التجاري في الدول الأجنبية.

- إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، بما يضمن التوزيع الأمثل للموارد، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية في النمو كالتعليم والصحة والبحث العلمي، وزيادة قيمة الاستثمارات العامة بهم.

- زيادة بنود الدعم اللازمة للصناعات الوطنية لتحل محل الصناعات الأجنبية، خاصة تلك الصناعات المتوقع انخفاض الواردات منها تأثرًا بأزمة التوريد العالمية في ظل غلق الأسواق الأجنبية، وكذلك تقديم الدعم اللازم للمصدرين في القطاعات الواعدة للتصدير، وفتح أسواق جديدة بديلة عن تلك المغلقة في الوقت الحالي.

- التحول من المعدل الضريبي الموحد لكافة القطاعات العاملة بالسوق، إلى معدلات ضريبية متعددة تتوافق مع طبيعة كل نشاط/قطاع؛ بحيث يتم توفير معدلات ضريبية منخفضة للقطاعات الأكثر تضررًا.

- تقديم دعم مالي محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الضعيفة، وإنشاء صندوق للطوارئ لمساعدتها على تجنب الإفلاس، ومواجهة الأزمات المستقبلية.

- إنشاء صندوق لدعم التحويلات النقدية الموجهة للعاطلين نتيجة الأزمات والكوارث، وكذلك العمل على تقديم تدريب تحويلي لتلك العمالة لسهولة التحول إلى القطاعات الأقل تضررًا بالأزمات.

- تحويل النفقات الخاصة برسم الخطط والاستراتيجيات على المستوى القومي أو القطاعي، إلى دراسات لقياس الأثر الخاص بتلك الأزمات والتنبؤ بحجم المخاطر وسيناريوهات التعامل معها أو مع غيرها من الأزمات.

- **التدابير اللازمة لمراقبة الجماعات الإرهابية والتعامل معها لاستمرار ضبط الأوضاع الأمنية، وتتضمن أربعة محاور فرعية:**

- تعزيز الرصد المبكر للجماعات التكفيرية والمسلحة والإرهابية، واتخاذ ما يلزم من تدابير واحتياطات بشأن التعامل السريع مع تلك التهديدات المحتملة.

- زيادة المخصصات الموجهة إلى قطاعات الأمن والدفاع، وخاصة ما يتعلق بالتدريب المستمر وتطوير القدرات القتالية لكل منها.

- توعية المواطنين من خلال التواصل المناسب بمخاطر الإرهاب وتأثيراته السلبية على حياتهم واقتصاد الدولة ككل. وذلك من خلال إنشاء مجموعات عمل رفيعة المستوى لمتابعة نشاط تلك الجماعات داخل الدولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات سريعة وحاسمة في مواجهتها، وتوفير بيانات محدثة بشأن آليات التعامل معها، وإيجاد قنوات اتصال مباشرة وسريعة لإيصال المعلومات إلى المواطنين في الوقت المناسب ومن مصادر موثوقة، والعمل على تقديم التوجيهات الوطنية والإرشادات اللازمة للتعامل مع خطر تلك الجماعات، وكذلك تضافر جهود القطاع العام والخاص وتخصيص الموارد اللازمة لكل منهما في التعامل مع الآثار الناجمة عن خطر تلك الجماعات.

- التعاون على تدابير المساعدة اللازمة للفئات الأكثر تضررًا من تلك الجماعات داخل الدولة، من خلال التأكد من وصول البنية التحتية والخدمات الأساسية إلى المواطنين والمناطق الأكثر احتياجًا، لتجنب تأثرهم بتلك الجماعات أو اتخاذ تلك المناطق مأوى لهم.

7. تكثيف الاستثمار في رأس المال البشري (خدمات التعليم والصحة)

تُعد الخدمات الأساسية، وبالتحديد الصحة والتعليم، من أهم الخدمات التي تسهم في بناء رأس المال البشري، والاستثمار فيه، خاصة أنه يحتاج إلى إنفاق اجتماعي كبير على مدار فترة زمنية ممتدة، ولا يحقق آثاره إلا بعد سنوات طويلة. ويمثل هذا الأمر تحديًا في ضوء ندرة الموارد وصراع الأولويات.

يحقق الاستثمار في رأس المال البشري مجموعة من المنافع أو المكاسب الشخصية والاجتماعية، تتمثل العوائد الشخصية في مجموعة المنافع التي يحققها الأفراد من إحراز مستويات أعلى من التعليم والصحة، من ناحية ارتفاع مستوى إنتاجيتهم في سوق العمل، ومن ثمَّ مستوى دخولهم الشخصية. أما العوائد الاجتماعية، فترتبط بقدرة المجتمعات التي تضع الاستثمار في البشر في مقدمة أولوياتها على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وتوزيع الدخل على نحو يتسم بالعدالة، بما يسهم في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التنمية المستدامة.

ويرتبط العائد على التعليم طردياً بعدد سنوات الخبرة والوضع الاجتماعي للمشتغل، وقد أوضحت دراسة حديثة أن معدل العائد على التعليم في مصر بين الذكور في سن 45-20 يتراوح بين 2% و 5.7%. ويعد ذلك المعدل أقل من المعدلات المقدرة في أغلب الدول النامية. ويرجع انخفاض عائد التعليم في مصر إلى انخفاض جودة التعليم. وتشير نتائج تلك الدراسات إلى أن جودة التعليم (والتي يُعبَّر عنها بالنتائج التي يحققها الطلاب في الاختبارات المقننة أو بحجم الموارد والمدخلات المتاحة للتعليم) ترتبط معنوياً بمستوى إنتاجية الطلاب والأجور التي يحصلون عليها مستقبلًا عند الدخول إلى سوق العمل. فضلًا عن ذلك، توضح إحدى الدراسات المُطبَّقة على مصر أن جودة التعليم لا تؤثر فقط في مستوى الأجر أو العائد الذي يحصل عليه الفرد، وإنما أيضًا ترتبط إيجابياً بمعدلات العائد على التعليم، كما تُعد جودة التعليم أحد المحددات المعنوية في دالة طلب الأفراد على التعليم، جنبًا إلى جنب مع عدد سنوات التعليم واختلاف مستوى القدرات.

من ناحية أخرى، يرتبط مستوى صحة الفرد بشكل كبير بمستوى إنتاجيته، ومن ثمَّ أجره في سوق العمل، وفرص حصوله على العمل اللائق؛ فالأفراد الذين يعانون من

مشكلات صحية)جسدية أو عقلية أو نفسية(هم الأكثر عُرضة للتعطل عن العمل، كما تُعد فرص العمل المتاحة لهم في الغالب غير لائقة أو في ظروف غير ملائمة، وتكون إنتاجية هؤلاء الأفراد أقل ومعدلات تغيبهم عن العمل أعلى، بما يجعل قدرتهم على الكسب محدودة في جميع الأعمار مقارنة بنظرائهم من الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة.

ويُقصد بالعائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري مجموعة المنافع التي تعود على المجتمع بأكمله نتيجة زيادة رصيده من رأس المال البشري، سواء تمثلت تلك المنافع في عوائد نقدية كارتفاع مستوى الإنتاجية الكلية ومعدل نمو الدخل القومي في الاقتصاد، أو في عوائد أخرى غير نقدية كتلك التي تتعلق بتخفيض معدلات الجريمة وتحسين قدرة الأفراد على المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الآثار الموجبة على صحة الأفراد وقراراتهم بشأن هيكل الأسرة ومعدلات المواليد

ويقتضي ما سبق جملة من التدخلات الأساسية، تنطلق بالأساس من الحاجة إلى مدخل ديمقراطي وعادل في تطوير الخدمات الأساسية التي تُعد أحد معابر الحد من الفقر والتهميش الاجتماعي، ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون محل تركيز من قبل أهداف التنمية المستدامة 2030؛ حيث ركزت ثلاثة أهداف (هي الأهداف الثالث والرابع والسادس) بشكل مباشر على الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والصرف الصحي، في حين كانت الخدمات الأساسية ركنًا مشتركًا في باقي الأهداف الـ 17 بدرجات مختلفة، وإن كانت واضحة بشكل جلي في الأهداف الخاصة بمكافحة الفقر والجوع، والمساواة في النوع الاجتماعي، والحد من التفاوت، والمدن الآمنة والاحتوائية، (الأهداف الأول والثاني والخامس والعاشر والحادي عشر).

وهناك عدد من المعايير الأساسية التي لا بد أن تتوافر في الخدمات الأساسية، وهي الإتاحة والجودة وقدرة الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع على الاستفادة منها، وكذلك القابلية للاستدامة، ويقتضي ضمان توافر هذه المعايير ما يلي:

- إعادة النظر في معايير توزيع الخدمات الأساسية بشكل أكثر عدالة؛ بحيث يكون للأطراف، مثل النجوع والكفور والعزب، نصيب عادل من هذه الخدمات، وربما يتطلب الأمر بعد ارتفاع عدد سكان القرى المصرية، وزيادة عدد توابعها أن تتم إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القائمة وإنشاء قرى جديدة.

- توجيه مزيد من الإنفاق الاجتماعي لهذه الخدمات، خاصة في المناطق المحرومة، مما يتطلب إعادة النظر في تحديد أولويات مؤسسات الدولة التنموية، والعمل على زيادة الموارد المحلية المخصصة لذلك، وأيضًا توسيع سلطات الأجهزة المحلية في المتابعة والرقابة.

- إجراء مجموعة من التعديلات المؤسسية المطلوبة من أجل جعل العمل في المنشآت الصحية والتعليمية جاذبًا، سواء عبر تغيير نظام تكليف الأطباء، أو وضع نظم أجور وحوافز جاذبة للعاملين في هذه المنشآت.

- إتاحة مساحة للمواطنين للمشاركة في إدارة الخدمات الأساسية، ومتابعتها ومراقبتها من خلال تنشيط مجالس الأمناء في المدارس ومجالس إدارات الوحدات الصحية، وهي تضم ممثلين عن المجتمعات المحلية مع ابتداع أشكال تنظيمية أخرى مثل منتديات متابعة أداء الخدمات العامة، وهي أشكال موجودة في كثير من البلدان الآسيوية، وهدفها ليس فقط المتابعة، ولكن المساهمة في تذليل أي عقبات تحول دون كفاءة الأداء. وترتبط هذه القضية بالحوكمة، وبالأخص البعد السياسي في الحوكمة، الذي يستلزم المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، مما يستلزم دمج أصحاب المصلحة في عملية تطوير الخدمات الأساسية.

- وضع نظام متابعة وتقييم دقيق ذي مؤشرات قابلة للقياس، وهذا يُعد في الواقع البعد الفني للحوكمة. من خلال هذا النظام يتم قياس أداء كفاءة الخدمات الأساسية، وكذلك قياس مدى الرضا عنها واكتشاف ما يعوق الأداء. وبغية ضمان الشفافية والموضوعية، لا بد أن تكون الجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم مستقلة عن الإدارات الحكومية التنفيذية.

- أخيرًا، يظل التحول نحو اللا مركزية الإدارية والمالية وفقًا لما ورد في دستور 2014، إطارًا أساسياً للإصلاح الإداري والمؤسسي، مما يستلزم إصدار قانون الإدارة المحلية والشروع في إجراء الانتخابات المحلية.

سابعاً

خاتمة..
نحو حوار بين الباحثين وصناع السياسة

أخيرًا، فإن الإرهاب والتطرف لا ينشأ من فراغ، وإنما هو نتيجة لتفاعل محفزات وسياقات حاضنة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية، مع أبنية ثقافية وقيمية ملائمة؛ ذلك أن سياقات - كانتشار الفقر، والبطالة، والأمية، ونقص الخدمات العامة كالتعليم والصحة والسكن، وضيق قنوات المجال العام وضعف الثقافة التحديثية، قد تحفز لدى أفراد مستعدين نفسياً وثقافياً القابلية لرد فعل سلوكي يصل إلى حد التورط في الإرهاب، مستعينًا في ذلك بتبريرات تقدمها أيديولوجيات دينية شديدة التطرف والانغلاق.

صحيح أنه لا يمكن إقامة علاقة سببية مباشرة بين سياقات الحرمان وتحول فرد ما إلى الفكر والسلوك الإرهابي، خاصة أن بنية تنظيمات الإرهاب تمزج بين قادة وأعضاء منتمين من مستويات اقتصادية وتعليمية واجتماعية متباينة، ومع ذلك، فإن تلك السياقات قد توفر الأرضية الخصبة لتنظيمات الإرهاب لتجنيد أولئك الأفراد الغاضبين من واقعهم المجتمعي، أي أن فرص نشوء الإرهاب والتطرف وتبلور تأثيراته تصبح أكبر.

يستند هذا المنطق إلى أن تقاطع أو تضافر عوامل الحرمان قد يخلق "ضغوطًا مضاعفة ومتراكمة" على ذهنية الأفراد والجماعات، بما قد يغير من سلوكهم ويدفعهم نحو العنف والتطرف، كنوع من الاستجابة العاطفية تارة، والعقلانية تارة أخرى، للظروف التي يعيشون فيها. فالإرهاب والتطرف، هو في الأخير، رد فعل سلوكي وفكري عنيف وغير مشروع على تحديات وأزمات قائمة يواجهها الفرد والجماعات المختلفة داخل المجتمع والدولة.

يدلل على ذلك تركز الثقل الجغرافي العالمي لظاهرة الإرهاب والتطرف في مناطق دون غيرها؛ فأعداد التنظيمات الإرهابية والمنتمين لها تتركز بشكل أكبر في الدول الأقل دخلًا والأكثر فقرًا وبطالة، والأميل للتسلطية والتهميش الاجتماعي، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وبعض مناطق آسيا. لا يعني ذلك أن دول الشمال لم تطالها ظاهرة الإرهاب والتطرف ذات الطابع المتعولم، لكن تجذر وتأثير هذه الظاهرة لديها يبدو أقل مقارنة بدول الجنوب التي تعاني أزمات هيكلية متزامنة، ناهيك عن تغلغل العامل الديني في الثقافة المجتمعية وتعرضه لتنازع ورؤى تفسيرية مختلفة بين تيارات متشددة وإصلاحية.

تتعقد ظاهرة الإرهاب والتطرف أكثر في دول الجنوب، لكونها قد تتحول بمضي الزمن من مجرد استجابة فردية وجماعية غير مشروعة لأزمات الواقع المعاش إلى جزء من بنيته، وتفاعلاته الداخلية أو الخارجية، ما قد يجعلها تخضع لدورة تطور كالظواهر الإنسانية، من حيث البروز، والتصاعد والتوسع، ثم الصدام الواسع مع الحكومات والمجتمعات، لتتراجع، ثم تنتقل إلى الانزواء، وأخيرًا الكمون الذي يظل خطرًا مستمراً، ما دامت السياقات المحفزة على التطرف والإرهاب قائمة دون معالجة.

في حالة مصر، قد يأخذ تفسير نشوء ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتطوراتها على مستوى السلوك العنيف والخطاب المتطرف، مداخل تفسيرية متعددة، لكونها ظاهرة نشأت نتاجًا لعوامل متداخلة وممتدة في الواقع، سواء أكانت من أسفل (البنى الاجتماعية) أو أعلى (إدارة السلطة). فالإرهاب والتطرف في مصر هو - في جانب رئيسي منه – يعبر

عن معضلة اجتماعية - ثقافية في واقع المجتمع المصري، تتعلق بتلاقي مضاعف لظواهر الفقر والبطالة والأمية ونقص الخدمات وغيرها، مع أنماط ثقافية وتركيبات ديمغرافية منغلقة في مناطق بعينها، كما الحال في الصعيد والمناطق الطرفية.

في جانب آخر، يرتبط الإرهاب والتطرف في مصر، خاصة من حيث حدود انتشاره وطريقة مواجهته، بطريقة إدارة الشأن العام من قبل الحكومات المختلفة، سواء بشكل عام، أو خاص على صعيد العلاقة مع تيار الإسلام السياسي الذي يمثل الحاضنة المفرخة لتنظيمات الإرهاب والتطرف. فذلك التيار على تنوع مشاربه الدينية - من إخوان وسلفيين وغيرهم - سمحت له بعض السياقات السياسية في عقود سابقة بمراكمة رأس مال اجتماعي وسياسي وفكري شكل البنية المحفزة للعنف والتطرف، بينما كان المعادل المدني المجتمعي في المقابل هشاً وضعيفًا، وهو ما حمل الحكومات ومؤسساتها وحدها على عاتقها عبء المواجهة الأمنية للعنف الإرهابي.

وفي حين يرى البعض أن نمط التعددية السياسية والمدنية في مجتمع ما قبل ثورة 1952 أسهم نسبياً في تحجيم انتشار الإخوان في مصر، بسبب وجود حركات مدنية وطنية تملك رؤى ورأس مال مضاد مؤثر في المجتمع، فإن فتح الباب للإسلام السياسي في السبعينيات في إطار حسابات داخلية أسهم في بناء رأس مال اجتماعي للإسلاميين، تمدد في العقود اللاحقة ليشمل الجمعيات الخيرية، والنقابات والاتحادات الطلابية والبرلمان.

على الجانب الآخر، فإن التوظيف الخارجي للإسلام السياسي، كما جرى في حالة المجاهدين الأفغان في حرب أفغانستان لمواجهة الغزو السوفيتي في العام 1979، شكل لاحقًا البنية الأساسية التي خرج منها تنظيم القاعدة في تسعينيات القرن العشرين؛ حيث انتقلت ظاهرة الإرهاب من المحلية إلى التدويل واستمر ذلك مع بروز تنظيم "داعش" كنسخة أكثر عنفًا وتطرفًا.

في جانب ثالث، لا يمكن عزل ظاهرة الإرهاب والتطرف عن التغيرات القيمية والثقافية التي طرأت على المجتمع المصري على مدار العقود الأخيرة، خاصة أنها صاغت عقلية الإرهاب والتطرف وحفزته على تبني خطابات ثقافية وهوياتية منغلقة وتآمرية ومختزلة إزاء الأخر، بل والاعتداء عليه واستحلال دمه قياسًا على تفسيرات دينية مشوهة أو وقائع تاريخية في الحكم الإسلامي تجاوزها الواقع.

جاء ذلك معاكسًا للثقافة والقيم المصرية التي لم يتجذر فيها العنف أو التطرف. فالمزاج العام والثقافة المصرية مالا تاريخياً للنمط الدفاعي عبر تبني قيم استيعاب الآخر، في مجتمع عرف أنماطًا فريدة من التعايش بين أديان وعقائد وأفراد من جنسيات مختلفة في المجتمع المصري، خاصة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

الإرهاب والتطرف، إذًا، هو ظاهرة مجتمعية شاملة، وليس مجرد زائدة يمكن اجتثاثها بإجراءات جراحية مباشرة، مهما كانت مؤلمة. فمعالجة التطرف والإرهاب في حالتنا المصرية، وفي حالة المجتمعات الإسلامية الأخرى، يحتاج إلى اقتراب شامل، يشمل الجوانب المادية الصلبة في تكوين الواقع الاجتماعي، كما يشكل الجوانب الفكرية والثقافية التي تسوغ الإرهاب للبعض باعتباره خيارًا مقبولًا ومبررًا ضمن إطارنا الثقافي.

المشكلة مع الاقترابات الشاملة متعددة الزوايا والمستويات هو صعوبة تطبيقها، فبقدر ما يبدو الكلام عنها سهلًا، بقدر ما يكون تطبيقها صعبًا، وبقدر ما تكون جذابة للباحثين والمثقفين، فإنها قد تبدو محدودة القيمة لصناع السياسة الذين يبحثون عن وصفة مباشرة محددة يمكنها التعامل مع هذا التحدي الكبير. للأسف مثل هذه الوصفة المباشرة لم توجد بعد، ولا نظن أنها ستكون متاحة في أي وقت في المستقبل. لهذا فإنه لا بديل عن تكثيف الحوار والتواصل بين الباحثين والتنفيذيين، وإبقاء العيون مفتوحة والحوار متصلًا لملاحظة التغيرات الحادثة في المجتمع وظواهره، بما فيها ظواهر التطرف والإرهاب. فالمجتمعات لا تكف عن التغير، والإرهاب والتطرف لا يكف عن التخفي في أشكال مخادعة.

ثامناً قائمة المصادر

Abadie, A. (2004). Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism, American Economic Review, Vol. 96 No. 2.

Abidjan, Côte d'Ivoire, Working Paper No. 284,2017, pp. 1-31

Ade Kearns and Ray Forrest, Social Cohesion and Multilevel Urban Governance, Urban Studies, Vol. 37, No. 5–6,2000, P.996.

Bruno S. Frey, Simon Luechinger and Alois Stutzer, Calculating Tragedy: ASSESSING THE COSTS OF TERRORISM, Forthcoming in the Journal of Economic Surveys in 2006, University of Zurich, January 30, 2006

Choi, S. and Luo, S. (2013). Economic Sanctions, Poverty, and International Terrorism: An Empirical Analysis, International Interactions, 39:217–245, aylor& Francis Group, LLC.

Chuku Chuku, Dominic Abang, and Ima-Abasi Isip, Growth and Fiscal Consequences of Terrorism in Nigeria 1, African Development Bank,

Cong S. Pham, Hristos Doucouliagos, An Injury to One Is an Injury to All:Terrorism's Spillover Effects on Bilateral Trade,IZA DP No. 10859, June 2017, pp. 1-57.

Congressional Research Service,9/11 Terrorism: Global Economic Costs, CRS Report for Congress, Congression Harrison Bardwell al Research Service, The Library of Congress, 2004, pp. 1-7.

Edward L. Glaeser and Jesse M. Shapiro, Cities and Warfare: TheImpact of Terrorism on Urban form, Harvard Institute of Economic Research-Discussion Paper Number 1942, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, December 2001, pp. 1-31.

Egypt: Mass Attacks on Churches, Human Rights Watch, 21 August 2013, Accessed on 25 November 2021 at https://www.hrw.org/news/2013/08/21/egypt-mass-attacks-churches.

_____Egypt's Islamic Militancy Revisited" in J. Hasdden and A. Shupe (eds), Prophetic Religions and Politics, New York: Paragon House 1986, pp. 353-363.

Emma Renstrom & et al., Exploring a Pathway to Radicalization, The effects of Social Exclusion and Rejection Sensitivity, Group Processes and Intergroup Relations, 23 (8), 2020 https://www.researchgate.net/publication/346591347_Exploring_a_pathway_to_radicalization_The_effects_of_social_exclusion_and_rejection_sensitivity

Friedrich Schneider, Tilman Brück, Daniel Meierrieks, The Economics of Terrorism and Counter-Terrorism:A Survey (Part II), Working Paper, Economics of Security Working Paper, No. 45, August 2010, pp. 1-62.

Gilles Kepel, Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh, Translated from the French by Jon Rothschild, California, University of California Press, 1986, P.240.

Giovanna Borradori, Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas& Jacques Derrida (USA: University of Chicago Press,2003), p.7

Graff, C. (2010). Confronting Poverty: Weak States and U.S. National Security, Chapter Three: Poverty, Development and Violent Extremism in Weak States, Brookings Institution Press.

Harrison Bardwell and Mohib Iqbal, The Economic Impact of Terrorism from 2000 to 2018, Peace Econ. Peace Sci. Pub. Pol.,Vol. 27, No. 2, 2021, pp. 227-261.

Howaida Adly, "Hayah Karima" Decent Life, Project for Social Reform, IDSC, Policy Perspective, No.20, Nov. 2021

https://egypt.un.org/sites/default/files/2021-09/Arabic_Full%2520Report_Sep%252012.pdf

https://imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles572018.aspx

https://jia.sipa.columbia.edu/online-articles/reexamining-terrorism-poverty-nexus

https://visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf

https://www.academia.edu/11720156/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A5%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1

https://www.almarjie-paris.com/1187

https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar021308a

Ibrahim, Saad E,Egypt's Islamic Activism in the 1980s," the Third World Quarterly, 10 (2): 632-657, April 1988.

IMF, World Economic Outlook, April 2020, P23.

Institute for Economics and Peace (IEP), Global Terrorism Index, Measuring the Impact of Terrorism, 2020.

Iqbal, M., H. Bardwell, and D. Hammond. 2019. "Estimating the Global Economic Cost of Violence: MethodologyImprovement and Estimate Updates."Defense and Peace Economics, 1–24.

Ishrat Afshan Abbasi, Mukesh Kumar Khatwani, and Farida Yasmin Panhwar, Social Costs of War Against Terrorism in Pakistan (2002-2012), Indian Journal of Science and Technology, Vol. 13, No. 02, January 2020, pp. 127-140.

Mark-Olivier Cantin, Reexamining the Terrorism-Poverty Nexus, Journal of International Affairs, April 2018

Martijn Schepers, Effect of Terror Attacks on the Bond and Stock Market of European Countries, Master Thesis, Radboud University, Nijmegen School of Management, pp. 1-61.

Mitra, S. (2008). Poverty and Terrorism, the Economics of Peace and Security Journal, Vol. 3 No. 2.

Muhammad Zakaria, Wen Jun &Haseeb Ahmed (2019). "Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis", Economic Research-EkonomskaIstraživanja, 32:1, 1794-1812.

OECD Economic Outlook, Economic Consequences of Terrorism, OECD Economic Outlook 71, OECD, 2002, pp. 117-140.

Paul Sedra, Class cleavages and ethnic conflict: Coptic Christian communities in modern Egyptian politics, Islam and Christian–Muslim Relations, V.10, Issue 2, P1999,P.220.

Peter Gordon, James E. Moore and Harry W. Richardson, Economic Impact Analysis of Terrorism Events: Recent Methodological Advances and Findings, Center for Risk and Economic Analysis for Terrorist Events (CREATE), University of Southern California, Los Angeles, USA, Prepared for the OECD/ITF Round Table of 11-12 December 2008 on Security, Risk Perception and Cost-Benefit Analysis, Discussion, Paper No. 2008-22, November 2008.

Samreen Fahim Babar, Abdul Sattar, Nadir Shah, Harris Laeque,Terrorism in Pakistan and Its Impact on Foreign Investment, Bahria University, Islamabad, Vol.1, Issue 1,2017, pp. 61-83.

Scott Atran ,Talking to the Enemy: Violent Extremism, Sacred Values, and What it Means to Be Human Paperback – 3 Nov. 2011

Solomon Kinyanjui, 2014. "The Impact of Terrorism on Foreign Direct Investment in Kenya," International Journal of Business Administration, International Journal of Business Administration, Sciedu Press, vol. 5(3), pages 148-157, May.

Tariq Khan, The Social, Political and Economic Effects of the War on Terror: Pakistan 2009 To 2011, ISSRA Papers, 2013, pp. 65-90.

-Tim Krieger, Daniel Meierrieks, The Economic Consequences of Terrorism for the European Union, Diskussionsbeiträge, Leibniz-Informationszentrum Wirtschaft, Leibniz Information Centre for Economics, Working Paper, No. 2, 2019, pp. 1-17.

WILLIAM EASTERLY and others, SOCIAL COHESION, INSTITUTIONS, AND GROWTH, ECONOMICS & POLITICS, volume 18,N.2, 2006,P.105.

Zbornikradova,(2017).“The Effects of Terrorism on Economic Growth: Panel Data Approach”, Journal of Economics and Business, Vol. 35, No. 1, pp. 97-121, 2017

أبو بكر ناجي، إدارة التوحش أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، 2004.

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون) المقدمة، ص ١٩٠، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٤٣٩،٤٤٠.

أحمد كامل البحيري، العمليات الإرهابية: المسارات والخصائص منذ يناير ٢٠١١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 25 يناير 2017، متاح على: https://bit.ly/3qQmHtv.

إسحق إبراهيم، موت القانون: الجلسات العرفية والعنف الطائفي، مجلة الديموقراطية، المجلد 16، العدد 64، 2016، ص 129.

الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، تحقيق وتقديم الدكتور محمد عمارة، الجزء الأول، (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص 106

الإمام أحمد الطيب، مقدمة كتاب المناهج الأزهرية قائمة بالكتب المعتمدة في الأزهر الشريف، سقيفة الصفا العلمية، ماليزيا - الأزهر الشريف، القاهرة، الإصدار الثاني- الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م، ص١١.

الإمام محمود شلتوت، مقال شخصيات الرسول – صلى الله عليه وسلم –، مجلة الرسالة، ص١٥٠:١٥٣، عدد ٤٤٩، ٩ فبراير ١٩٤٢م.

أماني قنديل، التحولات في بنية ووظيفة المجتمع المدني بعد الثورات في مصر، في آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 13، يناير 2015.

أماني مسعود، 2018، الإرهاب بين الفقر والتهميش إعادة قراءة في أسباب الإرهاب،

إنشاء المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف برئاسة رئيس الجمهورية، منشورات قانونية – أرشيف رقمي، شوهد في 13/12/2021، على: https://bit.ly/3IU8QKn.

إيهاب نافع، "هل اجتازت مصر السنوات السبع العجاف في مواجهة الإرهاب؟"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 14 مارس 2021، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/32dnMm8.

البنك المركزي المصري، 2021.

تقرير التنمية البشرية - مصر حق للجميع، المسيرة والمسار، 2021

جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ج٢، ص ٢٢٤.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)، الكتاب الإحصائي السنوي 2020، الإصدار رقم 111.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أغسطس 2021)، بيان صحفي حول معدل البطالة للربع الثاني 2021.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مايو 2021)، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، الربع الأول 2021.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية لعام 2018.

جيل كيبل، النبي والفرعون، ترجمة أحمد خضر، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988، ص 249.

حسن البنا، حديث الثلاثاء، سجلها أحمد عيسى عاشور (القاهرة: مكتبة القرآن، 1985)، ص 469.

خليل أحمد خليل، "سوسيولوجيا العنف"، الفكر الغربي المعاصر، عدد 27/28 (خريف 1983)، ص 19.

د. عبد الباسط سلامة هيكل، المسكوت عنه من مقالات تجديد الخطاب الديني، ط. نيوبوك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م، ص ١٤١:١٦٣.

د. عثمان أمين، رائد الفكر المصري: الإمام محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٥م، ص٧٩.

داعش ينشر فيديو للحظة استهداف طائرة وزيري الدفاع والداخلية المصريين، إيرو نيوز، 21 ديسمبر 2017، متاح على: https://bit.ly/3LsB2G1

رءوف عباس حامد، "الإخوان المسلمون والإنجليز"، مجلة فكر 8 (1985)، ص 145.

زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928 ـ 1948، (القاهرة: د ت)، 89 وما بعدها.

سمير مرقص، "أديان الوثيقة/الرسالة: في مواجهة عنف الإبادة"، في الإسلام والأديان الأخرى في مواجهة التطرف، إشراف أحمد الزغبي، (سلسلة الأديان والشأن العام 4، بيروت: معهد المواطنة وإدارة التنوع ـ مؤسسة أديان ودار الفارابي، 2018)، ص 172.

سمير مرقص، المواطنة والهوية: جدل النضال والإبداع في مصر (سلسلة الهوية رقم 11 القاهرة: هيئة قصور الثقافة، 2020)، ص 28 ـ 29.

سيد إمام شريف، "العمدة في إعداد العدة"، 2018.

سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط 17. 1412 هـ.

شوقي علام، فقه الوطن والمواطنة: دارسة تأصيلية تطبيقية. القاهرة. 2022.

شوقي علام، قضايا فقه الدولة: من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية. القاهرة. 2021.

شيخ الأزهر الإمام محمود شلتوت، مقال ثورة المسلمين على القرآن، مجلة الرسالة، عدد ٤٠٧، ٢١ أبريل ١٩٤١م، ص٥٥٢:٥٥٣. إشكالية قديمة منذ عشرات السنين استوقفت إصلاحيين من أمثال شيخ الأزهر الإمام محمود شلتوت.

ضياء العدل (2021). "أثر الإرهاب على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2018-1996. جامعة بورسعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول. ص 215-178.

عبد الرحمن صقر وعبد الهادي ربيع، حي أبو هلال، إمارة إسلامية في قلب المنيا، موقع المرجع، 27 مايو 2018

عبد الرحيم علي، المقامرة الكبرى: مبادرة وقف العنف بين رهان الحكومة والجماعة الإسلامية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2002.

عبد الغفار شكر وآخرون، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، (القاهرة: دار الأمين، 2001)، ص78.

عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية، 2006.

عبد اللطيف المناوي، مبادرة وقف العنف، الشرق الأوسط، 5 يونيو 2003، متاح على: https://bit.ly/3dyPlfG.

عمار علي حسن، جامعات وجوامع.. جدل التعليم المدني والديني. دار غراب للنشر والتوزيع، 2019.

فؤاد السعيد، "هكذا استفحلت ظاهرة الإرهاب في أطراف مصر"، حفريات، 19 مارس 2018، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/3sbZZOo.

فؤاد السعيد، اللجوء إلى الأطراف: الجغرافيا المتحركة للعنف الإسلامي، في: دورية "رؤى مصرية"، العدد 2، مارس 2015، مركز الأهرام للدراسات التاريخية والاجتماعية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

فؤاد السعيد، من أي الطبقات يأتي الإرهابيون؟، https://aswatonline.com/2018/03/22/%d9%85%d9%86-%d8%a3%d9%89-%d8%a7%d9%8

4%d8%b7%d8%a8%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d9%8a%d8%a3%d8%aa%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b1%d9%87%d8%a7-

/%d8%a8%d9%8a%d9%88%d9%86%d8%9f

ماجد الغرباوي، إشكاليات التجديد، ط. دار الهادي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص٢٥.

متى ظهر الإرهاب في سيناء المصرية؟ وكيف أحبط جيش مصر المخطط الكبير؟، RT، 18 سبتمبر 2019، متاح على: https://bit.ly/3BwB3nI

مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.)، ص 403.

مجموعة من الباحثين، الحالة الدينية المعاصرة في مصر 2010-2014، (الرباط: مؤمنون بلا حدود، 2016)، ص45.

مجموعة من الباحثين، الحالة الدينية المعاصرة في مصر2010-2014، (المغرب: مؤمنون بلا حدود، 2016)، ص49.

محمد السيد وعبد اللطيف صب، المنظمات الوطنية تفضح تنظيم الإخوان بقصر الأمم المتحدة.....، اليوم السابع، 14 نوفمبر 2019، متاح على: https://

. bit.ly/3SlYZRm

معجم بورديو، ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، ترجمة الزهرة إبراهيم، الشركة الجزائرية السورية للنشر والتوزيع، 2013، ص 164-163.

منى قشطة، "نظرة على التقرير الوطني لمصر حول مكافحة الإرهاب في نسخته الثانية"، المرصد المصري، 5 أغسطس 2021، شوهد في: 13/12/2012، على: https://bit.ly/3dVwqYK.

موقع الشيخ خالد بن علي السبت، على الرابط http://psce.pw/3rcf69.

موقع مبادرة حياة كريمة، https://www.hayakarima.com/.

نبيل عبد الفتاح (محرر)، تقرير الحالة الدينية في مصر، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1995)، ص 247.

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، شوهد في: 13/12/2021، على: https://bit.ly/3p0roAB.

وحيد عبد المجيد، أزمة الجمعيات الدينية في مصر 2013-2017، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 مايو 2017، شوهد في 25 نوفمبر 2021 في https://acpss.ahram.org.eg/News/16309.a.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، التنمية حق للجميع، مصر المسيرة والمسار 2021، ص 37-36.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر 2021، القاهرة 2021، ص 32

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر، محافظة أسيوط، الإصدار الأول، ديسمبر 2020.

ياسر البرهامي، فقه الجهاد، نسخة إلكترونية، ص 28.

الإشراف العام

الدكتور/ **نيفين القباج**

وزيرة التضامن الاجتماعي

د.خالد عكاشة

مدير عام

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فريق العمل

الهيئة العلمية

د. **جمال عبد الجواد**
مدير المشروع و المحرر العام

د. **خالد حنفي**
نائب مدير المشروع

أ. **سمير مرقص**
محرر ورئيس فريق البحث السياسي

د. **هويدا عدلي**
محرر ورئيس فريق البحث الاجتماعي

أ. **عبد الفتاح الجبالي**
محرر ورئيس فريق البحث الاقتصادي

أ. **فؤاد السعيد**
محرر ورئيس فريق البحث الثقافي

باحثون رئيسيون

د. دلال محمود
د. رغدة البهي
د. أحمد عاشور
د. نادية رفعت
د. حمدي حسن
د. أحمد مجاهد
د. محمود عبدالله

د. أحمد أمل
د. عادلة رجب
د. أحمد سليمان
د. جورج فهمى
أ. أحمد كامل البحيري
د. عبد الباسط هيكل
د. عبدالتواب جيرة

باحثون

أسماء رفعت
بسنت جمال
مصطفى عبد اللاه
ألاء برانية
منى قشطة

محمود سلامة
ماري ماهر
هالة فودة
تقى النجار
عبد المجيد أبو العلا

لجنة تقييم ومراجعة

د. عبد المنعم سعيد مقرر
د. مفيد شهاب
د. علي الدين هلال
د. مصطفي الفقي
د. أحمد زايد
د. سميحة فوزي

الهيئة الاستشارية

لواء/ **محمد إبراهيم الدويري**
د. **محمد مجاهد الزيات**
د. **حسن أبو طالب**
لواء/ **فؤاد علام**
د. **فيفيان فؤاد**
أ. **عزت إبراهيم** المستشار الاعلامي

باحثون ميدانيون

أنور إبراهيم
أشجان خلف
هيثم محمد

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies